



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في تطوير العلاقات العربية - الإفريقية (1963 - 2002م)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

عهد أحمد نزار الدباغ

إشراف الدكتور:

محمد الحجي

شكر وتقدير

إلى والدتي الغالية: نبض قلبي ونور عيني ومُعلمي الأولى.

إلى روح والدي الغالي: من زرع في نفسي شغف التاريخ وكان الداعم الأول.

إلى أخوتي وسندي: علا وعلاء.

إلى أساتذة قسم التاريخ: الذي لولا جهودهم لم أصل إلى هذا النجاح.

إلى أستاذي المشرف: الدكتور محمد الحجي.

إلى رفاق الدرب: أصدقائي وكل من دعمني.

فهرس المحتويات

المُلخص	5
مقدمة:	6
1. إشكالية البحث وتساؤلاتها:	7
2. فرضيات البحث:	8
3. مُسلمات البحث:	9
4. أهداف البحث:	9
5. أهمية البحث:	10
6. مُسوغات البحث:	10
7. مُصطلحات البحث:	11
8. حدود البحث:	12
9. الدراسات السابقة:	12
10. منهجية البحث وأدواته:	14
الفصل الأول	15
نشأة منظمة الوحدة الإفريقية	15
1. جذور فكرة الوحدة الإفريقية:	17
المرحلة الأولى: حركة الجامعة الإفريقية 1900-1945م:	17
المرحلة الثانية: مؤتمرات الشعوب الأفريقية المستقلة 1958-1961م:	20
2. التجمعات الإفريقية قبيل إعلان ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية 1963م:	22
المرحلة الأولى: المؤتمر التمهيدي من 15 وحتى 22 أيار 1963م:	25
المرحلة الثانية: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات من 23 وحتى 25 أيار 1963م:	25
3. أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الإفريقية:	27
4. الهيكل التنظيمي والهيئات العاملة في منظمة الوحدة الإفريقية:	28

- 4-1- مجلس رؤساء الدول والحكومات: 28.
- 4-2- مجلس وزراء الخارجية: 29.
- 4-3- الأمانة العامة: 29.
- 4-4- لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم: 31.
- 4-5- اللجان المتخصصة: 31.
- 33 الفصل الثاني
- العلاقات العربية-الإفريقية وتطورها في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية 33
1. البُعد التاريخي للعلاقات العربية-الإفريقية: 33.
- المرحلة الأولى: ما قبل ظهور الإسلام حتى اكتشاف رأس الرجاء الصالح 1498م: 33.
- المرحلة الثانية: من القرن الخامس عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر ميلادي: 34.
- المرحلة الثالثة: من خمسينيات القرن العشرين وحتى تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية 1963م: 36.
2. العلاقات السياسية العربية-الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية: 38.
- المرحلة الأولى: 1963-1975م: 38.
- المرحلة الثانية: 1976-1980م: 43.
- المرحلة الثالثة: 1981-2001م: 45.
3. التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والدول الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية: 48
- 3-1- العلاقات الاقتصادية العربية-الإفريقية: 48.
- 3-2- مؤسسات التعاون العربي-الأفريقي: 51.
- 3-2-1- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: 51.
- 3-2-2- صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي: 53.
- 3-2-3- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا: 54.
- 3-2-4- الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الإفريقية: 55.
- 3-2-5- الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية والعربية: 56.
- 3-2-6- البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد: 57.

3-3- التبادل التجاري: 57

4. التعاون الثقافي بين الدول العربية والدول الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول

العربية: 58

4-1- الأشكال المؤسسية للعلاقات الثقافية العربية-الإفريقية: 60

4-1-1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: 60

4-1-2- الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية والعربية: 61

4-1-3- لجنة الشؤون الثقافية والتربوية والإعلامية والاجتماعية: 62

4-1-4- الصندوق المصري للمعونة الفنية لإفريقيا: 63

4-1-5- المعهد الثقافي الأفريقي-العربي: 64

4-2- التعليم الجامعي: 64

4-2-1- المنح الدراسية العربية للطلاب الأفارقة: 65

4-2-2- المعاهد والدراسات العربية المتخصصة في الشؤون الإفريقية: 66

4-2-3- الجمعيات الدينية الإسلامية والمراكز الثقافية: 67

الفصل الثالث 69

مواقف منظمة الوحدة الإفريقية من القضايا العربية 69

1. قضية الصراع العربي-(الإسرائيلي): 69

2. النزاع الحدودي المغربي- الجزائري (حرب الرمال) 1963م: 82

3. قضية الصحراء الغربية وجبهة البوليساريو: 87

4. الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى) 1980-1988م: 95

5. الحرب العراقية- الكويتية (حرب الخليج الثانية) 1990-1991م: 97

6. الحرب الأهلية في الصومال 1991م: 100

خاتمة: 104

قائمة المصادر والمراجع: 109

الملاحق: 121

المُلخص باللغة الأجنبية 135

المُلخَص

يتناول البحث دور منظمة الوحدة الإفريقية في تطوير العلاقات العربية-الإفريقية في الفترة من العام 1963 إلى العام 2002م، ويُسلط البحث الضوء على جهود منظمة الوحدة الإفريقية في تعزيز التعاون والتكامل بين الدول العربية والإفريقية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، كما يتطرق البحث أيضاً إلى التحديات التي واجهت المنظمة في سبيل تحقيق أهدافها، ومواقفها من القضايا العربية -الإفريقية والعربية-الآسيوية، كما يُقدم تحليلاً شاملاً للجهود التي بذلتها المنظمة، وتقييم لنجاحاتها وإخفاقاتها على مدار تلك المرحلة، ويتألف البحث من مقدمة، وثلاث فصول تنقسم إلى عدّة محاور، ويتحدث الفصل الأول عن نشأة منظمة الوحدة الإفريقية، وأهدافها، ومبادئها، وهيكلها التنظيمي، أما الفصل الثاني فيتناول العلاقات العربية- الإفريقية وتطورها في إطار منظمة الوحدة الإفريقية عبر مراحل تاريخية مُختلفة، كما يتطرق الفصل الثالث إلى مواقف منظمة الوحدة الإفريقية من القضايا العربية، وتشمل خاتمة البحث النتائج التي توصل إليها البحث، وتقييم لدور منظمة الوحدة الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: منظمة الوحدة الإفريقية، العلاقات العربية-الإفريقية، التعاون، القضايا، السياسة، الاقتصاد، الثقافة، إفريقيا، الوطن العربي.

مقدمة:

شكلت الوحدة الإفريقية قضية جوهريّة في الفكر السياسي المعاصر لأبناء القارة السمراء؛ وذلك بسبب العنصريّة التي تعرض لها أبناء العرق الأسود على مر العصور، ومُحاولات القوى الاستعمارية السيطرة على مُتقدّرات القارة الإفريقية، وبث التفوّق بين أبنائها، فاكتمت الوحدة لديهم مفهوم ثوري تحرري يهدف إلى تحقيق الاستقلال عن المُستعمر، وبناء المجتمع الإفريقي الموحد والمستقل في شتى المجالات.

ومثل تيار الجامعة الإفريقية الإرهاصات الأولى لفكرة الوحدة الإفريقية؛ عندما دعا عدد من المثقّفين الأفارقة في بلاد المهجر في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع سياسة خارجية مُشتركة وتمثيل خارجي موحد، وإنشاء هيئة دفاع مُشتركة، وإصدار نقد موحد، وإيجاد خطط مُشتركة لتحقيق التنمية الاقتصادية للقارة، وبذلك أصبحت هذه الفكرة الهدف الأول لأبناء إفريقيا.

وشهد القرن العشرين ميلاد أول نماذج هذه الوحدة مُمثلة بـ منظمة الوحدة الإفريقية التي أُعلن عن تأسيسها في العام 1963م؛ وذلك بعد انعقاد أول قمة إفريقية في أديس أبابا والتي حضرها 30 مُمثل عن دول إفريقيا المستقلة، وتم التوقيع على ميثاقها في 25 أيار من العام 1963م، وترافق ذلك مع متغيّرات محلية وإقليمية ودولية على مُختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، ومن ضمنها التطور الذي حصل على مستوى العلاقات العربية - الإفريقية.

ولا بد من الإشارة إلى أن العلاقات العربية - الإفريقية ليست حديثة العهد بل هي علاقات قديمة وممتينة استقرت وتوسّعت عبر التاريخ، ومع ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي ازدادت وسائل الاتصال العربي - الإفريقي ولأهمية الشرق العربي وإفريقيا استراتيجياً واقتصادياً تشابهت ظروف الهجمة الاستعمارية، وبفضل القرب الجغرافي، والتاريخ المشترك خاض العرب والأفارقة كفاح مُشترك ضد الاستعمار الغربي.

حاولت منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها تحقيق تنمية شاملة في القارة الإفريقية، وكان من أبرز الأهداف التي صممت المنظمة على تحقيقها تطوير العلاقات مع الشركاء الدوليين والإقليميين، بما في ذلك العلاقات مع الدول العربية.

إن فهم دور منظمة الوحدة الإفريقية في تطوير العلاقات بين العرب والأفارقة خلال الفترة المذكورة يُعد موضوعاً مهماً يستحق دراسة مُستفيضة، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية هذا البحث الذي يهدف إلى استكشاف وتحليل دور منظمة الوحدة الإفريقية في تطوير العلاقات العربية-الإفريقية.

يقوم مضمون الدراسة على إبراز دور منظمة الوحدة الإفريقية في تعميق أواصر التعاون وإيجاد سبل وتقويم لسلوك العلاقات بين الدول العربية ودول القارة الإفريقية في ظل المتغيرات الدولية العالمية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتبيان مواقف دول القارة الإفريقية مُثثلة بمنظمتها من قضايا الوطن العربي، كما سيتم تحليل التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية لهذه العلاقات وتطورها على مر الزمن.

1. إشكالية البحث وتساؤلاتها:

بالرغم من كثرة الدول الإفريقية والإمكانيات الاقتصادية والثروات الطبيعية الهامة التي تتمتع بها القارة الإفريقية، لم تستطع القارة أن تحقق تنمية شاملة، أو حتى أن تستعيد بالشكل الصحيح من علاقاتها مع الدول العربية، وعلى الجانب الآخر لم تكن الدول العربية تتمتع بعلاقات قوية و متميزة مع دول القارة الإفريقية غير العربية باستثناء الدول العربية الواقعة ضمن نطاق القارة الإفريقية، كذلك أن معظم الدول الإفريقية كانت خارجة حديثاً من سيطرة الاستعمار الغربي، وهنا تكمن إشكالية البحث في التعريف بمنظمة الوحدة الإفريقية، وتبيان كيف ساهمت في تطوير العلاقات العربية-الإفريقية منذ تأسيسها في العام 1963م وحتى قيام الاتحاد الإفريقي في العام 2002م، وتأثير قرارات المنظمة على تلك العلاقات التي تتعلق بالقارة الإفريقية من جهة والقضايا العربية من جهة أخرى، وإبراز مواقف المنظمة تجاه الأزمات التي حصلت في الوطن العربي وإفريقيا في تلك الفترة، والأثر الدبلوماسي الذي تركته منظمة

الوحدة الإفريقية حين مثلت القارة الإفريقية في المحافل الدولية، وتحديد دور المنظمة في توسيع آفاق التعاون العربي-الإفريقي، واستكشاف التحديات التي واجهتها خلال تطويرها للعلاقات مع الدول العربية.

كما تحاول الدراسة الإجابة عن بعض التساؤلات:

1-1- ماهي مُسوغات تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية وماهي أهمية منظمة الوحدة الإفريقية بالنسبة لأبناء القارة السمراء؟

1-2- ما هو تأثير منظمة الوحدة الإفريقية في تطوير العلاقات العربية -الإفريقية؟

1-3- ماهي أشكال التعاون الذي ساهمت فيها المنظمة بين الوطن العربي ودول افريقيا؟

1-4- هل كان لمنظمة الوحدة الإفريقية دور إيجابي أم دور سلبي من القضايا العربية؟

1-5- ما هو الدور الذي قامت به المنظمة في دعم القرارات العربية والإفريقية؟

2. فرضيات البحث:

2-1- إن منظمة الوحدة الإفريقية كانت وسيلة لتحقيق التضامن والتعاون بين الدول العربية والدول الإفريقية في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية المشتركة خلال الفترة المذكورة.

2-2- إن منظمة الوحدة الإفريقية ساهمت في تعزيز التبادل التجاري والاستثمارات بين الجانبين العربي والأفريقي من خلال إطار تعاون مشترك وبرامج تطوير مشتركة.

2-3- تركت منظمة الوحدة الإفريقية تأثير إيجابي تجاه مسألة الصراع العربي-(الإسرائيلي).

2-4- قامت منظمة الوحدة الإفريقية بتسوية النزاعات في القارة الإفريقية.

2-5- كان لمنظمة لوحدة الإفريقية دور فعّال في المحافل الدولية تجاه القضايا العربية.

3. مُسلمات البحث:

- 3-1- تأسست منظمة الوحدة الإفريقية، وتم توقيع ميثاقها وتحديد أهدافها ومبادئها في مؤتمر أديس أبابا في العام 1963م.
- 3-2- ناقشت مؤتمرات المنظمة قضايا عدّة منها ما يتعلق بالقارة الإفريقية، ومنها ما يتعلق بقضايا الشرق أوسطية، وأصدرت قراراتها تجاه تلك القضايا.
- 3-3- كان مؤتمر القمة العربي-الأفريقي في العام 1977م علامة فارقة في مسيرة التعاون العربي-الأفريقي على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية.
- 3-4- أثرت العلاقات الإفريقية-(الإسرائيلية) على مستويات التعاون العربي-الإفريقي.

4. أهداف البحث:

- إن الهدف من الدراسة المتعلقة بمنظمة الوحدة الإفريقية ودورها في تطوير العلاقات العربية -الإفريقية يتمثل بالآتي:
- 4-1- إلقاء الضوء على الدور الفعّال لمنظمة الوحدة الإفريقية على الصعيد الخارجي والعالمي وعلاقاتها الدولية.
 - 4-2- إبراز مدى أهمية دور منظمة الوحدة الإفريقية في تنمية وتشجيع التعاون العربي - الإفريقي في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.
 - 4-3- دراسة موقف منظمة الوحدة الإفريقية من الصراع العربي-(الإسرائيلي).
 - 4-4- دراسة مواقف منظمة الوحدة الإفريقية من أزمات الخليج العربي خلال القرن العشرين.
 - 4-5- دراسة مواقف منظمة الوحدة الإفريقية من النزاعات داخل القارة الإفريقية.

4-6- دراسة تأثير العوامل السياسية والاقتصادية على تطور العلاقات العربية-الإفريقية، وتحليل كيفية تأثير هذه العلاقات على المستقبل.

5. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول العلاقات العربية-الإفريقية في القرن العشرين، وقيام منظمة الوحدة الإفريقية بفتح آفاق جديدة لنشوء تحالف سياسي عربي-إفريقي، ومن ثم تنشيط تفاعل العلاقات العربية-الإفريقية، وبناء أسس تلك العلاقات حيث تميّزت تلك المرحلة بدعم الدول العربية لقضايا التحرر الإفريقي ذلك لعاملين:

5-1- أن منظمة الوحدة الإفريقية هي أول لقاء بين الفكر العربي والفكر الإفريقي في إطار رسمي ومنظم حيث أن ثمانية من الدول المؤسسين للمنظمة ينتمون أيضاً لجامعة الدول العربية.

5-2- أصبحت منظمة الوحدة الإفريقية المرآة التي تعكس وجهة النظر الإفريقية تجاه الجامعة العربية ووجهة النظر العربية تجاه منظمة الوحدة الإفريقية، وتعريف كلا الجانبين بهموم الجانب الآخر، وأصبحت منبراً جديداً للتلاحم بين الدول العربية-الإفريقية والدول الإفريقية الأخرى.

6. مُسوغات البحث:

6-1- معرفة ماهية العلاقات العربية-الإفريقية، وتسلّط الضوء عليها من خلال منظمة الوحدة الإفريقية كونها كانت تحتل مكانة بارزة بين المنظمات الدولية.

6-2- للتركيز على أهمية دور المنظمة في تطوير العلاقات العربية-الإفريقية لأنها أصبحت حاجة ملحة للعرب بسبب الثقل الذي تشكله القارة بمجموع دولها ككل وبإمكاناتها الاقتصادية الواعدة ومجالات الاستثمار المتاحة وما نشهده من تنافس عليها يشكل أكبر مثال على ذلك.

6-3- تكوين تصور متكامل عن سياسة منظمة الوحدة الإفريقية وعلاقاتها الدولية ومواقفها خلال فترة الدراسة من 1963م وحتى عام 2002م كونها كانت فترة مليئة بالأزمات حيث شهدت تلك المرحلة انعطافات سياسية وتاريخية مهمة.

6-4- إظهار مدى أهمية وجود مثل تلك المنظمات في تطوير العلاقات وتنويعها وفتح مجالات وآفاق جديدة للتعاون.

7. مُصطلحات البحث:

7-1- المنظمات: هيئات أو جهات تعاون دولية أو إقليمية، تأسست بغرض تحقيق أهداف مشتركة بين الدول الأعضاء في مجالات مختلفة مثل: السياسة، الاقتصاد، البيئة، الصحة وغيرها.

7-2- العلاقات السياسية: العلاقات التي تربط بين الدول والحكومات والمؤسسات السياسية، تتضمن التفاعلات والشراكة بين الدول في مختلف الجوانب السياسية، مثل: الدبلوماسية، العلاقات الخارجية، التفاهم السياسي، وصنع القرارات.

7-3- التعاون الاقتصادي: يشير إلى التفاعل بين الدول أو المنظمات الدولية من أجل تحقيق الفوائد المشتركة، ويشمل مجموعة واسعة من الأنشطة مثل: التبادل التجاري، توقيع الاتفاقيات التجارية، تعزيز الاستثمارات، وتطوير البنى التحتية.

7-4- التعاون الثقافي: يشير إلى التفاعل والتبادل بين الثقافات المختلفة، ويشمل مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك الغنون، الأدب، الموسيقى، وتنظيم المعارض الثقافية، وتطوير برامج التبادل الثقافي بين الدول، وحماية وحفظ التراث.

7-5- النزاع: هو حالة من عدم الاتفاق أو التضارب بين أطراف مختلفة بشأن قضية معينة، وينطوي على صراع أو خلاف بين الأفراد أو الجماعات أو الدول، ويمكن أن يكون ناتجاً عن اختلاف في الآراء أو الاهتمامات أو المصالح.

8. حدود البحث:

يتمثل الإطار الزمني للدراسة بقيام منظمة الوحدة الإفريقية في العام 1963م وحتى إنشاء الاتحاد الإفريقي على أنقاضها عام 2002م.

أما الإطار المكاني فيشمل القارة الإفريقية بالإضافة إلى المنطقة العربية.

أما الإطار الموضوعي فيتمثل بعنوان الدراسة ومعالجة تلك الإشكالية باستخدام المنهج التاريخي التحليلي.

9. الدراسات السابقة:

تناولت معظم الدراسات السابقة منظمة الوحدة الإفريقية فضلاً عن وجود دراسات تتعلق بالعلاقات العربية - الإفريقية كلٌ منها على حدة، أما عن موضوع بحثنا منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في تطوير العلاقات العربية- الإفريقية 1963-2002م لم أجد دراسة عنها في الجامعات السورية ولا في الجامعات العربية، ومن أبرز الكتب والرسائل التي تحدثت عن المنظمة والعلاقات العربية-الأفريقية:

9-1- العلاقات العربية-الأفريقية دراسة حالة العلاقات الليبية-الأفريقية 1969-2003م، للمؤلف سالم

البرناوي، وهو كتاب من أربعة أبواب، وينقسم كل باب إلى عدة فصول، كان الباب الأول للتمهيد، أما الباب الثاني فقد تحدث عن العلاقات العربية-الإفريقية في المجالات السياسية مع التركيز على الدور الليبي، أما الباب الثالث فتحدث عن العلاقات العربية-الإفريقية في المجالات الاقتصادية كذلك الأمر أيضاً ركز على الدور الليبي، وتحدث الباب الرابع عن العلاقات العربية-الإفريقية في المجالات الثقافية، والدور الثقافي الذي قدمته الجماهيرية الليبية.

9-2- إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي رؤية مستقبلية، للمؤلف عادل عبد الرازق، ويتألف الكتاب من خمسة فصول تنقسم إلى عدة مباحث، يتطرق الفصل الأول إلى منظمة الوحدة الإفريقية وتقييم دورها، ثم ينتقل في الفصل الثاني للحديث عن الاتحاد الإفريقي وأهدافه ومبادئه وآلياته وأجهزته، أما الفصل الثالث فيتحدث عن التحديات التي تواجه القارة وآليات الاتحاد الإفريقي الجديدة والفاعلة لمواجهة هذه التحديات، ويتناول الفصل الرابع الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي بدراسة مقارنة، أما الفصل الخامس والأخير فيتناول الاستراتيجية الإفريقية للتنمية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (NEPAD).

9-3- العرب وإفريقيا وهو عبارة عن مجموعة من الأبحاث لعدد من المؤلفين تم الحديث فيه عن الخلفية التاريخية للعلاقات العربية-الإفريقية، والإسلام في القارة الأفريقية، ودور ثورة 23 تموز في القارة، وتناولت الأبحاث أيضاً الجاليات العربية في الدول الأفريقية، والمواقف الدولية من العلاقات العربية-الأفريقية. كما تضمن على أبحاث تحدثت عن القضايا العربية-الأفريقية المشتركة، والتمثيل السياسي بين العرب والأفارقة والاتفاقيات التي تمت بينهم في المجالات المختلفة. كما تناول الكتاب الصراع العربي-(الإسرائيلي) وموقف الأفارقة منه، ومسألة قطع الدول الأفريقية لعلاقاتها الدبلوماسية مع (إسرائيل)، وهناك أبحاث تحدثت عن العلاقات الثقافية العربية-الأفريقية.

9-4- من الجامعة الإفريقية إلى منظمة الوحدة الإفريقية 1897-1963م، رسالة ماجستير من إعداد: فتية رحمانى ونصيرة علي ماحين، جامعة الجبالي بونعام، تضمنت الرسالة ثلاث فصول تنقسم إلى عدة مباحث، تطرق الفصل الأول إلى فكرة الجامعة الإفريقية ومؤتمراتها 1897-1945م، أما الفصل الثاني فتناول مسيرة الجامعة الإفريقية على الأرض الإفريقية 1957-1961م، أما الفصل الثالث والأخير تحدث عن المنظمة من الجامعة الإفريقية إلى منظمة الوحدة الإفريقية 1957-1963م، كانت الرسالة مقنّضة ومعلوماتها غير كافية عن المراحل التي شملتها.

9-5- دور منظمة الوحدة الإفريقية في حل نزاعات القارة 1963-2000م، رسالة ماجستير من إعداد: عمارة مروى، جامعة محمد خيضر بسكرة، تألفت الرسالة من ثلاث فصول، كان الفصل الأول بعنوان: معطيات

حول منظمة الوحدة الإفريقية، وتتناول نشأة المنظمة وهيكلها التنظيمي، وقد تحدث الفصل الثاني والمُعنون: آليات حل النزاعات في المنظمة، وانقسم إلى مبحثين الأول: عن الآليات السلمية، والثاني: عن الآليات العسكرية، وتتناول الفصل الثالث نماذج من النزاعات الإفريقية ودور المنظمة في حلها، تفقر الرسالة إلى بعض المعلومات وتم الحديث عن المنظمة بشكل مقتضب.

10. منهجية البحث وأدواته:

فيما يتعلق بالمنهج تم الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي كونه أسلوباً أو طريقة مستخدمة في تنقيح ونقد المصادر بحياد وبموضوعية للتأكد من صحتها ثم إعادة بلورتها للتوصل إلى النتائج المرجوة وذلك من أجل فهم الماضي واستقراء الحاضر واستشراف المستقبل.

تتمثل أدوات البحث بالآتي:

10-1- وثائق تتعلق بقرارات منظمة الوحدة الإفريقية باللغتين العربية والإنكليزية.

10-2- وثائق تتعلق بقرارات جامعة الدول العربية.

10-3- الكتب العربية والمترجمة.

10-4- الكتب الأجنبية.

10-5- الموسوعات.

10-6- المقالات العلمية المنشورة والمحكمة.

الفصل الأول

نشأة منظمة الوحدة الإفريقية

تُعرف المنظمة الدولية على أنها هيئة تشكلها مجموعة من الدول تقوم على قواعد قانونية أساسية، ويجمع تلك الدول أهداف ومصالح مشتركة تسعى إلى تحقيقها، كما أنها تنشأ لإيجاد نوع من التعاون في مختلف المجالات، ويكون الرابط بين الدول إما دولياً أو قارياً أو إقليمياً¹، ومنذ أواخر القرن التاسع عشر سعى العالم لإقامة تنظيم دولي؛ عندها ظهرت بعض التكتلات والتجمعات المؤقتة على شكل مؤتمرات أو تحالفات تهدف إلى التعاون السياسي والعسكري والتجاري وخاصة بين الدول الأوروبية العظمى، ومنها مؤتمر برلين 1884-1885م الذي حضره مندوبو 14 دولة وهي: النمسا، المجر، ألمانيا، بلجيكا، إيطاليا، هولندا، البرتغال، روسيا، إسبانيا، السويد، النرويج، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وصدرت قراراته على شكل ميثاق تضمن 38 مادة ونتج عنه وضع الأسس والقواعد التي تم على أساسها تقسيم القارة الأفريقية بين الدول الأوروبية²، كان الحدث المميز في مؤتمر برلين تشكيل الأمانة العامة، التي تعد خطوة نحو إيجاد هيكلية ثابتة للتنظيم الدولي³.

وبعد الحرب العالمية الأولى 1914-1918م تم اقتراح مشروع منظمة دولية في مؤتمر فرساي⁴ في العام 1919م، تُعنى بحفظ الأمن والسلام الدوليين، وتم التصديق على ميثاق ما عرفت فيما بعد بمنظمة عصبة الأمم المتحدة في العام 1920م، فأصبحت بذلك أول شكل واضح من أشكال التنظيم الدولي، وقامت قبل الحرب

¹ العطار (1970). ص: 17-18، الدقاق (د.ت). ص: 35.

² هريني (2008). ص: 118.

³ العطار (1970). ص: 13.

⁴ مؤتمر فرساي 1919م: بعد إقرار ألمانيا بهزيمتها العسكرية في الحرب العالمية الأولى والاتفاق على الهدنة في أواخر العام 1918م، انعقد في باريس مؤتمر للسلام جمع ممثلين عن سبع وعشرين دولة، بعضها لم يشارك في الحرب إلا بشكل غير مباشر، واستثبت منه كل الدول المهزومة، وذلك لوضع معاهدة تتضمن شروط السلام، وإعادة رسم الحدود في القارة الأوروبية، إضافة للبحث عن حلول للمسائل الرئيسية التي خلقتها الحرب، وكذلك التوصل لتسوية حول مصير الأراضي والمصالح الألمانية في افريقية والمحيط الهادي والصين وتوزيع المناطق التابعة للسلطنة العثمانية التي كانت قد دخلت الحرب الى جانب ألمانيا، الكيالي (1990). ج: 4. ص: 499.

العالمية الثانية 1939-1945م عدة تجمعات سياسية تضم عدداً من الدول كان أبرزها دول الكومنولث⁵، ونتيجة الخسائر الكبيرة التي تكبدتها الدول جراء الحرب العالمية الثانية نشط عمل المنظمات الدولية، وظهرت عصبية الأمم بصورتها الجديدة في العام 1945م ممثلةً بمنظمة الأمم المتحدة⁶، التي أقرت بنشاط المنظمات الإقليمية وبدور تلك المنظمات في حفظ السلم وحل النزاعات بالطرق السلمية، وتعد منظمة الوحدة الإفريقية إحدى أبرز المنظمات عامة الاختصاصات، والتي ظهرت في ستينيات القرن الماضي⁷.

أنشئت منظمة الوحدة الإفريقية بفضل جهود الزعماء الأفارقة المدركين لأهمية وجود تنظيم موحد يساعد في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية وحل النزاعات وتعزيز السلام والأمن في القارة الإفريقية، تأسست المنظمة بعد عدة محاولات اتحادية لم يكتب لها النجاح، وأعلن ميثاق المنظمة وهيكلها التنظيمي في 25 أيار 1963م⁸، وطوال فترة وجودها عرفت المنظمة نجاحات وإخفاقات بسبب التدخلات الأجنبية وتأثيرات الحرب الباردة⁹ على العلاقات بين الدول الإفريقية، مما ترك أثره وبشكل كبير على عمل

⁵ الكومنولث: رابطة دولية حرة بين بريطانيا ومستعمراتها السابقة التي استقلت عنها وظلت محافظة على ولائها للتاج البريطاني، تأسست عام 1944م وسميت بالكومنولث البريطاني للأمم ولكن بناءً على اقتراح العاهل البريطاني جورج السادس أسقطت صفة البريطاني من الرابطة، الكيالي (1990). ج:5. ص:261.

⁶ الأمم المتحدة: منظمة دولية أعلن عن قيامها ومباشرة نشاطها في 24 تشرين الأول 1945م، وسبق هذا التاريخ مرحلة تمهيدية بدأت العام 1942م، وكانت لا تزال الحرب العالمية الثانية ناشبة حينذاك في الشرق والغرب، هي 1 كانون الثاني من نفس العام أصدر ممثلو دول الحلفاء ما عرف باسم "إعلان الأمم المتحدة"، وهو اسم تعزى صياغته إلى الرئيس الأمريكي فرانكلن روزفلت، وفي 1 تشرين الثاني 1943م أعلن وزراء خارجية دول الحلفاء الأربع على أثر انفضاض مؤتمر موسكو الاتفاق على قيام منظمة دولية بهذا الاسم، وكانت الخطوة الأخيرة في الإعداد لقيام هيئة الأمم المتحدة عقد مؤتمر سان فرانسيسكو ما بين 25 نيسان و 26 حزيران 1945م الذي اشتركت فيه 50 دولة التي أقرت ميثاق المنظمة وتم التوقيع عليه في 26 حزيران، وتم الإعلان عن قيام المنظمة في 24 كانون الأول، وهو التاريخ الذي يعرف باسم "يوم الأمم المتحدة"، ويحتفل به في كل عام، الكيالي (1990). ج:7، ص:200.

⁷ شعبان (1978). ص:40-48-59-60-66-67-70، العطار (1970). ص:22-27.

⁸ العيني، كافي، خالد. (2016). ص:199.

⁹ الحرب الباردة: يُشير مصطلح الحرب الباردة إلى كل صراع أو تنافس بين الدول لا يتطور إلى استعمال وسائل القوة في سبيل انتصار طرف على الآخر، حيث يُسخر كل طرف كل وسائل الضغط الممكنة وأساليبه لتحقيق مكاسب مادية ومعنوية، ويُشير مدلول الحرب الباردة إلى تركيز الصراع بين معسكرين، رأسمالي غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، واشتراكي شيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي، الكيالي (1990). ج:2. ص:185-186.

المنظمة، ورغم ذلك استمرت المنظمة في تأدية دورها السياسي والاقتصادي والثقافي متجاوزة ما أمكن من العقبات ومتأثرة بما يجري من تحولات كبرى في العالم حتى انتهى نشاطها في العام 2002م.

1. جذور فكرة الوحدة الإفريقية:

مر تطور فكرة الوحدة الإفريقية عبر مرحلتين أساسيتين:

الأولى وتمتد من 1900 إلى 1945م، وفي هذه المرحلة كان نشاط تيار الجامعة الإفريقية خارج القارة، أما الثانية فكانت من 1958 إلى 1961م، وهي مرحلة النشاط داخل القارة والتي انتهت بتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في العام 1963م.

المرحلة الأولى: حركة الجامعة الإفريقية 1900-1945م:

ظهر تيار الجامعة الإفريقية منذ أواخر القرن التاسع عشر على أيدي المثقفين الزنوج في جزر البحر الكاريبي والقارة الأمريكية، وكانت أهم مطالبهم الحصول على المساواة مع أبناء الجنس الأبيض والتخلص من التمييز العنصري ولم شمل أفارقة المهجر، وجاءت بدايتها مع تأسيس المحامي هنري سلفستر وليامز **Henry Sylvester Williams**¹⁰ الرابطة الإفريقية في لندن في العام 1897م¹¹، الذي نسق بالتعاون مع الدكتور إدوارد وليم دي بوا **Edward William Du Bois**¹² لمؤتمر تم عقده أيضاً في لندن في العام 1900م، بهدف التقارب بين الأفارقة، والعمل على تحقيق المطالب السياسية والاقتصادية الكاملة للزنوج¹³، طالب دي بوا بحقوق الزنوج الأمريكي كونه ينحدر من المجتمع نفسه الذي يجمع الزنوج والبعض، ورفض فكرة تأسيس دولة في

¹⁰ هنري سلفستر وليامز **Henry Sylvester Williams (1869-1911م)**: ولد في ترينيداد، هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ودرس القانون وأسس الجمعية الإفريقية وشارك في المؤتمر المضاد للرق في باريس، دالا را (2001). ص: 301-302.

¹¹ دالا را (2001). ص: 268، الكوت (2004). ص: 14-16.

¹² إدوارد وليم دي بوا **Edward William Du Bois (1868-1963م)**: عالم اجتماع وزعيم أسود في القرن العشرين ولد في ماساتشوستس، برع دي بوا في دراسته، وحصل على درجتي البكالوريوس ودرجة الماجستير قبل أن يصبح أول أمريكي من أصل أفريقي يحصل على درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد في العام 1895م، وبحلول العام 1900م، كان دي بوا قد أثبت نفسه كزعيم في حركة عموم أفريقيا، التي كانت تهدف إلى توحيد جميع المنحدرين من أصل أفريقي في كفاح مشترك من أجل الحرية والمساواة، بين عامي 1900 و 1927م قام بتنظيم أو ترأس أربعة مؤتمرات لعموم أفريقيا. Davis (2005).vol:4. P:121.

¹³ Nash (2021). p:140-141.

إفريقيا، فقد رأى أن الزنجي الأمريكي أصبح يتبع الثقافة الأمريكية الأوروبية، فالمشكلة العنصرية في نظر دي بوا لا يمكن حلها إلا بتساوي الحقوق والواجبات بين الزنجي وغيره في المجتمع الأمريكي، وأن العنصرية تمنع السود من تحقيق إمكاناتهم الكاملة والمشاركة في المجتمع، وعارضه بذلك **ماركوس غارفي Marcus Garvey**¹⁴ الذي كان له اتجاهاً ثورياً مختلفاً، وطالب بالعودة إلى إفريقيا وإقامة دولة عرقية إفريقية مستقلة بجيشها وكنيستها الخاصة لرفع مستوى العرق الأسود، وإعادة توطين السود الأمريكيين في إفريقيا ومنحهم التقدير والمكانة بعيداً عن العنصرية¹⁵، لعل غارفي كان يعتقد أن السود في أمريكا لن يحظوا بالمساواة والعدالة الحقيقية ما داموا يعيشون في بلد تهيمن عليه العنصرية، لذلك دعا إلى تأسيس حركة تحريرية للسود تهدف إلى إعادتهم إلى أصولهم الإفريقية وبناء دولة قوية للسود في إفريقيا، بالإضافة إلى ذلك كان غارفي يروج لفكرة القومية السوداء، ويحضر لإعادة بناء وتطوير إفريقيا كقارة للسود، هذه الفكرة كانت تعبر عن رغبة غارفي في تحقيق استقلال وكرامة الأفارقة بعيداً عن التمييز والظلم الذي يتعرضون له في أمريكا.

ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى 1914-1918م استغل دي بوا انعقاد مؤتمر السلام في فرساي في العام 1919م لينظم أول مؤتمر للجامعة الإفريقية، وقد خرج المؤتمر بعدة توصيات تتعلق بوضع المستعمرات الألمانية في إفريقيا تحت الحماية الدولية ومنح الأفارقة حق ملكية الأرض والزراعة والتصرف بمواردهم الطبيعية، وأن تنشأ عصبة الأمم مكتباً دائماً يشرف على تنفيذ تلك القوانين¹⁶، لقد كان هدف دي بوا من هذا المؤتمر إسماع شكاي إفريقيا للعالم والمطالبة بحقوق مواطنيها؛ ويبدو ذلك من خلال العمل على إثارة الوعي بالظلم والتمييز العنصري الذي يتعرضون له

¹⁴ ماركوس غارفي **Marcus Garvey (1887-1940م)**: مصلح اجتماعي وناشط جامايكي المولد وُلِدَ ماركوس غارفي وسط الفقر في جامايكا، جزر الهند الغربية البريطانية، وارتقى ليصبح واحداً من أكثر الزعماء السود تأثيراً في عشرينيات القرن الماضي، وقد أثارت دعوته للنشاط الاقتصادي والسياسي آلاف الأشخاص، خاصة في الولايات المتحدة، وقد عزز السفر إلى أمريكا اللاتينية إحساسه بالظلم الذي يتعرض له السود، الذين كان يعتقد أنهم ضحايا التمييز في كل مكان تقريباً، وجدت أفكار غارفي تعبيراً عنها في العام 1914م من خلال تشكيل الجمعية العالمية لتحسين الزنوج التي لم تدعو إلى إنهاء الاستعمار فحسب، بل أيضاً إلى رفع الوعي الأسود في جميع أنحاء العالم، Davis (2005). Vol:4, p:157.

¹⁵ مادهو باننيكار (د. ت). ص: 140، كي زيرو (1994). ص: 1156.

¹⁶ Nash (2021). p:142-143.

والتأكيد على حقهم في المساواة والعدالة، لكن فكرة الاستقلال والخروج من التبعية لم تتبلور بشكل واضح لدى رواد الجامعة الإفريقية، ومن ثم تلاقت الاجتماعات خارج القارة في بروكسل ولندن وباريس في العام 1921م، وخرج عنها توصيات أهمها: المطالبة بالمساواة بين الأجناس وإدخال أعضاء من الأفارقة إلى عصابة الأمم وإنشاء منظمة دولية تُعنى بشؤون القارة الإفريقية¹⁷.

بالنظر إلى التوصيات السابقة يتضح التقدم الكبير الذي بدأ يبرز في مطالب الأفارقة، فالمساواة بين الأجناس هي دعوة لمكافحة التمييز العنصري الذي تمارسه الدول الغربية ضد سكان المستعمرات، وإدخال أعضاء من الأفارقة إلى هيئة عصابة الأمم يشهد على وجود عدد من المثقفين والسياسيين الأفارقة أو من المنحدرين من أصول إفريقية لهم القدرة على المشاركة الفعالة في المنظمات الدولية.

وفي مؤتمر نيويورك في العام 1927م طُرحت عدة أفكار جديدة من بينها التحالف بين جميع شعوب العالم والخروج من نطاق الزنجية إلى التضامن بين شعوب آسيا وإفريقيا للتغلب على العنصرية والتمييز الذي كان يُمارس على الأفارقة، والاعتراف بدور دول شمال القارة في حركة التحرر الإفريقية¹⁸، لكن يتضح في هذا المؤتمر التخبط وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بوحدة القارة الأفريقية، والمهم في هذا المؤتمر أنه اعترف بدور الشمال الأفريقي العربي في مسار حركة التحرر الإفريقية.

وخلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين تتابعت الأزمات الاقتصادية في القارة الإفريقية؛ وبخاصة بعد تجنيد الدول الاستعمارية للأفارقة في الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، واستغلال ثروات القارة للحصول على المواد الخام اللازمة للحرب من مستعمراتها¹⁹، مما أدى إلى دخول حركة الجامعة الإفريقية في مرحلة من

¹⁷ محروس (2004). ج:2. ص:716-717.

¹⁸ الجمل، وإبراهيم (2002). ص:423.

¹⁹ Nash (2021). p:148.

الركود استمرت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وانتهت بعقد مؤتمر **مانشستر** في العام 1945م الذي عُد نقطة تحول في مسار الوحدة الإفريقية، التي أصبحت واقعاً ومطلباً سياسياً بعد أن كانت فكرة احتجاجية وعرقية، ويلاحظ على المؤتمر غلبة المنوبين الأفارقة من داخل القارة الإفريقية مقارنة بعدد المشاركين من أفارقة المهجر، و ترأسه الدكتور دي بوا، وشارك كل من **كوامي نكروما Kwame Nkrumah**²⁰ من غانا، و**جورج بادامور George Padmore**²¹ من جزر الهند الغربية، و**جومو كينياتا Jomo Kenyatta**²² من كينيا، بصفتهم أمناء للمؤتمر، كما حضره **نامدي أزيكيوي Nnamdi Azikiwe**²³ من نيجيريا، وناقش المؤتمر مفهوم القومية الإفريقية والاشتراكية، ونتج عنه عدة قرارات تتعلق بمبادئ الوحدة والحرية وتأثير الحدود المصطنعة على مصير الوحدة الإفريقية²⁴، والجدير بالملاحظة أن حركة الجامعة الإفريقية قد دخلت في فترة هدوء نسبي منذ مؤتمر مانشستر وحتى استقلال غانا في العام 1957م.

المرحلة الثانية: مؤتمرات الشعوب الإفريقية المستقلة 1958-1961م:

هدف حزب المؤتمر الشعبي الذي أسسه كوامي نكروما Kwame Nkrumah في غانا في العام 1949م إلى تحقيق الحكم الذاتي، وجعل غانا دولة ذات سيادة، وقد تمكن من تشكيل قاعدة جماهيرية وشعبية،

²⁰ **كوامي نكروما Kwame Nkrumah (1909-1972م):** ولد كوامي نكروما في مستعمرة ساحل الذهب البريطانية (غانا اليوم) أصبح نكروما مدرساً في أوائل الثلاثينيات، التحق بجامعة لينكولن في بنسلفانيا حيث حصل على درجة البكالوريوس في اللاهوت، ثم أكمل نكروما درجة الماجستير في التربية في جامعة بنسلفانيا، أثناء وجوده هناك، ساعد في تأسيس رابطة الطلاب الأفارقة في أمريكا وكندا، في العام 1945م ذهب نكروما إلى لندن لدراسة القانون والعمل على أطروحة الدكتوراه، ترك دراسته وساعد في تنظيم المؤتمر الأفريقي الخامس في مانشستر، Davis (2005). Vol:4, p:302.

²¹ **جورج بادامور George Padmore (1903-1959م):** ولد بترينيداد سنة 1902م، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة، حيث درس التاريخ والعلوم السياسية، انتقل إلى نيويورك ليدرس القانون بجامعة نيويورك، وليصبح عضواً في الحزب الشيوعي الأمريكي عام 1927م وأصبح صحفياً بارعاً، أسهم بمواقفه السياسية وكتاباتاته بجعل الأفارقة يشعرون بالاعتزاز والانتماء، دياب (2017). ص:75-76.

²² **جومو كينياتا Jomo Kenyatta (1894-1978م):** رجل دولة ومن أبرز وجوه الحركة الاستقلالية الكينية ومؤسس دولة كينيا الحديثة، دخل معترك الحياة السياسية في العام 1924م، وفي 1947م اشترك بنشاط في المؤتمرات الدستورية التي عقدت في لندن وانتهت بإعلان استقلال كينيا في العام 1963، الكيالي (1990). ج.5. ص:355-356.

²³ **نامدي أزيكيوي Nnamdi Azikiwe (1904-1996م):** أول رئيس جمهورية في نيجيريا المستقلة، أكمل دراسته في الولايات المتحدة الأمريكية وحصل على أربع درجات علمية منها الدكتوراه في القانون والدكتوراه في الآداب، عاد لنيجيريا في عام 1937، وأصبح رئيساً لنيجيريا عام 1963م. Davis (2005). Vol:4, p:37.

²⁴ مادهو بانيكار (د. ت). ص:150-151-152، الكوت (2004). ص:24-25،

Nash (2021). p:154.

وحقق المؤتمر أهدافه باستقلال غانا في العام 1957م، وهذا ما جعلها مركزاً لانطلاق مؤتمرات الوحدة الإفريقية داخل القارة، فدعا نكروما في نيسان في العام 1958م لعقد مؤتمر في العاصمة الغانية أكرا حضره مندوبون عن الدول الإفريقية المستقلة آنذاك: غانا، مصر، ليبيريا، أثيوبيا، تونس، المغرب، السودان، ليبيا، وتضمن المؤتمر مناقشة قضايا مهمة للشعوب الإفريقية كالتركيز على كيفية تحقيق السلام، والقضاء على الاستعمار الغربي، والتأثيرات السلبية التي تركها، والتخطيط لتطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية الإفريقية، وكيفية تعزيز التعاون والتضامن بينها، ودراسة المشاكل التي تعاني منها دول القارة مثل: الفقر والجهل وانعدام الأمن وغيرها بهدف إيجاد حلول شاملة لهذه المشاكل، وطالب بانسحاب القوات الفرنسية من الأراضي الجزائرية، وبهذا فقد شكل المؤتمر نقلة نوعية على مستوى الوحدة الإفريقية لأنه أول مؤتمر يجمع الشعوب الإفريقية المستقلة، و يقام على أرض إفريقية²⁵، ولكن ما يؤخذ على المؤتمر أنه فشل في وضع هيئة تنظيمية، وهذا ما تم تفاديه في مؤتمر أكرا الثاني الذي عُقد في أواخر العام 1958م، حيث تم تشكيل سكرتارية دائمة لمتابعة تنفيذ الخطط والقرارات، كما أكد مؤتمر أكرا الثاني على مساندة حركات التحرر الوطنية، وبناءً على توصياته عُقد في مدينة تونس في كانون الثاني 1960م مؤتمر الشعوب الإفريقية بحضور ممثلين عن الدول الإفريقية بالإضافة لمراقبين دوليين، وناقش المجتمعون الخطط التنموية من أجل تحسين الاقتصاد ودعم الاستثمار في القارة، كما تم الاعتراف بحكومة الجزائر المؤقتة، وفي العام نفسه اجتمع ممثلو الشعوب الإفريقية مرة أخرى في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وقُدمت مقترحات لإنشاء مجلس للتعاون الاقتصادي ومجلس لإدارة الشؤون الثقافية، ثم اجتمع الرئيس المصري جمال عبد الناصر²⁶ في القاهرة في آذار 1961م في مؤتمر آخر مع الزعماء الأفارقة، حيث أكد مثل المؤتمرات

²⁵ Nkrumah (1963). p:136.

محروس (2004). ج:2. ص:720-721.

²⁶ جمال عبد الناصر (1918-1970م): رئيس مصري وزعيم عربي ولد جمال عبد الناصر في إحدى ضواحي الإسكندرية، تخرج في العام 1938م من الأكاديمية وانضم إلى سلك الضباط، اشترك مع زملائه من ضباط الجيش في تأسيس جمعية سرية، حركة الضباط الأحرار، التي كان هدفها مكافحة الفساد الحكومي والإمبريالية البريطانية، شارك في الحرب العربية (الإسرائيلية) عام 1948م وأصيب في المعركة، في العام 1952م، شكل الضباط الأحرار مجلس قيادة الثورة، الذي سيطر عليه عبد الناصر سراً، وبعد أن تم تمكينه من حكم البلاد وألغى الملكية، في العام 1958م، شكلت مصر وسوريا الجمهورية العربية المتحدة، وكان عبد الناصر رئيساً للدولة. Davis (2005). Vol:4, p:289-290.

التي سبقته على الحرية والوحدة ومحاربة الاستعمار، وأوصى بإقامة مجلس ولجنة استشارية لإيجاد صيغة للسياسة الإفريقية المشتركة وإقامة هيئة دفاع مشتركة²⁷.

وعليه نلاحظ أن جميع المؤتمرات التي انعقدت في تلك الفترة لم تخرج عن نطاقها الضيق، واقتصرت دورها على الدعم والمساندة والتتديد والتوصية، وفشلت بإيجاد صيغة مشتركة لقيام الوحدة، بسبب كثرة الانقسامات والتنافس بين الزعماء حول زعامة القارة بالإضافة لوجود خلافات حول قضية الجزائر وحكومتها المؤقتة، والتدخل من قبل القوى الاستعمارية السابقة الذي كان له دور كبير في فشل الجهود الإفريقية، وربما كانت هذه الأسباب مجتمعة السبب في تأخر تأسيس المنظمة المنشودة.

2. التجمعات الإفريقية قبيل إعلان ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية 1963م:

سبق قيام منظمة الوحدة الإفريقية من العام 1959م وحتى العام 1962م قيام عدّة تجمعات واتحادات لم يكتب لها البقاء، وقد فشلت معظمها لأسباب كثيرة منها ما يتعلق بالخلافات الداخلية بين أعضائها، ومنها ما هو خارجي فرضها الاستعمار الأوروبي حفاظاً على مصالحه، ويلاحظ أن تلك التجمعات لم تكن شاملة لجميع دول القارة، غير أن الاتحاد الإفريقي الملجاشي هو الذي كان الأكثر شمولية.

كان أولى هذه التجمعات عندما عقد مؤتمر في داكار لتشكيل اتحاد بالاتفاق بين الدول الأربعة مالي والسنغال والداهومي (بنين)؛ وفولتا العليا (بوركينافاسو)، وتم الإعلان عن قيام اتحاد مالي في 17 كانون الأول 1959م؛ وتم خلاله وضع دستور موحد ومجلس وزراء يتكون من 48 عضواً ومحكمة دستورية، ولم يدم الاتحاد طويلاً إذ سرعان ما انسحبت منه الداهومي وفولتا العليا مع

²⁷ الجمل، وإبراهيم (2002). ص: 434-435، الكويت (2004). ص: 43-44، محروس (2004). ج: 2. ص: 723.

رفض التصديق على دستور الاتحاد، بعد ذلك دبّ الخلاف بين مالي والسنغال التي أعلنت استقلالها في 20 آب 1960م²⁸.

وفي العام 1960م اجتمع قادة دول المستعمرات التي كانت مستعمرات فرنسية سابقة في برازا فيل وضم الاجتماع 11 دولة: الكونغو(برازافيل)، افريقيا الوسطى، الداهومي، الكاميرون، السنغال، الغابون، موريتانيا، النيجر، ساحل العاج، وانضم إليهم فيما بعد التشاد والكونغو(ليوبولد فيل)، وأصبحت تعرف باسم كتلة برازا فيل المحافظة، ثم انضمت إليها أيضاً مدغشقر(ملاجش)، وفي 11 أيلول 1961م عقد اجتماع في تاناناريف العاصمة الملجاشية لإعلان قيام الاتحاد الإفريقي الملجاشي، الذي انضمت إليه أيضاً دولتي رواند والتوغو، وأصبحت مدينة كوتونو في دولة بنين مقراً للأمانة العامة.

وكانت أهم القضايا التي ناقشها الاتحاد التدخل العسكري في الكونغو، وحقوق الجزائر في الاستقلال، والقضية الموريتانية بدعوى المغرب أن موريتانيا جزء من الأراضي المغربية، ورداً على بيان مؤتمر كتلة البرازافيل الذي أعربت فيه عن استيائها من استخدام الفيتو السوفيتي بناءً على طلب المغرب لرفض انضمام موريتانيا للأمم المتحدة، دعا الملك المغربي محمد الخامس²⁹ إلى مؤتمر جمع دول غانا-غينيا-مالي-مصر-ليبيا وحكومة الجزائر المؤقتة في العاصمة المغربية الدار البيضاء وعرف باسم "تجمع الدار البيضاء" الراديكالي، وقد عقد اجتماعاته في الفترة من 3 حتى 7 كانون الثاني 1961م، اعترف المؤتمر باستقلال الكونغو ووحدة أراضيها، كما اعترف بحكومة الجزائر المؤقتة؛ وطالب بإعادة موريتانيا إلى المغرب³⁰، وصدر عن المؤتمر بيان تضمن عدة توصيات أهمها الدعوة

²⁸ رفاعي (1970). ص: 166-167، الكوت (2004). ص: 27.

²⁹ محمد الخامس (1910-1961م): عاهل المغرب واجه الاستعمار الفرنسي وقاد بلاده إلى الاستقلال، تولى محمد بن يوسف الحكم عام 1927م بعد وفاة والده السلطان، طالب السلطان فرنسا باستقلال المغرب الكامل في العام 1952م، وفي آب 1953م نفى إلى جزيرة مدغشقر، وأعيد تنصيبه سلطاناً أواخر 1955م، وبعد أشهر قليلة انتهى نظام الحماية الفرنسي الإسباني واعترفت فرنسا باستقلال المغرب بتوقيعها اتفاقية رسمية 1956م، وفي العام 1957م أعلن محمد نفسه ملكاً متخلياً عن لقب السلطان، تميز عهده بسياسة انفتاح خارجي وفرض نفسه زعيماً وطنياً وتوفي بنوبة قلبية في العام 1961م، الكيالي (1990). ج: 6. ص: 81.

³⁰ عبد الرازق (2007). ص: 17، الكوت (2004). ص: 30-33-34،

إلى الوحدة الأفريقية والتأكيد على مبدأ عدم الانحياز، والمحافظة على سيادة الدول ووحدة أراضيها، ومحاربة الاستعمار بكافة أشكاله³¹.

على الرغم من القرارات الإيجابية التي صدرت عن المؤتمر الا أننا نلاحظ عدم الثقة بين أعضائه فالجزائر والمغرب كانتا في حرب حدود في تلك المرحلة، كما لم تخلو قراراته من التناقض التي تؤكد على استقلال الدول وتطالب بموريتانيا كجزء من المغرب في نفس الوقت.

وفي الفترة من 8 حتى 12 أيار 1961م اجتمعت الدول الإفريقية في مونروفييا عاصمة ليبيريا لكن مجموعة الدار البيضاء امتنعت عن الحضور بحجة دعوة موريتانيا التي تعدها جزء من المملكة المغربية، وعُقد المؤتمر الثاني لمجموعة دول مونروفييا في لاغوس 25 كانون الثاني 1962م، ومرة أخرى لم تحضر مجموعة الدار البيضاء بحجة عدم دعوة الحكومة الجزائرية المؤقتة لأنها لم تتال استقلالها بعد، وسعت مجموعة مونروفييا إلى تقريب وجهات النظر بين تجمع الدار البيضاء وتجمع برازافيل حيث شددت على المساواة بين جميع الدول الأفريقية، وأكدت على عدم قبول أي قيادة قارية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لتجنب نشوب صراعات وتوترات داخلية قد تؤدي إلى انعدام الاستقرار في المنطقة؛ وطالبت بالتعاون القائم على حسن الجوار، إلا أنها فشلت في حل الخلافات، ولكنها نجحت في تقديم اقتراح مشروع إنشاء منظمة إفريقية شاملة لتساعد على تنمية الدول الإفريقية وترفع المستوى المعيشي والصحي والثقافي³².

ومع استقلال الجزائر في العام 1962م جُددت الدعوة لتنفيذ المشروع المقترح الذي يتعلق بالوحدة الإفريقية، وتم الاتفاق بين رئيس غينيا أحمد سيكو توري Ahmed Sekotori³³ وإمبراطور أثيوبيا هيلاسيلاسي

³¹ عرفة (1998). ص: 383.

³² فايق (1982). ص: 173-174، الكوت (2004). ص: 39-40.

Nash (2021). p:194.

³³ أحمد سيكو توري Ahmed Sekotori (1922-1984م): سياسي ورجل دولة إفريقي، ورئيس جمهورية غينيا ولد في فارانا في النيجر الأعلى من عائلة مسلمة، قاد غينيا نحو الاستقلال التام الفوري، وكان بذلك الزعيم الإفريقي الفرانكفوني الوحيد الذي عارض الاستفتاء الذي اقترحه ديغول، ناصر قضايا التحرر وعرف بصداقته للعرب وقضاياهم، الكيالي (1990). ج. 3. ص: 255-256.

الأول³⁴ على عقد مؤتمر في أديس أبابا في الفترة الواقعة من 15 وحتى 25 أيار 1963م، وتم انعقاد المؤتمر على مرحلتين:

المرحلة الأولى: المؤتمر التمهيدي من 15 وحتى 22 أيار 1963م:

ضم المؤتمر وزراء خارجية 32 دولة إفريقية، وحدد جدول أعماله بتشكيل لجنتين؛ لدراسة ميثاق منظمة لها سكرتارية دائمة، تتعاون في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية، وإنشاء جهاز دفاعي والتخلص من الاستعمار والتمييز العنصري، وتوضيح أهمية علاقة أفريقيا بالأمم المتحدة، مع التأكيد على حسن الجوار، وعدم المساس بالشؤون الداخلية بين الدول الأعضاء، وكان اقتراح الرئيس نكروما بإنشاء اتحاد فيدرالي قاري مشابه للسوفييتي والأمريكي، ولوحظ التباين والاختلاف في الاتجاهات والمواقف بين داعمي الاتحاد الفيدرالي والكونفدرالي، وشكل المؤتمر لجنة لبحث المواضيع المتعلقة بتحرير البلدان المستعمرة، ووقف سباق التسلح وإزالة القواعد العسكرية الأجنبية في أفريقيا³⁵، فمن خلال تشكيل تلك اللجان يمكن تحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز السلام في القارة، وإيقاف التسلح المتزايد والتدخلات الخارجية التي تؤدي إلى زيادة التوترات والصراعات في المنطقة.

المرحلة الثانية: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات من 23 وحتى 25 أيار 1963م:

عُقد في أديس أبابا مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المستقلة بحضور رؤساء 30 دولة إفريقية وهي: (أثيوبيا، الجزائر، مصر، السنغال، السودان، الصومال، الكاميرون، النيجر، ساحل العاج، الغابون، سيراليون، تشاد، الكونغو زائير، الكونغو برازافيل، داهومي، فولتا العليا، غينيا، غانا، ليبيريا، مالي، جمهورية أفريقيا الوسطى، ليبيا، تنجانيقا، أوغندا، رواندا، تونس، نيجيريا، موريتانيا، بوروندي، مدغشقر)، وقد تغيبت

³⁴ هيلاسيلاسي الأول Haile Selassie (1892-1975م): إمبراطور أثيوبي، حكم أثيوبيا لأكثر من أربعين عاماً وقام بدور قيادي في تحريرها من الاحتلال الإيطالي، كما قام بدور سياسي نشيط في العمل من أجل الوحدة الإفريقية، وبرز على الصعيد العالمي كواحد من أقم الساسة الأفريقيين، Davis (2005). Vol:4. p:172

³⁵ غالي (د. ت). ص 53-54-55-59، يونس (1988). ص 82، محروس (2004). ج:2. ص 735.

المملكة المغربية عن الحضور بسبب اعتراف المؤتمر بدولة موريتانيا وحضور وزير خارجيتها، كما احتجت التوغو لعدم اعتراف الدول الإفريقية بحكومتها الجديدة، إلا أنهما وقعتا فيما بعد ليصبح عدد الدول الأعضاء 32 دولة، وبحث المجتمعون الهيكل التنظيمي للمنظمة الجديدة وتعددت الآراء حول شكل المنظمة فقد أعاد الرئيس نكروما طرح فكرة الاتحاد القاري، وهذا ما رفضه الرئيس السنغالي ليوبولد سنغور **Leopold Senghor**³⁶ الذي رأى أن الفيدرالية أو الكونفدرالية تُشكل خطراً على القارة، ولعل سنغور يعتقد أن إنشاء حكومة فيدرالية يُحتم على الدول الإفريقية فقدان جزء من سيادتها واستقلالها وتقديم صلاحيات للحكومة الفيدرالية على حساب الحكومة المحلية، بالإضافة إلى أن تفاوت الثقافات واللغات يشكل تحدياً كبيراً في تحقيق التكامل في إطار الفيدرالية، وتحدث الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن ضرورة قيام جامعة إفريقية مشابهة لجامعة الدول العربية، وخوفاً من فشل مساعي المؤتمر شكلت لجنة من وزراء الخارجية لوضع ميثاق المنظمة، وتم الاتفاق على اسم المنظمة الجديدة (منظمة الوحدة الإفريقية) وتمت الإشارة في المادة الأولى من الميثاق إلى أن المنظمة تضم جزيرة مدغشقر والجزر المجاورة³⁷، وفي 25 أيار 1963م صدر ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي يتكون من ديباجة و33 مادة³⁸، (انظر الملحق 1).

وهكذا نجحت الدول الإفريقية بوضع قواعد قانونية لأول منظمة قارية في إفريقيا لها أهداف تسعى لتحقيقها وتتعاون في تطوير دولها الأعضاء وتتسق سياساتها الخارجية وشؤونها الداخلية، مما يجعل هذه الخطوة إيجابية نحو تحسين أوضاع القارة وتحقيق التنمية.

³⁶ ليوبولد سنغور **Leopold Senghor** (1906-2001م): سياسي ورجل دولة وشاعر وأديب سنغالي، وصاحب نظرية "الزواجية" ورئيس جمهورية السنغال من آب 1960 إلى كانون الأول 1980، حصل عام 1968م على جائزة نوبل للسلام، كما تميزت سياسته الخارجية بالانحياز الكامل للسياسة الخارجية الفرنسية، Davis (2005). Vol:4, p:351.

³⁷ غالي (د. ت). ص 62، محروس (2004). ج:2. ص 736-739، يونس (1988). ص 83.

³⁸ ملحق (1): ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

3. أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الإفريقية:

وضعت منظمة الوحدة الإفريقية كغيرها من المنظمات العالمية والإقليمية أهداف محددة لتعمل على تحقيقها، وحددت المادة الثانية من نص الميثاق أهداف المنظمة والتي تتمثل بتعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية وتنسيق الجهود لتحسين أوضاع الشعوب الإفريقية والدفاع عن سيادة دولها، وسلامة أراضيها واستقلالها، والقضاء على جميع أشكال الاستعمار، وتشجيع التعاون الدولي مع مراعاة ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يقوم أعضاء المنظمة بتنسيق السياسات العامة لاسيما في المجال السياسي والدبلوماسي، والتعاون الاقتصادي بما في ذلك النقل والمواصلات، والتعاون التربوي والصحي والعلمي والدفاعي³⁹.

لقد شمل التعاون الأفريقي في إطار المنظمة كما أوضحت الأهداف التنسيق في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، علماً أن هذه التعاون لم يستند الى خطط حددت كيفية تطبيقه.

أما مبادئ المنظمة فقد حددتها المادة الثالثة من الميثاق، وأهمها السيادة والمساواة في الحقوق لجميع الدول الأعضاء بغض النظر عن حجمها أو أراضيها أو مواردها الطبيعية أو سكانها قادرة على المشاركة في جميع هيئات العمل التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة، وحققها في الاستقلال، وقد ارتبط هذا المبدأ بمشكلة الحدود السياسية التي تفصل بين الدول الإفريقية التي اصطنعها الاستعمار القديم.

ونصت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الميثاق على أنه يتعين على الدول الأعضاء تسوية النزاعات فيما بينها من خلال الوساطة والتوفيق والتحكيم، كذلك عدم الانحياز تجاه الكتل،

³⁹ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط1985، ص:744-754.

وبقاء القارة خارج التحالفات العسكرية والعلاقات السياسية مع أي من الكتلتين (الرأسمالية والشيوعية) وعدم إتباع سياسات خارجية تؤدي إلى التحيز⁴⁰.

من خلال المبادئ المتفق عليها نجد أن الدول الأفريقية هدفت إلى بناء تكتل إقليمي قائم على أساس التقارب الجغرافي والمشكلات المشتركة التي تعاني منها المنطقة فالتاريخ الاستعماري الطويل لإفريقيا خلق العديد من المشكلات على سبيل المثال لا الحصر: مشاكل الحدود والنزاعات القبلية، فكان من الواجب الحرص على استقلال الدول الأعضاء وسيادتها.

4. الهيكل التنظيمي والهيئات العاملة في منظمة الوحدة الإفريقية:

لقد حددت المادة السابعة من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، الأجهزة الرئيسية التي تمارس من خلالها المنظمة نشاطها، وتحقق أهدافها عن طريق الهيئات العاملة التالية:

4-1- مجلس رؤساء الدول والحكومات:

هو الهيئة العليا لهذه المنظمة، يتألف المجلس من رؤساء الدول ورؤساء الحكومات وممثلهم، ويجتمع مرة واحدة على الأقل في السنة بناءً على طلب الدول الأعضاء وبموافقة ثلثيها، كما يعقد المؤتمر دورات خاصة عند طلب أحد الدول الأعضاء، وللمجلس اختصاصات واسعة إدارية ودستورية وقانونية، كما له اختصاصات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي شؤون الدفاع، ويقوم المجلس وفقاً لأحكام الميثاق بمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة لإفريقيا لغرض تنسيق السياسة العامة للمنظمة، ويمكن أن ينظر في أنشطة الهيئات المختصة التي يمكن إنشاؤها وفقاً لأحكام الميثاق⁴¹.

⁴⁰ الشكري (2004). ص: 226-228، غالي (د. ت) ص: 83-84-88-100-101، الكوت (2004). ص: 58-59.

⁴¹ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط5، 1985، ص: 744-754، محروس (2004). ج2. ص: 742.

4-2- مجلس وزراء الخارجية:

يتألف من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو ممثليهم، ويشترك في جميع الأمور المتعلقة بالتحضير للقمة الإفريقية، ويتولى جميع المهام الموكلة من قبل رؤساء الدول والحكومات، وتنفيذ القرارات وتنسيق التعاون الإفريقي، ويجتمع مرتين في السنة، ويمكن أن يجتمع في جلسات طارئة بناءً على طلب دولة عضو واحدة وبدعم من ثلثي تلك الدول، وتكون الأصوات في هذا المجلس بالأغلبية المطلقة، ولكل دولة صوت واحد، ولا يجوز للمجلس أن يجتمع دون حضور ما لا يقل عن ثلثي أعضائه⁴².

4-3- الأمانة العامة:

هي الهيئة الإدارية التي تتولى جميع الأعمال الإدارية للمنظمة، وبما أن هذه الهيئة هي أداة تابعة لفروع المنظمة الأخرى، فهي مسؤولة عن تنفيذ جميع الأعمال الإدارية لتلك الفروع، ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه الأمانة العامة في أنشطة المنظمة، فإن واضعي الميثاق الخاصة بالمنظمات الدولية عادة ما يختارون أحكاماً خاصة لتنظيم عملهم بطريقة تضمن الاختيار الأكثر كفاءة للعناصر العاملة بها، وهي هيئة تتبع لمجلس الوزراء ومقرها العاصمة الأثيوبية أديس أبابا.

وجاء في المادة السادسة عشرة من نص الميثاق "يعين مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أميناً عاماً للمنظمة ويقوم بإدارة شؤونها"، وهو المسؤول المباشر أمام مجلس الوزراء عن ضمان حسن أداء جميع المهام الموكلة إليه، ويتمشى تعيين الأمين العام ومدة منصبه وعزله مع المادتين السادسة عشرة و الثامنة عشرة من الميثاق ولوائح إجراءات المؤتمر، كما أن تعيين الأمين العام لا يستند إلى اعتبارات إقليمية، وعند انتخابه يجب على الدول الأعضاء أن تنظر في المقام الأول في أهلية ومؤهلات المرشح الذي سيُعاد انتخابه، وينبغي إرسال الترشيحات لمنصب

⁴² العطار (1970). ص:324.

الأمين العام إلى الدول الأعضاء قبل ثلاثة أشهر على الأقل من الانتخابات، ويتأسس الأمين العام الجهاز الإداري التنفيذي، وهو المندوب الرسمي للمنظمة ويشرف على فعاليتها المختلفة⁴³.

وقد توالى على منصب الأمانة العامة ثمان أمناء منذ عام 1963 وحتى ٢٠٠٢م، كما

يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1): أمناء منظمة الوحدة الإفريقية:

الأمين	بداية الفترة	نهاية الفترة	الدولة
كيفلي وداجو	25 أيار 1963م	21 تموز 1964م	أثيوبيا
بو بكر جالو تيلي	21 تموز 1964م	15 حزيران 1972م	غينيا
انزو ايكاجاكي	15 حزيران 1972م	16 حزيران 1974م	الكاميرون
وليام إتيكي مبوموا	16 حزيران 1974م	21 تموز 1978م	الكاميرون
إديم كوجو	21 تموز 1978م	12 حزيران 1983م	التوجو
بيتر أونيو	12 حزيران 1983م	20 تموز 1985م	نيجيريا
إيد أومارو	20 تموز 1985م	19 أيلول 1989م	النيجر
سليم أحمد سليم	19 أيلول 1989م	17 أيلول 2001م	تنزانيا
أمارا ايسي	17 أيلول 2001م	19 تموز 2002م	ساحل العاج

المصدر: موقع الاتحاد الأفريقي على الانترنت.

WWW.au.int

⁴³ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط5 1985، ص: 744-754.

مهام الأمانة العامة ونظامها الداخلي، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط5 1985، ص: 759-763،

محروس (2004). ج2. ص745-746، الشكري (2004). ص: 245.

نلاحظ أنه تولى منصب الأمانة العامة أمناء أفارقة من دول جنوب الصحراء دون أن يشترك في هذا المنصب أمين عام من الدول العربية الإفريقية.

4-4- لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم:

نصت المادة التاسعة عشرة من الميثاق على أن تتفق الدول الأعضاء على تسوية جميع الخلافات التي تطرأ بينها بالطرق السلمية، وقررت في سبيل تحقيق هذا الهدف إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم، ويكون تشكيل تلك اللجنة بمقتضى بروتوكول خاص، ويعتبر هذا البروتوكول جزءاً أساسياً من ميثاق المنظمة.

وبحسب المادتين الثانية والثالثة من بروتوكول لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم تنتخب اللجنة المؤلفة من واحد وعشرين عضواً من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، وينتخب أعضاء اللجنة لمدة خمس سنوات ويمكن إعادة انتخابهم، ويبقى الأعضاء المنتهية مدتهم حتى انتخاب لجنة جديدة، ولا يجوز لأي دولة أن تمثل في اللجنة بأكثر من عضو واحد، شرط أن يكون أعضاء اللجنة من ذوي الخبرة والكفاءة المعترف بها، ويحق لكل دولة عضو في منظمة الوحدة الإفريقية أن تقدم مرشحين اثنين، ثم يضع الأمين العام قائمة المرشحين للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية ويرفعها إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات⁴⁴.

4-5- اللجان المتخصصة:

جاء في المادة العشرين من ميثاق أديس أبابا يُنشئ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لجاناً مختصة بحسب ما تقتضيه الحاجة في إنشائها وتشمل لجنة اقتصادية واجتماعية-لجنة التربية والثقافة-لجنة الصحة والرقابة والتغذية-لجنة الدفاع-لجنة فنية وللأبحاث، ولكن هذه

⁴⁴ بروتوكول لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط1985، ص755-758، غالي (د. ت). ص:116.

اللجان أصبحت غير فعالة وتسببت في زيادة الإنفاق بالمنظمة، بسبب الافتقار إلى الجدية وانخفاض مستوى المشاركة من الدول الأعضاء. ولإصلاح هذه القضايا، تم إعادة تشكيل اللجان ودمجها مع بعضها البعض⁴⁵.

⁴⁵ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط1985، ص:744-754.

الفصل الثاني

العلاقات العربية-الإفريقية وتطورها في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول

العربية

تُعد العلاقات العربية-الإفريقية واحدة من أهم العلاقات على الساحة السياسية الدولية؛ بسبب القرب الجغرافي والروابط التاريخية القديمة التي جمعت بين شعبي هاتين القارتين، ويشير مصطلح العلاقات العربية-الإفريقية بمعناه الحديث والمعاصر إلى طبيعة العلاقة التي تجمع بين الدول العربية بشقيها الآسيوي والإفريقي؛ ممثلةً بجامعة الدول العربية مع الدول الإفريقية ذات العضوية في منظمة الوحدة الإفريقية ومن بعدها الاتحاد الإفريقي، وبالتالي فإننا نشير إلى العلاقات بين الدول العربية الآسيوية مع الدول الإفريقية بشقيها الشمالي العربي، وجنوب الصحراء الكبرى.

1. البُعد التاريخي للعلاقات العربية-الإفريقية:

المرحلة الأولى: ما قبل ظهور الإسلام حتى اكتشاف رأس الرجاء الصالح 1498م:

هاجرت مجموعات من منطقة القرن الإفريقي (الحبشة-الصومال-إريتريا) قبيل ظهور الإسلام، ودخلت في كنف القبائل في شبه الجزيرة العربية، وأصبح الاتصال بين الجانبين العربي والإفريقي يتم عبر بوابة شبه جزيرة سيناء ومضيق باب المندب، كما غدت سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي مراكز بشرية وتجارية مهمة للعرب والأفارقة، ولا غرابة أن تتأثر العناصر الإفريقية الوافدة من القرن الإفريقي باللغة والثقافة العربية، وتبدأ بنشرها في الأطراف الشرقية من القارة، ثم ازدادت تطوراً بعد دخول الإسلام في القرن الأول الهجري (السابع ميلادي)، وكان للتبادل التجاري أيضاً دوره في انتشارها في كافة مناطق القارة الإفريقية⁴⁶. وتمخض عن ذلك تأسيس حضارة إسلامية

⁴⁶ حسن (1983). ص: 28-29، سعودي (1980). ص: 55-69-71، الدوري، والدجيلي (2014). ص: 135-136، دياب (1989). ص: 50.

إفريقية في شرق وغرب إفريقيا بفضل الهجرات العربية الإسلامية، وأسهمت تجارة المسلمين مع الأفارقة على تطور القارة سياسياً واقتصادياً ودينياً، ليصبح فيما بعد الساحل الشرقي لإفريقيا، مركزاً لتجمع التجار المسلمين بغرض الإتجار بالعاج والذهب والرقيق، فأنشأ العرب مراكزاً تجارية جديدة في زنجبار⁴⁷ وكلاوة ومباسا⁴⁸، ونشطت الحركة التجارية على طول الساحل العماني؛ وقامت علاقات تجارية مع مدغشقر وإفريقيا الشرقية بصورة عامّة، ثم شهدت تجارة الرقيق ازدهاراً في مرحلتين مهمتين أولهما: بين القرنين الثامن والعاشر الميلاديين، للحصول على أكبر عدد من الزوج، من أجل توفير الأيدي العاملة للعمل في الإقطاعات الزراعية، وثانيهما: خلال التوسع العُماني في شرق إفريقيا، فكانت أعداد من الرقيق تُسحب إلى زنجبار لبيعهم هناك للعمل في مزارع العرب المقيمين في الجزيرة. وقد ترسخت الحضارة الإسلامية في الشمال الأفريقي من خلال فتوحات المسلمين؛ فتوالت الهجرات العربية، وأصبح الشمال الأفريقي ووادي النيل جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية⁴⁹.

وهكذا فقد دعم الإسلام العلاقة القديمة بين العرب والساحل الشرقي لإفريقيا، وبدأ الدين الإسلامي يثبت ركائزه في الساحل الإفريقي عن طريق التجارة، فانتسبت المراكز العربية التجارية بالطابع السلمي بعيداً عن التوسعات العسكرية أو السياسية، مما جعل الصبغة العربية الإسلامية تغلب على طابع المجتمع الإفريقي لقرون عدة سبقت مرحلة الاستعمار الأوروبي.

المرحلة الثانية: من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر ميلادي:

ومع نهاية المرحلة السابقة التي تميّزت بازدهار العلاقات العربية-الإفريقية؛ بدأت مرحلة جديدة مختلفة تبعاً للظروف الدولية، فظهرت القوى الأوروبية الناشئة التي كان جُل اهتمامها السيطرة

⁴⁷ زنجبار: جزيرة تتبع لنتانزا الحالية وتضم مدينة وميناء، أحمد، حسام الدين (2004). ج:4. ص:95.

⁴⁸ مباسا: تقع مدينة وميناء مباسا على الساحل الشرقي لإفريقيا، وتعتبر من أكبر مدن كينيا الحالية، ومركزاً تجارياً هاماً، أحمد، حسام الدين (2004). ج:4. ص:180.

⁴⁹ حسن (2013). ص:47-48، موسى (1983). ص:69، جريس (2007). ص:115، الدوري، والدجيلي (2014). ص:137-138، حسن (1983). ص:32-33-34.

على منافذ التجارة الرئيسية. وتحقق ذلك بعد اكتشاف البرتغاليين لرأس الرجاء الصالح مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر؛ ويُعد هذا الطريق البحري من أهم اكتشافات العصر الحديث كونه يُربط بين قارتي آسيا وأفريقيا، كما نجحوا في تحويل طريق التجارة العالمي من الوطن العربي إلى أوروبا، وبالكشفه خسر التجار العرب مراكزهم التجارية على سواحل أفريقيا الشرقية وسواحل الجزيرة العربية، ومنذ ذلك الحين انخرطت التجارة الإفريقية داخل النظام الرأسمالي الأوروبي ما ترك أثراً سلبياً على مستوى العلاقات الاقتصادية العربية-الإفريقية⁵⁰.

وخلال القرن السابع عشر ضعفت سيطرة البرتغاليين على السواحل العربية والإفريقية، بعد أن تمكن إمام دولة اليعاربة سيف بن سلطان (1692-1711م) من تحرير مسقط وساحل عُمان من قبضة البرتغاليين، كما استطاع السيطرة على الأسطول البرتغالي في سواحل الهند وإفريقيا، كما نجحت البحرية التابعة لعُمان من طرد البرتغاليين من سواحل شرق إفريقيا والسيطرة على مباسا عام 1661م، وزنجبار عام 1696م إلى أن تمكن العُمانيون في طرد البرتغاليين بشكل نهائي من شرق إفريقيا بقيادة الإمام أحمد بن سعيد عام 1740م⁵¹. ومنه نستنتج عمق الروابط التي كانت تجمع بين عرب عُمان وإخوانهم من شعوب الساحل الشرقي لإفريقيا.

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر شهدت القارة الأفريقية مزيداً من التدخل الغربي للسيطرة على اقتصاده، وبالتالي عملت على تغيير وقلب المؤثرات العربية التي اصطُبع بها عبر الزمن من خلال تشويه صورته، وإزاحة كل ماله علاقة بالإسلام والمسلمين من خلال التركيز على نشاط العرب في تجارة الرقيق، واعتبارهم أرباب النخاسة، وإلغاء الأبجدية العربية واستبدالها بالحروف اللاتينية⁵²، فتراجعت العلاقات العربية-الإفريقية، وانشغلت كل منطقة بمشكلاتها جراء السيطرة

⁵⁰ حافظ (1982). ص:35، حسن (2013) ص:63.

⁵¹ العبدروس (د. ت). ص12-13.

⁵² سعودي (1980). ص:76، دياب (1989). ص:51.

الغربية؛ إلى أن تغيّر الواقع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية 1939-1945م؛ مما سمح بالعمل على استئناف العلاقات العربية-الإفريقية بعد انقطاع طويل.

المرحلة الثالثة: من خمسينيات القرن العشرين وحتى تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية 1963م:

شهدت العلاقات العربية-الإفريقية منذ منتصف القرن العشرين تحسناً ملحوظاً بعد حصول عدد من الدول العربية والإفريقية على استقلالها، واتسمت هذه المرحلة بالتعاون والتنسيق بين قوى التحرر العربية والإفريقية التي خاضت كفاحاً مشتركاً ضد الاستعمار، كما شمل هذا التنسيق دعم القضايا الإفريقية مادياً ومعنوياً، وأدى قيام ثورة تموز⁵³ في مصر عام 1952م، دوراً إيجابياً في دفع حركة التحرر الوطنية الإفريقية، وازدادت هذه السياسة تبلوراً ووضوحاً عند مشاركة مصر في مؤتمر باندونج⁵⁴ في العام 1955م، وأصبح لمصر دور الريادة في هذا المجال بعد أن شكل الرئيس جمال عبد الناصر في العام 1956م لجنة عليا للإشراف على الشؤون الإفريقية في القاهرة، ثم دخل التعاون العربي-الأفريقي مرحلة جديدة بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر وتأميم قناة السويس في العام 1956م، وتمحورت أهداف الرئيس عبد الناصر تجاه إفريقيا حول مقاومة التغلغل الصهيوني في إفريقيا، وتنشيط العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين دول القارة والتأكيد على سياسة عدم الانحياز⁵⁵. ويمكن إرجاع هذا التحسن في العلاقات إلى رغبة الجانبين العربي والأفريقي في تعزيز التعاون والتنمية بعد التخلص من السيطرة الاستعمارية، وتوجيه الجهود نحو تحقيق أهداف مشتركة.

⁵³ ثورة تموز 1952م: حركة تغيير سلمي قادها ضباط الجيش المصري الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر في 23 تموز 1952م، ونجحت بالاستيلاء على مبنى هيئة أركان الجيش بالقاهرة، ومراكز القيادة بالعباسية والاستيلاء على مبنى الإذاعة والمرافق الكبرى بالقاهرة، الكيالي (1990). ج:1، ص:926.

⁵⁴ مؤتمر باندونج 1955م: مؤتمر تاريخي عقد في مدينة باندونج الأندونيسية خلال الفترة الواقعة 18-24 نيسان من العام 1955م، وحضرته 29 دولة أفريقية وآسيوية، أقر المؤتمر عن تعزيز شعوب العالم الثالث من أجل الاستقلال وتصفية الاستعمار وظهور المجموعة الأفرو-آسيوية في الأمم المتحدة، الكيالي (1990). ج:1، ص:490.

⁵⁵ رفاعي (د.ت). ص: 7، الحسن (1982). ص: 17-18-19، المبارك (2005). ص: 120-121.

وبدورها جامعة الدول العربية أوصت على ضرورة تعزيز العلاقات العربية-الإفريقية في تلك الفترة من خلال القرار الذي صدر عن مؤتمر وزراء خارجية الجامعة المنعقد في لبنان في العام 1959م، والداعي إلى تطوير العلاقات العربية-الإفريقية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً⁵⁶ (انظر الملحق 2)، مما يعكس رغبة الدول العربية في تعزيز التعاون مع الدول الأفريقية، وبناء شراكات قوية تخدم مصالح الطرفين في ذلك الحين.

كما سارت الجزائر على خطى مصر حيث حرصت أيضاً بعد مسيرتها الثورية الطويلة واستقلالها في بداية ستينيات القرن المنصرم على مساندة ثورات التحرر الإفريقية، كما سمحت للشبان الأفارقة بالتدريب العسكري على أراضيها، وأرسلت عدداً من المتطوعين الجزائريين لتأسيس قوة عسكرية إفريقية. وأكد الرئيس الجزائري أحمد بن بلة⁵⁷ إلى ضرورة الوحدة ومحاربة الاستعمار من أجل استكمال تحرير أراضي القارة الإفريقية⁵⁸، كما قدمت كل من سورية وتونس والمغرب والسودان الدعم والمساندة المادية والسياسية للحركة الوطنية الإفريقية في غانا وغينيا وغيرهما من الدول الإفريقية⁵⁹.

وهكذا نجد أن أساس العلاقات العربية-الإفريقية في مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، كان التضامن في مواجهة التحديات المشتركة؛ كمحاربة الاستعمار وأنظمة الفصل العنصري، كما كانت هذه الفترة منطلقاً لبناء علاقات تعاونية قائمة على المبادئ الإنسانية والتعاون بين الدول العربية والأفريقية.

⁵⁶ ملحق (2): دعم العلاقات العربية بالبلاد الإفريقية.

⁵⁷ أحمد بن بلة (1916-2012م): كان أحمد بن بلة مناضلاً جزائرياً من أجل الحرية وعضواً مؤسساً لجبهة التحرير الوطني المنظمة الرئيسية في ثورة الجزائريين المسلحة ضد الحكم الفرنسي، وفي العام 1956م اعتقلته السلطات الفرنسية بسبب أنشطته الثورية، وبقي في السجن حتى العام 1962م، وبعد إطلاق سراحه، تم تعيينه رئيساً لوزراء الجزائر، وفي 15 تشرين الأول 1963م أصبح رئيساً للجزائر. Davis (2005). vol:5,p:47.

⁵⁸ بكاي (2017). ص:88.

⁵⁹ الحسن (1982). ص:19.

2. العلاقات السياسية العربية-الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة

الدول العربية:

هدفت جامعة الدول العربية كونها تضم دولاً عربية وأفريقية إلى تعميق وأواصر العلاقات السياسية والمشاركة الدبلوماسية مع القارة الإفريقية؛ وكان لهذه المسألة مكانة خاصة ضمن أولويات العمل العربي المشترك، نظراً للصلات التاريخية والجغرافية والثقافية التي تربط الشعوب العربية والإفريقية، وعند تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في العام 1963م، وارتفاع عدد الدول الإفريقية المستقلة؛ التقت الأهداف العربية والإفريقية لتحقيق التطلعات المشتركة في مجالات التعاون كافة.

المرحلة الأولى: 1963-1975م:

دخلت العلاقات العربية-الإفريقية آفاقاً جديدة من التعاون السياسي منذ قيام منظمة الوحدة الإفريقية وحتى السنوات الأولى من عقد السبعينات كانت العلاقات في مستوى يغلب عليه التضامن بين الجانبين والدعم السياسي العربي للقضايا الإفريقية، وسبب ذلك أن إفريقيا تشكل عمقاً استراتيجياً مهماً للأمن القومي العربي، لكن مسيرة العلاقات العربية-الإفريقية تأثرت في هذه المرحلة بعقبة أساسية بسبب إقامة عدد من الدول الإفريقية علاقات سياسية واقتصادية مع (إسرائيل)، وهذا ترك أثراً سلبياً على التضامن بين الدول العربية والإفريقية؛ وقوّض بعض مبادئ التضامن التي تجمع بينهم، وكانت جهود كل من الدول العربية من جهة وجامعة الدول العربية من جهة أخرى لدفع منظمة الوحدة الإفريقية والدول المنتمية إليها كي تقترب من وجهات النظر العربية فيما يخص (إسرائيل)، وأن تأخذ سياسات أكثر إيجابية من القضية الفلسطينية والقضايا العربية الأخرى، مما خلق نوعاً من الانزعاج لدى الوفود الإفريقية تجاه بعض مواقف الدول العربية الإفريقية خلال اجتماعات المنظمة الإفريقية، وشكل الوجود العربي ثقلاً على كاهل بعض الجهات الإفريقية، مما دفع بعض المسؤولين الأفارقة للمطالبة بانسحاب الدول العربية الإفريقية من المنظمة لكي لا تتشغل بالقضايا العربية وترتبط أكثر

بعضاها دول غير إفريقية. أما جامعة الدول العربية فقد أوضحت أن موقفها يتطلب الالتزام المزدوج بين العرب والأفريقيين، وبينت أن مفهوم الوحدة العربية يتشابه مع مفهوم الوحدة الإفريقية الشاملة⁶⁰، وتأكيداً على تلك الحقيقة نرى إسهام الدول العربية الإفريقية بإرسال عدد من الموظفين من مصر والمغرب والصومال والسودان وموريتانيا لتشكيل الجهاز الإداري لمنظمة الوحدة الإفريقية، وعلى وجه الخصوص مصر التي استضافت أول مؤتمر قمة إفريقي، والذي عقد في القاهرة خلال الفترة الممتدة من 17 حتى 21 حزيران 1964م، وحضرته 33 دولة إفريقية؛ وترأسه الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ثم أصدر المؤتمر قراراً بإنشاء لجنة متخصصة للقانونيين كواحدة من لجان المنظمة، وكان لمصر دوراً رائداً في حل بعض النزاعات الحدودية الإفريقية؛ كالنزاع الأثيوبي-الصومالي⁶¹؛ كما كان للجزائر دور مميز في دعم التعاون العربي-الأفريقي باقتراح حكومة الجزائر الشعبية استضافة مؤتمر القمة العربي-الأفريقي الثاني⁶²، لكن هذا الاقتراح لم يُبصر النور.

غابت القضية الفلسطينية عن اجتماعات القمة الإفريقية الثاني والثالث بين العامين 1964-1965م، واتخذت الدول الإفريقية خلال تلك المرحلة منحاً موضوعياً تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي) للحفاظ على علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع (إسرائيل)؛ على الرغم من أن المجموعة العربية داخل المنظمة كانت تمنح التأييد والدعم المطلق لكافة حركات تصفية الاستعمار في إفريقيا⁶³، ثم بدأت صورة (إسرائيل) تتبدل في الأذهان بعد العدوان الصهيوني على مصر وسورية في حزيران عام 1967م، واحتلاله الأراضي العربية في كل من سيناء والجولان وقطاع غزة. وهذا

⁶⁰ البرناي (2005-أ). ص:205، الصالحي (1992). ص:86-88، الصالحي (1987). ص:407.

⁶¹ النزاع الأثيوبي-الصومالي: دارت بين الصومال وأثيوبيا حربين طاحنتين حول إقليم أوجادين الأولى في العام 1964م، والثانية في العام 1977م، حيث طالبت الصومال بالإقليم على أنه جزء من أراضيها، في حين كانت تسيطر أثيوبيا على الإقليم منذ الحرب العالمية الثانية، وفي العام 1988م توصل البلدان إلى اتفاقية تنص على تخفيف الوجود العسكري على الحدود، الكيالي (1990). ج:6، ص:575.

⁶² الدورة العادية الأولى لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، القاهرة 21 حزيران 1964، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط5، 1985، ص:42-51،

الدورة العادية الثالثة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية، القاهرة 13-17 حزيران 1964، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط5، 1985، ص:34-41، الصالحي (1987). ص:408-411.

⁶³ الصالحي (1992). ص:98.

التبدل بدا واضحاً في مؤتمر القمة الإفريقي الرابع الذي انعقد في الكونغو (كينشاسا) في أيلول 1967م، حيث أعلن تمسكه بمبدأ احترام سيادة الدول الأعضاء، والمحافظة على سلامة أراضيها، وندد بالموقف الخطير الذي تعيشه مصر باعتباره بلد إفريقي قد احتل جزء من أراضيه. لكن تلك المواقف لم تتعدى التعاطف والتنديد والتعهد غير المدعوم بالعمل على طرد القوات المحتلة لسيناء داخل أروقة الأمم المتحدة⁶⁴. وهذا يدل على قلة التأثير السياسي للقمة الأفريقية وعجزها عن المضي قدماً في تلك المرحلة. ومع بداية عام 1968م حدث تغيير جوهري في مواقف الدول الإفريقية خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الخامس الذي انعقد في الجزائر العاصمة حيث حضره وزير خارجية مصر، وألقى كلمة تحدث فيها عن الأوضاع في الوطن العربي عامةً ومصر بصفة خاصة. وعلى أثر ذلك أصدر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية قراراً يدعو إلى تأييد كفاح مصر والمطالبة بانسحاب القوات (الإسرائيلية) من جميع الأراضي العربية المحتلة طبقاً للقرار الصادر عن مجلس الأمن⁶⁵ 242 في هذا الشأن؛ ومناشدة جميع الدول الأعضاء في المنظمة أن تستخدم نفوذها لتنفيذ هذا القرار⁶⁶. ويلاحظ أنه على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية تم إصدار أول قرار صريح لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية الثامنة من 21-23 حزيران 1971م مؤكداً على ما ورد في قراراته خلال المؤتمرات السابقة حول الأراضي المحتلة وقرار مجلس الأمن 242، والإعلان الخاص بتدعيم الأمن الدولي الذي اتخذته الأمم المتحدة في 16 كانون الأول 1970م فيما يخص انسحاب القوات (الإسرائيلية) من الأراضي العربية، ودعا إلى تشكيل لجنة من عشرة رؤساء

⁶⁴ الدورة العادية الرابعة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في كينشاسا، 11-14 سبتمبر 1967، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص 120 - 122 Červenka (1977). P:158-159.

⁶⁵ القرار 242: هو قرار أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 22 تشرين الثاني 1967م، بشأن الصراع العربي- (الإسرائيلي) والتطورات التي حدثت بعد حرب الأيام الستة، طالب مجلس الأمن بسحب القوات (الإسرائيلية) من الأراضي التي تمت الاستيلاء عليها خلال الحرب وبالتوصل إلى حل سلمي للنزاع، كما دعا إلى احترام سيادة الدول وعدم استخدام القوة لتغيير الحدود، صالح، وبهلوان (1998). ص: 432-433.

⁶⁶ الدورة العادية الخامسة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر، 13-16 سبتمبر 1968، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص 144-145.

دول إفريقية للمساهمة في إيجاد حل لقضية الصراع العربي-(الإسرائيلي) من خلال الاتصال مع مصر وإسرائيل بهدف الوصول إلى سلام عادل ودائم في المنطقة العربية⁶⁷.

وشهد العام 1972م تطورات إيجابية ملحوظة في العلاقات العربية-الإفريقية، بدت جلية في مؤتمر القمة الأفريقي التاسع المنعقد في الرباط من 12 وحتى 15 حزيران 1972م الذي صدر عنه بعض القرارات الهامة، إذ استتكرت منظمة الوحدة الإفريقية مواقف (إسرائيل) وعدم تجاوبها مع الجهود التي قدمتها لجنة الحكماء العشرة، ورفضها المستمر تنفيذ قرار الأمم المتحدة 2799⁶⁸ الصادر في 12 كانون الأول 1971م، ومبادرات منظمة الوحدة الإفريقية؛ وخاصة قرار الانسحاب الغير مشروط من الأراضي العربية، مع التأكيد أنه من الضروري على أعضاء المنظمة عدم تقديم الإمدادات العسكرية؛ والتأييد المعنوي لإسرائيل حتى لا تتمكن من زيادة قدراتها العسكرية وتستمر في احتلال المزيد من الأراضي العربية والإفريقية⁶⁹، كما قطعت معظم الدول الإفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع (إسرائيل) خلال هذا العام، ومنها التشاد وأوغندا والكونغو والنيجر⁷⁰. وكان لانتصار حرب تشرين التحريرية التي شنتها كل من مصر وسورية في وقت واحد على مواقع القوات (الإسرائيلية) في الأراضي العربية المحتلة عام 1973م، وبروز مجموعة البلدان العربية المصدرة للنفط على المسرح الدولي الأثر الإيجابي على تطور العلاقات العربية-الإفريقية، فشرعت الدول الإفريقية بالمبادرة السياسية تجاه الأقطار العربية، وأشار مؤتمر القمة الإفريقية العاشرة في أديس أبابا أيار 1973م إلى

⁶⁷ الدورة العادية الثامنة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا، 21-23 حزيران 1971، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص 209-210، Quandt (1977). p:8-9.

⁶⁸ قرار الأمم المتحدة 2799: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة 2799 أعربت فيه عن قلقها حيال الوضع في الشرق الأوسط، وأكدت على ضرورة تطبيق القرار 242 الصادر في 22 تشرين الثاني 1967م حتى يتم التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يتيح لكل دولة في المنطقة أن تعيش في أمان، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947-1974. (1993). ط:3. بيروت: لبنان. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مج1. ص:122-124.

⁶⁹ الدورة العادية التاسعة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في الرباط، 12-15 حزيران 1972، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص 238-239.

⁷⁰ الصالحي (1987). ص:420.

حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وندد بالأعمال الإرهابية والمخططات التوسعية التي تقوم بها (إسرائيل)، وعرقلتها للمبادرات التي تبذلها الأطراف العربية والإفريقية في حل النزاع العربي- (الإسرائيلي)، ونبّه إلى أن موقف (إسرائيل) قد يجعل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية تتخذ إجراءات سياسية واقتصادية ضد (إسرائيل) بصورة فردية أو جماعية بناءً على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة، وطالب ملحاً أن توقف الدول الأجنبية الداعمة إمدادات السلاح والعتاد لإسرائيل، وكلف رئيس منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك **يعقوب جون**⁷¹ في عرض وجهة النظر الإفريقية بشأن قضية فلسطين أمام هيئة الأمم المتحدة في دورتها للعام 1973م⁷²، كما أداّن مؤتمر مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته الثامنة الاستثنائية في العام 1973م، فيما يتعلق بقتل (إسرائيل) للأبرياء من المدنيين الذي تقوم به (إسرائيل) مخالفة بذلك اتفاقيات جنيف للسلام والقانون الدولي، وأوصى باتخاذ كافة الإجراءات من قبل منظمة الوحدة الإفريقية؛ والمنظمات الدولية الأخرى للحد من التوسع (الإسرائيلي)، ومنع (إسرائيل) والبرتغال وجنوب إفريقيا ورودسيا من استيراد النفط للضغط على هذه البلدان لتغيير سياساتها وممارساتها العنصرية، وبتشكيل لجنة سباعية لإجراء اتصالات مع الدول العربية لتعزيز التعاون الاقتصادي في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية⁷³. وبناءً على ما سبق عقدت جامعة الدول العربية مؤتمر القمة السادس في مدينة الجزائر، والذي أعتبر من أهم المؤتمرات التي فعلت مسار التعاون العربي-الإفريقي، بسبب القرارات التي خرج بها ومن أهمها دعم التعاون وتجسيده في أطر ملموسة؛ كزيادة التمثيل العربي الدبلوماسي في سفارات الدول الإفريقية، وقطع الدول العربية العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والثقافية

⁷¹ **يعقوب جون**: جنرال ورئيس جمهورية نيجيريا 1966-1975م، عين ضابط أركان حرب في الجيش النيجيري في العام 1960م، اشترك في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو 1960-1961م، وقد ترأس الحكومة الاتحادية العسكرية وعين قائداً للجيش، وترأس منظمة الوحدة الإفريقية ما بين 1973-1974م، الكيالي (1990). ج:4. ص:389.

⁷² الدورة العادية العاشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا، 27-28 أيار 1973، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص 279-281.

⁷³ الدورة الغير عادية الثامنة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا، 19-21 تشرين الثاني 1973، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص 273-283، البرناوي (2005-). ص:207.

مع الأنظمة العنصرية؛ ومساندة حركات التحرر الإفريقي. ولم تكتفي بذلك بل فوضت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالاتصال بالأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية لتنظيم لقاءات دورية بين الدول العربية والإفريقية على مختلف المستويات لاستمرار التعاون العربي- الإفريقي⁷⁴، كما اقترح مؤتمر القمة العربية السابع الذي انعقد في مدينة الرباط عام 1974م أن يُجري الأمين العام للجامعة العربية اتصالات مع الدول الإفريقية لعقد مؤتمر قمة عربي إفريقي وإيفاد بعثة لزيارة الدول الإفريقية دعماً للتضامن العربي- الإفريقي⁷⁵.

وخلاصة القول إن العلاقات العربية- الإفريقية تميّزت بالمرونة والانسجام في تلك الفترة، وظهر تبدل واضح في موقف الدول الإفريقية تجاه الدول العربية، ويعود ذلك إلى الدور العربي الذي ساهم بزيادة العلاقات الدبلوماسية الثنائية، وبُروز دور الدول العربية الإفريقية داخل منظمة الوحدة الإفريقية، وكانت القضية الفلسطينية والصراع العربي- (الإسرائيلي) الموضوع الجوهري الذي تمحورت حوله العلاقات السياسية بين الدول العربية والأفريقية خلال هذه المرحلة.

المرحلة الثانية: 1976-1980م:

اجتمع وزراء خارجية الدول العربية والإفريقية بمشاركة الأمانتين العامتين للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية في داكار في العام 1976م، وأعلنوا عن برنامج للعمل والتعاون العربي- الإفريقي، مما فتح الطريق أمام مرحلة جديدة بانعقاد أول مؤتمر للقمة العربية- الإفريقية في القاهرة في العام 1977م، وخرج المؤتمر بإعلان القاهرة المكون من 13 بنداً، تعهدت خلاله الدول العربية والأفريقية بتتمية علاقاتها على المستويين الثنائي والجماعي، وتعزيز التمثيل الدبلوماسي والاقتصادي، ودعم القضايا العربية والإفريقية في المحافل الدولية، ومساندة حركات التحرر في العالم، كما نص "إعلان القاهرة" على مناهضة النظاميين العنصريين (الإسرائيلي) ونظام جنوب إفريقيا ودعم نضال

⁷⁴ قرارات مؤتمرات القمة العربية وبياناتها. مؤتمر القمة العربية السادس. ق ق48/6، الجزائر 26-28 تشرين الثاني 1973.

⁷⁵ قرارات مؤتمرات القمة العربية وبياناتها. مؤتمر القمة العربية السابع. ق ق70/7، الرباط 29 تشرين الأول 1974.

شعوب فلسطين وزيمبابوي والصومال وجزر القمر لنيل حريتها واستقلالها⁷⁶، ومن جهة أخرى أكد مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في دورته الثلاثون في العام 1978م، على مساندته الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية كونها الممثل الوحيد لنضال الشعب الفلسطيني، وأدان سياسة التوسع (الإسرائيلي) التي تخطط لتنفيذها الحكومة (الإسرائيلية) الجديدة، مؤكداً على أهمية الكفاح المسلح في مواجهة خطر الصهيونية والأنظمة العنصرية في جنوب إفريقيا وفلسطين⁷⁷، كما استتكر مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته الحادي والثلاثون في الخرطوم في العام 1978م، احتلال (إسرائيل) للجنوب اللبناني، وطالب من أطراف المجتمع الدولي الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، ونبّه إلى أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط⁷⁸، إلا أن مسيرة التعاون العربي-الإفريقي قد مرّت فيما بعد بمرحلة من الجمود نتيجة توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد⁷⁹ مع (إسرائيل) في العام 1978م، وانقسام الصف العربي، ومحاولة الدول العربية إقصاء مصر من الأجهزة التنفيذية للتعاون العربي-الأفريقي ومنظمة الوحدة الإفريقية، بينما استهدف البعض الآخر دفع الدول الإفريقية للاقتداء بمصر وتطبيع العلاقات مع (إسرائيل)، لكن الدول الإفريقية رفضت في الاجتماع الذي عقد في مونروفييا في تموز 1979م، طرد مصر من منظمة الوحدة الإفريقية باعتبارها من أوائل الدول المؤسسة للمنظمة، كما رفضت تطبيع العلاقات مع (إسرائيل) وذلك بسبب سياسة (إسرائيل) العدوانية، وحلفها المستمر مع جنوب

⁷⁶ البرناي (2005-). ص: 48.

⁷⁷ الدورة العادية الثلاثون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في طرابلس، 20-28 شباط 1978، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985 ص: 458-471.

⁷⁸ الدورة العادية الحادية والثلاثون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في الخرطوم، 7-18 تموز 1978، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص: 472-511.

⁷⁹ اتفاقية كامب ديفيد: اتفاق للتسوية بين مصر وإسرائيل أشرفت على وضعه الولايات المتحدة الأمريكية وأعلن بصورة رسمية بتاريخ 18 أيلول 1978 في مؤتمر صحفي حضره موقعو الاتفاق الثلاثة وهم: الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، الرئيس المصري أنور السادات، ورئيس الوزراء (الإسرائيلي) مناحيم بيغن، وغيورهم من وزراء الخارجية وكبار المستشارين العسكريين والسياسيين، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن توصل مصر وإسرائيل إلى صيغة اتفاق نهائي للنزاع العربي - (الإسرائيلي) وإحلال سلام دائم في الشرق الأوسط، الكيالي (1990). ج: 5، ص: 53.

إفريقيا⁸⁰، تلك الخلافات حالت دون متابعة خطط التعاون العربي-الأفريقي، حيث كان من المقرر أن يجتمع العرب والأفارقة في العاصمة الليبية طرابلس في العام 1980م، إلا أن ليبيا رفضت بشدة حضور مصر للاجتماع بسبب علاقاتها السياسية والاقتصادية مع (إسرائيل)، ومن جهة أخرى فإن استبعاد مصر من الحضور جعل الدول الأفريقية لا تقبل الاشتراك في مؤتمر عربي-أفريقي لا تشترك فيه مصر⁸¹، وهكذا تعطلت كثير من الأعمال المهمة التي سبق وتم الاتفاق عليها من خطط التعاون العربي-الأفريقي وتطويره.

المرحلة الثالثة: 1981-2001م:

أدى التغيير في موقف مصر من الصراع العربي - (الإسرائيلي) إلى إضعاف عمليّة مشاريع الحوار العربي - الأفريقي، وأدى عزل مصر عن مؤسسات الحوار إلى تعليق معظم فعاليات التعاون، بما في ذلك القمة العربية- الأفريقية، التي كان من المفترض بعد انسحاب القوات (الإسرائيلية) من شبه جزيرة سيناء في آذار 1981م، في الوقت ذاته بدأت العلاقات الأفريقية- (الإسرائيلية) في التحسن، حيث تلقت الدول الأفريقية الحافز المناسب لاستعادة العلاقات مع (إسرائيل) وأُستأنفت العلاقات الأفريقية- (الإسرائيلية) مع العديد من الدول الأفريقية دون إعادة التمثيل الدبلوماسي⁸².

وخلال عقد الثمانينيات وضعت (إسرائيل) استراتيجية خاصة للاستفادة من ظروف توقيع المعاهدة المصرية- (الإسرائيلية) من أجل تحقيق غاياتها من دول القرن الأفريقي، كما أن بعض الدول الإفريقية رأت أنه من الممكن استئناف تلك العلاقات من أجل الاستفادة الاقتصادية والتنمية التي ستقدمها (إسرائيل) للدول الإفريقية بعد عودة العلاقات، لذلك فقد أعادت كل من كينيا وإفريقيا الوسطى

⁸⁰ الدورة العادية السادسة عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في مونروفيا، 17-20 تموز 1979، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص 576-583، الصالحي (1992). ص: 109.

⁸¹ البرناي (2005-ب). ص: 69.

⁸² نافعة (1987). ص: 581.

وأثيوبيا علاقاتها مع (إسرائيل) بين عامي 1988 و1989م، بينما التزمت معظم الدول الإفريقية بالمقاطعة الدبلوماسية لإسرائيل وأصدرت عدة قرارات بشأن المسألة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره⁸³.

لقد خرجت (إسرائيل) فعلاً من عزلتها الدبلوماسية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وعملت جاهدة لإعادة تقييم طبيعة ونوعية العلاقات مع إفريقيا، والتعرف على مصالحها الحقيقية، والآلية التي عليها إتباعها لتطوير تلك العلاقات على المدى البعيد، لتحقيق النفع مع الدول الإفريقية، وقد كان ذلك هو التحدي الحقيقي الذي واجهها في مضمار السياسة الإفريقية في التسعينيات⁸⁴.

كان لمفاوضات مؤتمر مدريد⁸⁵ للسلام المنعقد في العام 1991م الأثر الواضح في تجديد العلاقات الأفريقية-(الإسرائيلية)، بالإضافة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرة القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ما أدى إلى ضعف الدول العربية بعد أن خسرت الدعم العسكري والمادي من المعسكر الاشتراكي، بينما بقيت (إسرائيل) حليفة للمعسكر المنتصر، وأصبحت الدول العربية مضطرة للقبول والاستجابة للمبادرات الأمريكية فيما يتعلق بالوجود الصهيوني في الشرق الأوسط⁸⁶.

استمر عرض القضية الفلسطينية في جميع مؤتمرات القمم الإفريقية، وكانت القرارات عبارة عن تجديد للقرارات السابقة لمؤتمرات القمة من حيث الاستيطان (الإسرائيلي) وحقوق الشعب الفلسطيني ودعم منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الجانب الآخر فقد تسارعت عودة العلاقات

⁸³ أبو العينين (2002). ص:352.

⁸⁴ Joel (1992). p:184.

⁸⁵ مؤتمر مدريد 1991م: أطلق الرئيس الأمريكي جورج بوش مبادرة سلمية لاستئناف المفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل، وبدأ وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر اتصالاته مع الأطراف المعنية، وتمكن من الحصول على موافقة رسمية من جميع الأطراف؛ والإعداد لعقد مؤتمر دولي للسلام في العاصمة الإسبانية مدريد، وفي 30 تشرين الأول 1991م بدأ المؤتمر أعماله، وشارك فيه وفود من فلسطين والأردن وسورية والخليج العربي والمغرب والاتحاد الأوروبي والاتحاد السوفيتي، صالح، وبهلوان (1998). ص:547-548.

⁸⁶ أنبار (1996). ص:33.

الدبلوماسية الأفريقية- (الإسرائيلية) ما بين الأعوام 1992 و1993 و1994م حتى وصلت إلى ثلاثين دولة، وكان لتوقيع "اتفاق غزة - أريحا"⁸⁷ دور في تحسين صورة (إسرائيل) وإظهارها في صورة الدولة المستعمرة التي توافق تدريجياً على التخلي عن الاحتلال مما ساهم في استئناف العلاقات الأفريقية مع (إسرائيل) حتى وصل عدد الدول الإفريقية التي لها علاقات مع (إسرائيل) إلى 48 دولة في العام 1997م⁸⁸.

كان لاندلاع أحداث 11 أيلول 2001م⁸⁹ والحملة الأمريكية ضد الإرهاب انعكاساتها على السياسة الخارجية (الإسرائيلية)، فعلى الصعيد العربي استطاعت (إسرائيل) الاستفادة من أحداث 11 أيلول واتخاذها ذريعة لسلوكها تجاه الشعب الفلسطيني، فقد نجحت (إسرائيل) في استغلال الخلافات العربية - العربية من ناحية والخلافات العربية - الأمريكية من ناحية أخرى وتوظيفها لمصالحها، ومن أبرزها نجاح "شارون"⁹⁰ في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بأن الإرهاب الذي أسفر عن أحداث 11 أيلول ليس إلا شكلاً من أشكال الإرهاب الذي تقوم به الفصائل الفلسطينية⁹¹.

ونجد أنه ومع نهاية عام 2001م نجحت (إسرائيل) في تطوير علاقاتها دبلوماسية مع الدول الأفريقية، إلا أن كلاً من تونس والمغرب قد جمدتا العلاقات مع (إسرائيل) عام 2000م، تعبيراً عن رفضها الممارسات (الإسرائيلية) ضد الفلسطينيين.

⁸⁷ اتفاق غزة أريحا: اتفاق تم توقيعه في القاهرة بين منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني وإسرائيل في أيار 1994م، تم خلاله رسم حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا، وتحديد مناطق المستوطنات (الإسرائيلية)، ومنطقة المنشآت العسكرية (الإسرائيلية) على طول الحدود المصرية في قطاع غزة، على أن تنسحب (إسرائيل) من قطاع غزة وأريحا فور توقيع الاتفاق، وأن يتم نقل السلطات من القيادة العسكرية (الإسرائيلية) وإدارتها المدنية إلى السلطة الفلسطينية، www.palquest.org

⁸⁸ أبو العينين (2002). ص:353.

⁸⁹ أحداث 11 أيلول 2001م: هجمات إرهابية قام بها تنظيم القاعدة الإرهابي الذي كان يقوده أسامة بن لادن على برج التجارة العالمي في العاصمة الأمريكية واشنطن.

⁹⁰ أرييل شارون: عسكري صهيوني بارز وعضو الكنيست عن تحالف الليكود الفاشي المتطرف ومستشار رئيس الوزارة (الإسرائيلية)، شارك في نشاط الهاغانا، ثم في حرب 1948 كما اشترك في حرب 1956 ثم في حرب 1967، لمع اسمه في حرب تشرين 1973، وقد تميز خلال فترة وجوده في حكومة الليكود الأولى بتسريع برنامج الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة، عين وزيراً للدفاع اثناء غزو لبنان 1982، الكيالي (1990). ج:3. ص:429.

⁹¹ Anatol (2002). p:258.

3. التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والدول الإفريقية في إطار منظمة الوحدة

الإفريقية وجامعة الدول العربية:

واجهت الدول الإفريقية عقب استقلالها عدداً من الحقائق في الواقع الاقتصادي الأفريقي، فرغم أنها استقلت سياسياً، بقي اقتصادها مرتبطاً بالدول الاستعمارية في جميع الميادين الاقتصادية كالنظم المالية والمصرفية والتجارة الخارجية والداخلية، كما أن الاقتصاد الأفريقي يُعد اقتصاداً نامياً وضعيفاً يعتمد بشكل رئيسي على نمط الاقتصاد المعيشي الذي يركز على الزراعة والرعي، كما أن قلة رؤوس الأموال جعلت معظم الدول الإفريقية تعاني من تخلف البنية الاقتصادية وتدني الكفاءات الفنية.

لذلك اتجهت الدول الإفريقية إلى الدول العربية على أنها إحدى أهم مصادر العون والمساعدة الاقتصادية، لا سيما بعد حرب تشرين التحريرية في العام 1973م، وتأثير حظر النفط، الذي تسبب في صدمة خاصة للاقتصادات العربية التي كانت تعتمد على النفط مصدراً أساسياً للطاقة.

ومن جانبها سعت الدول العربية إلى تحقيق التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية، واستخدمت عدة وسائل لتعزيز هذا التعاون، فتكررت المؤتمرات الدورية بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية لدراسة أبعاد التعاون الفني والاقتصادي، وأنشئت المصارف والبنوك التنموية لتقديم المعونة للاقتصاد الأفريقي، ولعل مؤتمر القمة العربي-الأفريقي المنعقد في العام 1977م كان علامة بارزة على طريق التعاون العربي-الأفريقي.

3-1- العلاقات الاقتصادية العربية-الإفريقية:

أدرك مؤسسو منظمة الوحدة الإفريقية أهمية القضايا الاقتصادية، وأشار ميثاق المنظمة إلى المسائل الاقتصادية في المادة الثانية منه، كما أعلنت جامعة الدول العربية في مؤتمر القمة السادس المنعقد في الجزائر في العام 1973م عن أهدافها في دعم التضامن العربي-الأفريقي من خلال إنشاء

بنك عربي-أفريقي للتنمية الزراعية والصناعية برأسمال قدره 125 مليون دولار تسهم فيه الدول العربية وتكون الخرطوم عاصمة السودان مقراً له، كما أوصى بدعم وتوسيع التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي على مستوى المؤسسات الإقليمية العربية والإفريقية، وتقديم مساعدة للدول الإفريقية المتضررة من القحط والكوارث⁹²، وفي الفترة من 22-23 كانون الثاني 1974م اجتمع وزراء الدول العربية العشر المصدرة للبترول وهي: السعودية، مصر، الإمارات، الكويت، سورية، العراق، قطر، البحرين، ليبيا، الجزائر، مع لجنة وزراء الخارجية السبعة الإفريقية المنبثقة عن منظمة الوحدة الإفريقية وتضم: السودان، مالي، زائير، بتسوانا، الكامبيرون، تنزانيا، غانا، في مقر الجامعة العربية بالقاهرة وشمل الاجتماع لقاءات منفصلة لكل من المجموعة العربية والمجموعة الإفريقية، ثم عُقدت لقاءات مشتركة بين الجانبين برئاسة الأمين العام للجامعة العربية **محمود رياض**⁹³، وأعربت الدول العربية المنتجة للنفط عن استعدادها لتزويد الدول الإفريقية بحاجاتها من البترول العربي وتقديم المساعدات اللازمة لإيصال ونقل البترول لإفريقيا، وذلك عن طريق تقسيم الدول الإفريقية إلى مناطق وكل دولة عربية أو أكثر تتكفل بإيصال النفط إلى إحدى تلك المناطق دون أن تُطالب بنفقات الشحن كونّ الدول الإفريقية ما تزال نامية وضعيفة الاقتصاد، لكن الدول العربية كانت ترى صعوبة في توافر وسائل نقل البترول، وعلى ضوء ذلك تقرر أن تقوم الدول الإفريقية باستئجار ناقلات البترول وأكد الوزراء العرب التزامهم بنقل البترول مع مراعاة ضمان عدم تسرب البترول إلى الأنظمة العنصرية في جنوب إفريقيا وروديسيا، وشكل هذا الموقف العربي عودة للعلاقات القائمة بين العرب والأفارقة خاصة بعد التضامن الأفريقي مع العرب في حرب تشرين التحريرية 19٧3م ضد (إسرائيل)، وفي الدورة الثالثة والعشرين لمجلس منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في العاصمة الصومالية مقديشيو في العام 1974م، تقرر

⁹² قرارات مؤتمرات القمة العربية وبياناتها. مؤتمر القمة العربية السادس. ق ق 48/6، الجزائر 26-28 تشرين الثاني 1973.

⁹³ **محمود رياض (1917-1992م):** عسكري ورجل دولة مصري تخرج من الكلية الحربية بمصر في العام 1936م، ثم التحق بكلية أركان حرب وشغل عدة مناصب من بينها: مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة 1962م، وأمين عام جامعة الدول العربية 1972م، وله عدة مؤلفات والمقالات والأبحاث السياسية، الكيالي (1990). ج:6، ص:112.

الاتصال بالأمين العام لجامعة الدول العربية لدراسة كيفية عقد مؤتمر عربي-أفريقي مشترك لمناقشة مجالات التعاون خاصة في ميادين الزراعة والتجارة والتكنولوجيا⁹⁴.

شكلت كل من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية اللجنة الفنية التي نظمت المؤتمر الأول للقمة العربية-الإفريقية، واجتمعت اللجنة في أديس أبابا في آذار 1976م، بحضور وزراء الخارجية العرب والأفارقة⁹⁵، وتكررت بعد ذلك الاجتماعات المشتركة حتى تم عقد مؤتمر القمة العربي-الأفريقي في العام 1977م.

حضر المؤتمر ستون دولة عضواً من أعضاء الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وأصدروا إعلاناً بشأن التعاون الاقتصادي والمالي بين الدول العربية والإفريقية، وقرروا بموجبه اعتماد برنامج شامل وطويل الأمد للتعاون الاقتصادي والمالي، وقد اشتمل على عدة نقاط بشأن المساعدات المالية العربية المقدمة لإفريقيا بالإضافة إلى زيادة الموارد المالية للمؤسسات العامة في إفريقيا، وتشجيع الاستثمارات العربية في مجالات التجارة والتعدين والصناعة والزراعة والمواصلات، وإنشاء مؤسسات مالية عربية-إفريقية مشتركة⁹⁶.

من الواضح أنه وبالرغم من أهمية البرنامج الذي صدر عن القمة العربية-الأفريقية في العام 1977م، الذي وضع أسس التعاون العربي-الأفريقي، إلا أن حركة تنفيذ هذا البرنامج تكاد أن تكون ضعيفة، فعلى سبيل المثال لم تنعقد قمم عربية-إفريقية حتى العام 2010م، رغم أنه كان من المتفق عليه عقد القمة كل ثلاث سنوات، وربما يعود ذلك إلى ضعف التنسيق والتنظيم بين الدول؛ ونقص التمويل بالموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع المشتركة، والصراعات السياسية التي حالت دون تطوير لتلك العلاقات.

⁹⁴ الدورة العادية الثالثة والعشرون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في مقديشو، 6-11 حزيران 1974، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية -1963، 1983، وزارة الخارجية جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص: 291-318.

⁹⁵ الحسن (1982). ص: 31.

⁹⁶ البرناي (2005-ب). ص: 172.

ويلاحظ أن أول مؤتمر لمنظمة الوحدة الإفريقية انعقد خصيصاً لدراسة القضايا الاقتصادية في القارة الإفريقية كان في العام 1980م، حيث وضعت خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية في إفريقيا 1980-2000⁹⁷ (انظر الملحق 3) لاتخاذ إجراءات عاجلة لدعم النمو الاقتصادي، وإقامة سوق إفريقية مشتركة، حيث أن الإداء الاقتصادي الأفريقي كان يعاني من الركود، ونقصان التنوع والمرونة في البنية الإنتاجية⁹⁸، ولعل ذلك ما جعل الدول الإفريقية تُدرك الخطر الذي يهدد مشاريعها نتيجة تدهور وضعها الاقتصادي، وأصبحت تُبدي قدراً أكبر من الاهتمام بالدول العربية للاستفادة من رؤوس الأموال والنفط العربي اللازم لاستثماراتها.

3-2- مؤسسات التعاون العربي-الأفريقي:

أقدمت الدول العربية البترولية على إنشاء عدد من المؤسسات المعنية بالإشراف على تقديم العون المالي للدول النامية، والتي كان منها الدول الإفريقية أو تدعيم المؤسسات القائمة بزيادة مواردها وقدراتها وتوسيع نطاق مساهمتها في دعم الدول الإفريقية، ومن أبرز هذه المؤسسات:

3-2-1- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية:

يُعد الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية أحد أوائل الصناديق العربية التي أنشئت لمساعدة الدول العربية النامية لإقامة مشاريعها التنموية وإمدادها برؤوس الأموال، والمنح والقروض والمساعدة في الرفع من مستوى اقتصاديات هذه الدول، وقد تم إنشاء هذا الصندوق بعد استقلال الكويت في العام 1961م، واستهدفت أنشطة الصندوق تمويل المشاريع التي تتعلق بالنقل والمواصلات والطاقة والكهرباء، كما ساهم بشكل يسير بالمشاريع الزراعية وشجع تصنيع المواد الأولية اللازمة في تطوير الصناعات.

⁹⁷ ملحق (3): خطة عمل لاغوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا 1980 - 2000.

⁹⁸ خطة عمل لاغوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا 1980 - 2000، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، 1985، ص 764-823.

ومع بداية عقد السبعينات سعى الصندوق إلى توسيع نشاطاته لتشمل الدول النامية غير العربية ومنها الإفريقية، وهذا أيضاً ما سعت إليه الدول العربية في اجتماع القمة العربية السادسة في الجزائر في العام 1973م. وعليه فإن الصندوق الكويتي بدأ بإرسال البعثات إلى مختلف الدول الإفريقية لدراسة جدوى المشاريع الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء، وقدم الصندوق القروض والمنح التي غطت معظم القطاعات كالنقل والمواصلات والكهرباء⁹⁹، ويوضح الجدول الآتي الدول الإفريقية المستفيدة من قروض الصندوق:

جدول رقم (2): قروض الصندوق الكويتي للدول الإفريقية:

الدولة	القطاع الذي وظف فيه القرض	العام الذي حصلت فيه على القرض
غينيا	قطاع الطرق	1975
السنغال	موانئ الصيد	1975
مالي	تطوير مصنع للزيوت	1975
غامبيا	النقل البري	1976
بنين	الطرق والمواصلات	1978
سيراليون	النقل والمواصلات	1980
غانا	الطاقة الكهربائية	1981
النيجر	المياه والري	1984
تنزانيا	قطاع الكهرباء	1990
بوروندي	السدود	1991

⁹⁹ القرعي (1983). ص:291، الصالحي (1992). ص:119-120.

رواندا	الطرق	1992
سيشل	الكهرباء	1993
زيمبابوي	السدود	1994

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي في موقع الصندوق الكويتي على الانترنت:

WWW.kuwait-fund.org

وبذلك نجد أن عمل الصندوق الكويتي كان له خطوة إيجابية ومهمة في دعم التنمية الاقتصادية، مما يعكس التزامه بتعزيز التنمية والتعاون الدولي، وتوسيع نطاق تأثيره، وتحقيق تأثير إيجابي على مستوى التنمية في الدول التي تحتاج إلى دعم؛ كما يعكس أيضاً التزام الدول العربية بتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية.

3-2-2- صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي:

تأسس صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي في تموز 1971م، وبدأ تنفيذ أنشطته الفعلية في آذار 1973م، وكان هدفه تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية العربية الأفريقية والآسيوية، وتحسين مستوى المعيشة للسكان وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية، كما عمل على تقديم القروض التنموية وإدارة المنح التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد بلغت قروض الصندوق المقدمة للدول الأفريقية نسبة 7,8% من إجمالي قروضه. وتم تنفيذ أكثر من 22 مشروعاً في 17 دولة أفريقية، كما اهتم أيضاً ببناء المؤسسات المالية التي تدعم أعماله، لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وسعى الصندوق جاهداً لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للسكان في المناطق المستفيدة¹⁰⁰.

¹⁰⁰ الصالح (1992). ص: 119-120، القرعي (1983). ص: 292-293.

وما ذكر يؤكد اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بالدول النامية، التي تحتاج إلى دعمها كونها دولة نفطية، وهذا ساعدها على القيام بعدة مشاريع إنمائية في بعض هذه الدول.

3-2-3- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا:

بناءً على قرار مؤتمر القمة العربي السادس المنعقد في الجزائر 1973م تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، واختيرت الخرطوم عاصمة السودان مقراً له، حيث قرر رؤساء الدول والحكومات العربية توسيع التعاون الاقتصادي والمالي والغني مع البلدان الأفريقية¹⁰¹، فجاء تأسيس المصرف للإسهام في تمويل الدول الإفريقية برؤوس الأموال العربية اللازمة للتنمية الاقتصادية عن طريق منح القروض والضمانات للمؤسسات التنموية؛ ولا سيما في القطاعات الصناعية والزراعية، وإعداد الخطط للمشاريع المراد تنميتها في البلدان الإفريقية والإشراف على مختلف مراحل تنفيذها¹⁰². وقد تم توقيع ثمانية عشرة دولة عربية على اتفاقية إنشاء المصرف وهي: العراق، سورية، السعودية، ليبيا، تونس، الإمارات، البحرين، الجزائر، الأردن، السودان، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، موريتانيا، المغرب، وقد ازدادت من خلال المصرف الاستثمارات العربية في الدول الأفريقية، وقد غطت الأموال المخصصة مشاريع عدّة شملت الطرق والموانئ والسكك الحديدية والسدود والزراعة والإصلاح الزراعي ومشروعات توليد الكهرباء وبناء المستشفيات، كما قدم الصندوق القروض للدول الإفريقية، إلى جانب تمويل مشاريع بقيمة 1590 مليون دولار منذ تأسيسه في العام 1973م وحتى العام 2000م، ويوضح الجدول التالي تمويلات المصرف والقروض المقدمة للقطاعات المختلفة في إفريقيا:

جدول رقم (3): قروض المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا:

¹⁰¹ قرارات مؤتمرات القمة العربية وبياناتها. مؤتمر القمة العربية السادس. ق ق 6/48، الجزائر 26-28 تشرين الثاني 1973،

هريدي (2008). ص: 330.

¹⁰² البرناوي (2005-ب). ص: 238-239.

القطاع	مبلغ القرض	النسبة المئوية
البنى التحتية	836 مليون	2,60%
الزراعة	476 مليون	29,9%
الطاقة	116 مليون	7,3%
الصناعة	52 مليون	3,3%
القطاع المصرفي	60 مليون	3,8%
القطاع الاجتماعي	34 مليون	2,1%
القطاع الخاص	12 مليون	0,8%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: بغدادي (2013). ص: 76-77.

يبين لنا الجدول أن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا قد أولى الاهتمام بالبنى التحتية في القارة لأنها تعاني من ضعف كبير، ثم اهتم بقطاع الزراعة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي من المحاصيل الزراعية الضرورية للإنتاج، ولتفادي النقص في إنتاج الطاقة خصصت مبلغ لإدارة خطط مشاريع الكهرباء والطاقة المتجددة.

3-2-4- الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الإفريقية:

تنفيذاً لتوصيات اجتماع وزراء النفط العرب المنعقد في القاهرة في العام 1974م، أنشئ الصندوق العربي الخاص بالقروض المقدمة للدول الإفريقية، برأسمال قدره 200 مليون دولار أمريكي، على أن تقوم الأمانة العامة للجامعة العربية بالاتفاق مع منظمة الوحدة الإفريقية على مبالغ القروض ومدة تسديدها والدول المحتاجة إليها، وقد أسهمت الدول العربية الآتية في ميزانية الصندوق: السعودية، الكويت، العراق، عُمان، الإمارات، الجزائر، قطر¹⁰³، وخلال مؤتمر القمة السابع في العام 1974م تقرر زيادة المساهمات لبعض الدول العربية حتى وصلت إلى 400 مليون دولار أمريكي، وهدف الصندوق إلى تقديم المنح والقروض لمساعدة الدول الإفريقية على مواجهة أسعار البترول

¹⁰³ هريدي (2008). ص: 329-330.

المرتفعة، والإسراع في تقديم المعونة المالية للدول الإفريقية، وفي العام 1977م تقرر دمج صندوق القروض مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا نظراً لتشابه طبيعة عملهما¹⁰⁴.

3-2-5- الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية والعربية:

سعت الحكومة المصرية في بداية سبعينيات القرن العشرين إلى دعم التبادل التجاري والاستثماري بين مصر والدول الإفريقية، فاقترحت إنشاء صندوق لتقديم المعونة الفنية للدول الإفريقية، وقد وافق مجلس الجامعة العربية المنعقد في تونس في 28 آذار 1974م، على مشروع الصندوق¹⁰⁵، وخلال مؤتمر القمة العربي السابع أقر النظام الأساسي وانتخب مجلس الجامعة العربية المجلس الإداري الأول للصندوق العربي للمعونة الفنية في نيسان 1975م¹⁰⁶، ثم بدأ في تقديم معوناته منذ العام 1976م، وخُصص لهذا الصندوق مبلغ خمسة وعشرين مليون دولار أمريكي، ويهدف الصندوق إلى تبادل المعونة الفنية مع الدول الإفريقية، والبحث عن مجالات جديدة للتعاون الإنمائي والفني بين الدول العربية والإفريقية، ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، وبناء المؤسسات اللازمة للإنماء ودعم التطور العلمي والتكنولوجي في الدول العربية والإفريقية، كما يقوم بتقديم المعونات في ميادين الزراعة وصيد الأسماك والثروة المائية، والكشف عن الموارد المائية¹⁰⁷، وقد أشرفت جامعة الدول العربية بشكل مباشر على هذا الصندوق، كما أولت اهتماماً خاصاً له، فلم تخلو جلسات القمم العربية من التأكيد على أهمية هذا الصندوق في دعم التعاون العربي-الإفريقي.

غير أن ما تم ذكره لم تكن مسيرته سهلة إنما واجهت تلك الصناديق والمؤسسات بعض المعوقات التي أثرت على استمرارية عملها، وبخاصة بعد توقيع معاهدات السلام المصرية- (الإسرائيلية) 1979م مما أدى إلى ضعف فعالية مؤسسات التعاون العربي-الإفريقي.

¹⁰⁴ قرارات مؤتمرات القمة العربية وبياناتها. مؤتمر القمة العربية السابع. ق ق 7/2د7، الرباط 29 تشرين الأول 1974.

¹⁰⁵ قرارات جامعة الدول العربية، (ق 3115/61د3-3/28/1974).

¹⁰⁶ قرارات جامعة الدول العربية، (ق 3242/63د4-4/26/1975).

¹⁰⁷ بغدادي (2013). ص: 79.

3-2-6- البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد:

يُعد البنك الإفريقي أحد المؤسسات المالية الإفريقية المتعددة الأطراف، وكان الاجتماع الأول للمساهمين في أبوجا العاصمة النيجيرية في العام 1993م، ثم اتخذ القاهرة مقراً له، برأسمال وقدره 750 مليون دولار أمريكي، وتبلغ حصة مصر 30% من رأس المال، كما ساهم المصرف العربي للتنمية في إفريقيا بجزء من رأسمال البنك لدعم الصادرات العربية إلى الدول الإفريقية، وله فروع أخرى في زيمبابوي ونيجيريا¹⁰⁸.

3-3- التبادل التجاري:

تتصف حركة التجارة بين الدول العربية والدول الإفريقية بالضعف، وبأنها تجارة تقليدية باستثناء الصادرات والواردات النفطية، وارتباط تجارة تلك الدول بدول الاتحاد الأوروبي. والواقع أن هذا الوضع أدى إلى انخفاض وتدني النمو الاقتصادي في هذه الدول، وفي ظل هذا الوضع كان الميزان التجاري بين العرب وأفريقيا يميل إلى جانب أفريقيا قبل العام 1974م، ونجد أن غالبية صادرات إفريقيا إلى العالم العربي تتكون من السلع الزراعية والأغذية المعلبة، وبعد العام 1974م أصبح الميزان التجاري لصالح الدول العربية بسبب صادرات النفط والأسمدة إلى الدول الإفريقية¹⁰⁹. كانت مصر إحدى أبرز الدول العربية التي أعطت أهمية كبيرة للتعاون الاقتصادي مع دول إفريقيا منذ عقد السبعينات من القرن الماضي، وقدمت قروضاً لبعض الدول الإفريقية التي كانت تتعرض لضغوط اقتصادية مثل غينيا ومالي والكونغو برازافيل والصومال وزنجبار، ونرى أن هذه القروض كانت تستخدم أساساً في تمويل مشروعات تنفذها الشركات المصرية بهدف إرساء قواعد الوجود المصري في إفريقيا. أما دول المغرب العربي فقد كان اهتمامها مبني على إيجاد أسواق لتصريف سلعها التجارية، ورأت في دول إفريقيا جنوب الصحراء السوق الأنسب للتصدير كونها دول نامية وتفتقر لعناصر

¹⁰⁸ بغدادي (2013). ص: 80.

¹⁰⁹ كنعان (1983). ص: 439-440-443.

الإنتاج، كما يمكنها الاستفادة من المواد الأولية المتوفرة في الدول الإفريقية كالمعادن والمنتجات الزراعية، بينما دول المشرق العربي كانت أهدافها تنحصر في تصدير منتجاتها الصناعية البتروكيمياوية التي تصنعها¹¹⁰، فعلى سبيل المثال لا الحصر لم يتجاوز حجم التبادل التجاري بين العراق والدول الإفريقية 1% في العام 1976م، ويعود ذلك لارتفاع أجور النقل وانعدام المعرفة باهتمامات ومستلزمات كلا السوقين العراقي والإفريقي، بالإضافة إلى التشابه بين السلع المصنعة بين العراق وهذه الدول¹¹¹.

ويمكن القول إن العلاقات التجارية العربية- الإفريقية ضعيفة بالعموم، ولعل ضعف العلاقات التجارية العربية-العربية والإفريقية-الإفريقية إحدى أهم عوامل ذلك الضعف والسبب في ذلك ارتباط معظم تلك الدول بالاقتصاد الغربي المسيطر على سوق الاستيراد والتصدير، وعدم تنحية المشكلات السياسية التي تمر بها المنطقتين العربية والإفريقية من حروب وأزمات مما يؤثر على حركة التجارة.

4. التعاون الثقافي بين الدول العربية والدول الإفريقية في إطار منظمة الوحدة

الإفريقية وجامعة الدول العربية:

أدركت جامعة الدول العربية أهمية العلاقات الثقافية مع القارة الإفريقية مؤكدة على عمق الروابط التاريخية المشتركة والمنطقة الجغرافية الواحدة، وسعت إلى نشر اللغة والثقافة العربية، وبخاصة في المناطق الإفريقية ذات الأغلبية المسلمة، فلا يمكن إغفال جهود الثقافات الأخرى الأجنبية التي تحاول أن تنشر ثقافتها ولغتها في القارة الإفريقية بكل ما تملك من الوسائل، ولا شك أن للعلاقات العربية-الإفريقية دوراً حضارياً وإنسانياً وثقافياً جديراً بالرعاية، ويجب بذل الجهود لخدمة هذا

¹¹⁰ البرناوي (2005-ب). ص: 174-175.

¹¹¹ القرعي (1983). ص: 294.

البُعد الحضاري، وكان لذلك البُعد جانب مُهم في اجتماعات مؤتمر القمة العربية-الإفريقية في العام 1977م، ووثائق اللجنة الدائمة للتعاون العربي-الإفريقي.

تلك اللجنة التي أنشئت في العام 1977م في الكاميرون، وقررت تشكيل مجموعات تُعنى بالنشاط الفكري والتربوي والثقافي والإعلامي، كذلك قررت اللجنة في العام 1983م إنشاء صندوق للثقافة العربية-الإفريقية وإقامة المعهد الثقافي العربي، وتنشيط العمل الإعلامي بين وزراء الإعلام العرب والأفارقة¹¹²، وخلال الدورة العادية الخامسة والثمانون لمجلس جامعة الدول العربية في العام 1986م، وافق المجلس على توصيات اللجنة الدائمة التي انعقدت في دمشق في الفترة من 15 حتى 17 تشرين الثاني 1986م، بشأن العلاقات العربية-الإفريقية ومن بينها المجالات الثقافية، وأكدت على أهمية العناية بالقيم الحضارية ودراسة التراث الثقافي المشترك، وبالتعاون من أجل ترجمة المعاجم الإفريقية إلى العربية وترجمة الكتب العربية إلى الإفريقية، وتنظيم الندوات والمعارض للبحث العلمي، وبحث الثقافة العربية في نشاط المؤسسات والجامعات والمعاهد والمدارس الإفريقية، ودعمها بالكفاءات والمدرسين العرب، والاستفادة من الجاليات العربية في إفريقيا، وتأسيس معاهد وأقسام متخصصة بدراسة الحضارات واللغات الإفريقية في الجامعات العربية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى دراسات اللغة والثقافة العربية في الجامعات الإفريقية، وإقامة اتحاد مشترك بين الجامعات العربية والإفريقية، والتوسع في تقديم المنح الدراسية للطلاب الأفارقة في الجامعات العربية، والإسراع في إنشاء المعهد الثقافي العربي الإفريقي في العاصمة المالية باماكو الذي أقرته أجهزة التعاون العربي-الإفريقي، وإجراء المشاورات بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة الوحدة الإفريقية، كما أصدرت اللجنة قرارات تتعلق بالجانب الإعلامي وتنسيق النشاطات الإعلامية بين الجانبين¹¹³.

¹¹² البرناوي (2005-ب). ص: 287.

¹¹³ قرارات جامعة الدول العربية، (ق/4550/4-ج/27/3/1986).

يمكن القول إن اللجنة التي تم أنشاؤها في العام 1977م اتخذت عدّة إجراءات لتعزيز التعاون بين الدول العربية والأفريقية، وتركت أثراً إيجابياً على العلاقات من حيث تعزيز التفاهم والتواصل بين البلدين في هذه المجالات، وبالتأكيد هذه الجهود المشتركة قد ساهمت في تطوير العلاقات العربية-الأفريقية.

4-1- الأشكال المؤسسية للعلاقات الثقافية العربية-الإفريقية:

تأسست العديد من القنات التنظيمية والمؤسسية للعلاقات الثقافية العربية-الإفريقية، والتي كان لها أثرها الكبير في تعميق الروابط الثقافية بين الدول العربية والإفريقية ويتمثل أبرزها:

4-1-1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

تُعد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إحدى أجهزة جامعة الدول العربية المتخصصة، والتي تُعنى في المجالات الثقافية، ومن أهمها إحياء التراث العربي الحضاري، حيث أخذت تونس مقرأً لها، وفي العام 1986م عهدَ مجلس الجامعة العربية إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإرساء قواعد التعاون الثقافي العربي-الإفريقي وتوثيق الصلات الثقافية بين الدول العربية والقارة الإفريقية¹¹⁴، ويمكن ملاحظة اهتمام المنظمة العربية بالدول العربية الإفريقية مثل: الصومال، إريتريا، جيبوتي، موريتانيا، ودفعها إلى تعريب التعليم على وجه الخصوص وتعريب جميع الأنشطة الثقافية الأخرى في العموم، للحفاظ على الهوية العربية لتلك الدول، كما قامت المنظمة العربية بإنشاء جهاز التعاون الدولي لتنمية الثقافة العربية الإسلامية لإعداد البرامج والخطط الثقافية وتقديم المساعدات العينية للدول الإفريقية، واهتم الجهاز بنشر اللغة العربية، فقام بتدريب عدد من المعلمين في أوغندا وكينيا ونيجيريا ومالي لتعليم قواعد اللغة العربية لأبناء تلك الدول، وأرسل عدد من مدرسي اللغة العربية إلى الجامعات الإفريقية، ومزودة بالأجهزة والآلات الكاتبة والطابعة إلى المؤسسات الثقافية

¹¹⁴ قرارات جامعة الدول العربية، (ق/4563/85-ج/4-27/3/1986).

الإفريقية، كما أرسلت البعثات العلمية للاطلاع على المناخ الثقافي في الدول الإفريقية؛ والنظر في إمكانية تطوير المراكز الثقافية فيها، كما اهتم الجهاز بترجمة المعاجم العربية إلى اللغات الإفريقية كالسواحيلية¹¹⁵ والهوسا¹¹⁶ والولف¹¹⁷، وتأليف الكتب الخاصة بتعليم اللغة العربية¹¹⁸، وتنفيذاً للمادتين الثانية والسابعة من ميثاق المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإنشاء المراكز الثقافية والمعاهد العلمية وتبادل الخبراء والمدرسين بين أعضاء المنظمة، تأسس معهد الخرطوم لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، والذي كان من أهم نشاطاته تقديم المنح لأبناء الدول الإفريقية للدراسة فيه¹¹⁹، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها المنظمة العربية وجهازها الإداري إلا أن ضعف التمويل المالي والظروف السياسية حالت دون إقامة مشاريع ثقافية هامة في بعض الدول الإفريقية، ما يعكس التحديات التي تواجه الجهود الثقافية والتربوية في العالمين العربي والأفريقي، بالإضافة إلى تأثير الظروف السياسية على الاستقرار والأمان في بعض الدول كان العائق أمام تنفيذ المشاريع الثقافية.

4-1-2- الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية والعربية:

ضمن خطة تقديم المساعدات التقنية والفنية التي تأسس من أجلها صندوق المعونة الفنية، والتي أقرها مؤتمر القمة السابع في الرباط في العام 1974م، ونظراً لأهمية التعاون الثقافي العربي- الإفريقي استفاد الصندوق العربي للمعونة الفنية من الخبرات السابقة المتبادلة بين البلدان العربية والإفريقية عن طريق الوكالات الوطنية للتعاون الفني، ومن خلاله تم تبادل الخبرات والمنح الدراسية

¹¹⁵ السواحيلية: منطقة الساحل السواحي تقع على طول ساحل شرق إفريقيا من جنوب الصومال إلى شمال موزمبيق؛ وتشمل أيضاً الجزر البحرية، الموجودة في المحيط الهندي مثل زنجبار وجزر القمر، والاسم السواحي مشتق من كلمة الساحل العربية، وكلمة الساحل تعني أهل الساحل، ويتحدثون بلغة مشتركة ودين مشترك، ومعظمهم من المسلمين، Davis (2005). vol:4, p:387.

¹¹⁶ الهوسا: مجموعة عرقية تسكن المنطقة المعروفة باسم الهوسالاند، وتقع في نيجيريا الحالية، Davis (2005). vol:5,p:185.

¹¹⁷ الWolf: مجموعة عرقية كبيرة في السنغال ومنطقة غامبيا في غرب أفريقيا، تاريخياً كان المتحدثون بالWolf أكبر مجموعة عرقية في العاصمة السنغالية دكار، حيث كان مجتمع الWolf التجاري موجوداً قبل تأسيس المدينة على يد الفرنسيين في العام 1857م، بحلول نهاية القرن التاسع عشر

كان الWolf قد تحولوا إلى حد كبير إلى ثقافة الإسلام Davis (2005). vol:4,p:427.

¹¹⁸ البرناوي (2005-ب). ص:311-312-313-314.

¹¹⁹ ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة (حزيران 2016)، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص:7-8-9.

وتمويل النشاط الثقافي في إفريقيا¹²⁰، وقام الصندوق بدور مهم في تنمية التعاون الاقتصادي بين العرب والأفارقة عن طريق رفد الدول الإفريقية بالكوادر الفنية من مدرسين وخبراء. وكانت أكثر الدول المستفيدة من المعونة الثقافية جزر القمر، كينيا، النيجر والسنغال، ثم تم إيفاد 387 مدرساً و19 أستاذاً، وعدد من الخبراء المختصين بلغ عددهم 146 خبيراً في المجالات الفنية والعلمية. وفيما يتعلق بالمنح الدراسية والتدريبية قدم الصندوق أكثر من 550 منحة دراسية، وافتتح عدداً من الدورات في مختلف المجالات التدريبية¹²¹، وقد واجهت الصندوق مجموعة من العراقيل بسبب عدم سداد غالبية الدول الأعضاء أنصبتها في موازنة الصندوق، وضعف التمويل المالي وبخاصة؛ بعد انتقال مقر الصندوق من القاهرة إلى تونس وتجميد أرصده في القاهرة بعد توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع (إسرائيل)¹²²، ويمكن ملاحظة أن مجموع الموارد التي تعهدت الدول العربية بسدادها للصندوق في الفترة من 1974 وحتى 1986م بلغ حوالي 101 مليون دولار لم يسدد منها سوى 53 مليون دولار¹²³، ما يعني الحاجة الماسة لتحسين إدارة الموارد المالية، وضمان تنفيذ الالتزامات المالية بشكل منتظم وفعال.

4-1-3- لجنة الشؤون الثقافية والتربوية والإعلامية والاجتماعية:

بناءً على قرارات مؤتمر القمة العربي-الأفريقي في العام 1977م أنشئت لجنة الشؤون الثقافية والتربوية والإعلامية والاجتماعية، وكان الهدف من إنشائها تنظيم العمل الثقافي المشترك العربي-الإفريقي وتشكيل اللجان الرئيسية والفرعية لتنسيق اللقاء الفكري والحضاري، وإنشاء المراكز للبحوث العلمية والثقافية، وكذلك إقامة المعارض والمهرجانات الثقافية في الدول الإفريقية¹²⁴، تعكس

¹²⁰ القرعي (1983). ص: 301.

¹²¹ كعدان (2002). ص-ص: 251-286.

¹²² قرارات جامعة الدول العربية، (ق 4563/85/ج4-27/3/1986).

¹²³ نافعة (1987). ص: 590.

¹²⁴ الصالحي (1992). ص: 126.

تلك اللجنة التطلعات نحو تعزيز التعاون الثقافي والتربوي وتطوير البرامج والمبادرات الثقافية المشتركة بشكل إيجابي في مجالات التربية والإعلام والشؤون الاجتماعية.

4-1-4- الصندوق المصري للمعونة الفنية لإفريقيا:

تُعد مصر من أوائل الدول التي اهتمت بتطوير العمل الثقافي مع الدول الإفريقية، فأعلنت الحكومة المصرية، في قمة لاغوس للتنمية الاقتصادية في إفريقيا في العام 1980م عن تأسيس صندوق العون الفني في تشرين الثاني من العام نفسه، ويتبع الصندوق لوزارة الخارجية المصرية وله جهاز إداري يرأسه وزير الخارجية¹²⁵، ويقوم نشاط الصندوق على تقديم الخبراء والفنيين المصريين من مختلف التخصصات العلمية ويُرسَل سنوياً ما يُقارب 300 خبير إلى الدول الإفريقية، فضلاً عن المنح التدريبية في مختلف مجالات التنمية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. كما افتتح الدورات للمتدربين الأفارقة حيث درّب حوالي 1812 كادراً في 50 دولة إفريقية، وقام الصندوق المصري منذ العام 1984م بافتتاح ندوات تدريبية تهتم بزيادة الخبرات والمهارات السياسية لدى الشباب الأفريقيين في مختلف مجالات العمل الدبلوماسي الدولي السياسي والاقتصادي، وقد قُدر عدد تلك الندوات حتى أواخر العام 1992م بنحو 18 ندوة، كما اهتم بعقد الاتفاقيات الثقافية والفنية مع المعاهد والجامعات الإفريقية، وإرسال المدرسين والمحاضرين المصريين، وعلى مدى عشر سنوات عقد الصندوق 60 اتفاقاً تعاونياً فنياً مع الدول الإفريقية من بينها 43 دول إفريقية غير عربية¹²⁶، وهنا يظهر الدور الإيجابي لمصر في تطوير العلاقات الثقافية، كونها إحدى الدول العربية-الأفريقية، والمساهمة في تقوية أواصر التعاون الثقافي.

¹²⁵ القرعي (1983). ص:302.

¹²⁶ البرناوي (2005-ب). ص:316، كعدان (2002). ص:266.

4-1-5- المعهد الثقافي الأفريقي-العربي:

اجتمع كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية والمدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في العاصمة السورية دمشق في 18 كانون الثاني 1986م، وتم الاتفاق على إنشاء المعهد الثقافي الأفريقي-العربي، وذلك خلال اجتماعات اللجنة الدائمة للتعاون العربي-الإفريقي، واختار مجلس جامعة الدول العربية كلاً من: "الأردن - العراق - لبنان - ليبيا - مصر" لتمثيل الجانب العربي في المجلس التنفيذي للمعهد لمدة أربع سنوات من تاريخ مباشرة المعهد لمهامه، واختار الجانب الأفريقي كلاً من: "تونس - تشاد - السنغال - كينيا - مالاوي" لتمثيله في المجلس التنفيذي للمعهد، ثم تمت إعادة هيكلة المعهد في نيسان 2002م، وأصبحت باماكو عاصمة مالي مقراً له، ويهدف المعهد إلى تعزيز التعاون الثقافي بين الشعوب العربية والإفريقية، وخاصة ما يتعلق بالتراث المشترك وتشجيع المهرجانات والمعارض الثقافية وإعداد الكوادر اللازمة لتطوير النشاط الثقافي¹²⁷، ومازال نشاط المعهد حتى وقتنا الحالي وهناك خطط لتحويله إلى المعهد العربي - الإفريقي للدراسات الثقافية والاستراتيجية.

4-2- التعليم الجامعي:

لعل أبرز ما يميز التعاون العربي-الأفريقي الاهتمام بتطوير التعليم وتبادل الخبرات العلمية بين الدول العربية والإفريقية، فمن المعلوم أن الدول الإفريقية دول نامية وتحتاج لدعم الكوادر التدريسية في جامعاتها، وكذلك يلزمها التشجيع لافتتاح الجامعات وزيادة أعداد المتعلمين وخريجين الكليات، وكان للدول العربية دور بارز في تطوير أساليب التربية والتعليم لدى الأفارقة، فاهتمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتقديم المنح الدراسية والدورات التدريبية لرفد الخبرات العلمية لدى الباحثين الأفريقيين، كما حرصت على إنشاء المعاهد وإقامة التجمعات العلمية والمشاركة في المؤتمرات والندوات الإفريقية، ومن هذا المنطلق أقامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

¹²⁷ بغدادي (2013). ص: 93-94.

علاقات مع اللجنة التربوية والثقافية والعلمية لمنظمة الوحدة الإفريقية في إطار تشجيع الصلات الثقافية والأدبية، والتي تجلت في جوانب نشاط عديدة وأهمها:

4-2-1- المنح الدراسية العربية للطلاب الأفارقة:

تُعد مصر من أوائل الدول العربية التي قدمت منحاً دراسية للطلبة الأفارقة بسبب وجود أهم الجامعات الإسلامية الأزهر الشريف، فقام الأزهر بدور رئيس في نشر الثقافة العربية في إفريقيا، وذلك من خلال استقباله لعدد كبير من الأفارقة لتلقي العلم وعلى يد أساتذة أكفاء، وكان عدد هؤلاء الوافدين يزداد باستمرار مما دفع بالقائمين على الأزهر يخصصون مدينة جامعية ضخمة لهم، ليكونوا تحت الإشراف المنظم، من جهة، ولتتوفر لهم الرعاية الطلابية من جهة أخرى، ومع نهاية كانون الأول 1980م بلغ عدد المنح التي قدمها الأزهر للطلاب الوافدين من إفريقيا حوالي 958 منحة، كما وصل عدد المتدربين الأفارقة الوافدين إلى المعاهد التدريبية المصرية حوالي 1588 متدرباً وطالباً، من الواضح أن تلك المبادرات تركت أثراً إيجابياً كبيراً حيث تمكن الطلاب الأفارقة من الاستفادة والتعلم في بيئة ثقافية جديدة وتطورت مهاراتهم، وتعزز فهمهم للثقافة العربية، بالإضافة إلى ذلك أسهم وجود الطلاب الأفارقة في إثراء التجربة التعليمية للطلاب المصريين وتوسيع أفق المعرفة والتفاهم بين الثقافات. وخلال العامين 1991-1992م بلغ عدد الطلاب الوافدين من الدول الإفريقية العربية 1250 طالباً، ومنهم 966 طالباً ينتمون إلى السنغال ومالي وغينيا وتنزانيا ونيجيريا وساحل العاج. كذلك أوفد إلى مصر 616 طالباً من مرحلة الدراسات العليا للدراسة في المعاهد والجامعات المصرية، ولعل أكثر الدول المستفيدة من تلك المنح، سيراليون، نيجيريا، إريتريا، التشاد وأثيوبيا¹²⁸. كما قدمت الجزائر 2300 منحة دراسية إلى 16 دولة إفريقية. واستقبلت جامعة أم درمان الإسلامية في السودان 56 منحة دراسية بين عامي 1975-1976م، كما برز اسم جامعتي الزيتونة في تونس والقرويين في

¹²⁸ القرعي (1983). ص: 298.

المغرب من خلال استيعابهم للطلاب الأفارقة¹²⁹. وتظهر تلك الإحصائيات التزام مصر والعديد من الدول العربية والإسلامية بتقديم الدعم الثقافي للتعليم، على الجانب الآخر يمكن أن يواجه العمل الثقافي بعض التحديات في توفير الإسكان والخدمات الأخرى للطلبة.

4-2-2- المعاهد والدراسات العربية المتخصصة في الشؤون الإفريقية:

امتدت العلاقات بين الجانبين العربي والأفريقي إلى نطاق إقامة المعاهد المتخصصة في الشؤون الإفريقية، وكذلك الاهتمام في دراسة شؤون القارة الإفريقية في مناهج الجامعات والمعاهد العربية، وظهر اهتمام مصر على وجه الخصوص بالمعاهد والدراسات الإفريقية بعد ثورة تموز 1952م، عندما تم تحويل معهد الدراسات السودانية الذي كان موجوداً مسبقاً إلى معهد البحوث والدراسات الإفريقية، وأصبح تابعاً لجامعة القاهرة. ويهدف المعهد إلى إجراء البحوث والدراسات الخاصة بإفريقيا وتوجيهها وتوثيقها وتدريب الفنيين والمختصين، وتوفير وسائل البحث العلمي والتكنولوجي، ونشر الأبحاث المتعلقة بالتراث الإنساني الإفريقي، ويدرس في المعهد أقسام التاريخ والجغرافيا والأنثروبولوجيا والاقتصاد والسياسة واللغات الإفريقية، كما يستقبل المعهد طلبة الدراسات العليا من دبلوم وماجستير ودكتوراه. ولم يقتصر المعهد على الطلبة الأفارقة بل استقبل أيضاً طلاب عرب من المغرب والسودان والسعودية والعراق، تلى ذلك ظهور معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية في جامعة الخرطوم، فقد اهتمت السودان كونها أحد الدول العربية الإفريقية بتطوير الدراسات الإفريقية عن طريق نشر الأبحاث المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وإعداد الخطط والتنسيق للمؤتمرات العلمية، ويضم المعهد أربع تخصصات: السودانية والعربية والإفريقية والآسيوية، ويقسم إلى ثلاث أقسام هي: قسم الدراسات الآسيوية والإفريقية وقسم اللغات السودانية وقسم الفولكلور، كما يحوي على مكتبة مهمة. ويتعاون المعهد مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لعقد المؤتمرات الثقافية التي

¹²⁹ الصالحي (1992). ص:128.

تساهم في تطوير العلاقات بين الثقافتين العربية والإفريقية¹³⁰، إلى جانب المعاهد فإن هناك اهتماماً في الجامعات العربية بتدريس المناهج المتخصصة في الشؤون الإفريقية لا سيما في الجزائر وليبيا والسودان.

4-2-3- الجمعيات الدينية الإسلامية والمراكز الثقافية:

4-2-3-1- جمعية الدعوة الإسلامية العالمية:

تأسست جمعية الدعوة الإسلامية بناءً على قرار صادر عن قيادة ثورة الفاتح¹³¹ في ليبيا متمثلة بالرئيس **معمر القذافي**¹³² في العام 1972م، وأصبحت طرابلس الغرب مقراً للجمعية. وللجمعية نظام أساسي يتشكل من مجلس للدعوة، ولجنة تنفيذية وأمين عام، وتتكوّن الجمعية من أعضاء عاملين وفخريين، وتهدف إلى نشر الدعوة الإسلامية في جميع أنحاء العالم بجميع الوسائل السلمية الممكنة، ونشر اللغة العربية كونها لغة القرآن الكريم، وحماية الأجيال المسلمة من تيارات العولمة والغزو الفكري الغربي. وشملت المساعدات التي قدمتها بناء المئات من المدارس والمعاهد الدينية، وافتتاح المساجد التي تضم مدارس لتحفيظ القرآن وقاعة للاجتماعات والمحاضرات ومكتبة خاصة، وإقامة العديد من الدورات التدريبية ودورات تحفيظ القرآن في عدد من الدول الإفريقية منها: "زيمبابوي - السنغال - مدغشقر - غينيا - سيراليون - غامبيا"، و أوفدت المعلمين ومدرسي اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم للإشراف على المدارس الأهلية والحكومية، ودربت حوالي 2782 مدرساً إفريقياً ليقوموا بدورهم في تدريس اللغة العربية والديانة الإسلامية في القارة الإفريقية، وعملت على إصدار

¹³⁰ كعدان (2002). ص: 259-260، القرعي (1983). ص: 296-297.

¹³¹ ثورة الفاتح 1969م: انقلاب عسكري قادته مجموعة صغيرة من ضباط الجيش تحت قيادة النقيب معمر القذافي، وعلى أثره تم استبدال النظام الملكي بمجلس قيادة الثورة المكون من 12 عضواً، وسرعان ما طرحت الحكومة الجديدة عدداً كبيراً من الأجانب، بما في ذلك المستعمرون الإيطاليون، والقوات البريطانية والأمريكية التي احتلت قواعد عسكرية بالقرب من طرابلس منذ الحرب العالمية الثانية، وخلال السبعينيات أطلق النظام ثورة اجتماعية، وأعلنت الجماهيرية الليبية. Davis (2005). vol:5,p:245.

¹³² معمر القذافي (1942-2011م): رئيس الدولة الليبية السابق، درس في الجامعة الليبية والأكاديمية العسكرية الليبية في بنغازي، وحصل على رتبة ضابط في العام 1965م، قاد الحكومة الجديدة بصفته رئيساً للوزراء، واستقال من المنصب في العام 1972م، أطلق ثورة ثقافية في العام 1973م، وأطلق على ليبيا اسم الجماهيرية الليبية أو دولة الجماهير، واغتيل في العام 2011م. Davis (2005). vol:5,p:357.

موسوعة مبسطة وسلسلة دورية من الكتب الميسرة للناشئين والشباب لعرض مبادئ الإسلام وتعاليمه¹³³، كما قدمت الجمعية المساعدات الطبية من أدوية ولقاحات إلى الدول الإفريقية التي تُعاني من الفقر والعوز ومنها: "رواندا - التوغو - غانا - بنين - مالي - أوغندا"، وافتتحت المشافي في بنين ونيجيريا¹³⁴.

4-2-3-2- المراكز الثقافية:

قامت الدول العربية بإنشاء مراكز ثقافية في عدد من العواصم الإفريقية للتعريف بالثقافة العربية والإسلامية، وتسهيل تعلم اللغة العربية والفهم الصحيح للعقيدة الإسلامية، وإقامة الفعاليات الثقافية. وفي العام 1981م أُفتتح المركز الثقافي في رواندا، واحتوى على مسجد ومدرسة تتكون من 20 صف دراسي للطلبة في المرحلتين الإعدادية والثانوية، كما زود المركز الثقافي الإسلامي بمكتبة ومسرح لإقامة النشاطات الثقافية والعلمية المختلفة. وفي بوروندي أُفتتح مركز ثقافي في العام 1985م، ثم أُلحق في العام 1988م بمعهد إسلامي لدراسة العلوم الشرعية واللغة العربية. كما أُفتتح المركز الثقافي الإسلامي في النيجر في العام 1987م¹³⁵.

من خلال ما سبق يمكن القول إن الحركة الثقافية والفكرية كانت ضعيفة نسبياً في القارة الإفريقية بسبب ما تعانيه دولها من فقر وبطالة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية إلى حد كبير، ولكن بفضل الجهود التي بذلتها الدول العربية تم رفع سوية التعليم وزيادة نسبة المتعلمين الأفارقة، وتركز ذلك بشكل دقيق على ناحية التعليم الديني ونشر اللغة والثقافة العربية.

¹³³ البرناي (2005-ب). ص: 325-326، كعدان (2002). ص: 264.

¹³⁴ البرناي (2005-ب). ص: 328.

¹³⁵ كعدان (2002). ص: 265.

الفصل الثالث

مواقف منظمة الوحدة الإفريقية من القضايا العربية

تُعد المنطقتان العربية والإفريقية مناطق استراتيجية مترابطة بشكل كبير، كما أن لهما دوراً مهماً في الميزان الدولي حيث تمتلكان موارد طبيعية غنية، وقوة اقتصادية وديمقراطية كبيرة، ووجودهما ككتلة واحدة يمكن أن يعزز تأثيرهما في المحافل الدولية، والكتلة العربية- الإفريقية تمثل شراكة في العديد من القضايا الدولية مثل: الأمن الإقليمي، ومكافحة الاستعمار، وتعزيز التجارة والاستثمار، ويمكن لذلك التعاون والتنسيق أن يعود بالفائدة لكليهما في العديد من القضايا الدولية.

وقد شهد التعاون العربي-الأفريقي منذ تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية تفاعلات دولية أسهمت في تشكيل نمط العلاقات الدولية بين الدول العربية والإفريقية، لكن هذا التعاون شهد مجموعة من الأزمات تم توثيقها ضمن الوثائق الرسمية المعلنة من قبل الطرفين الممثلين في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية. ويمكن تحديد ضوابط تلك العلاقات على أساس المواقف من القضية الفلسطينية والقضايا العربية الرئيسية الأخرى، وتجدر الإشارة أن هذا الفصل سيتناول مواقف منظمة الوحدة الإفريقية من قضايا عربية-آسيوية وقضايا عربية-إفريقية.

1. قضية الصراع العربي- (الإسرائيلي):

حرصت (إسرائيل) بعد القرارات الصادرة عن الدول العربية-الإفريقية بحق العرب في فلسطين في مؤتمر بانندونج المنعقد في العام 1955م على السعي للخروج من عزلتها الدبلوماسية بعد حرب 1948م، وحتى العام 1956م، لم يكن لإسرائيل تمثيل دبلوماسي في إفريقيا سوى في جنوب إفريقيا وكينيا، لذلك كانت حريصة على تطوير علاقاتها مع الدول الإفريقية لضمان تأييدها من جهة؛ وتحبيدها عن قضية الصراع العربي- (الإسرائيلي) من جهة أخرى، وبخاصة بعد العام 1961م،

واستقلال عدد كبير من الدول الإفريقية، ثم تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية 1963م؛ وازدياد تمثيل الكتلة العربية-الإفريقية في الأمم المتحدة¹³⁶.

وقد نجحت السياسة الخارجية الديناميكية لإسرائيل في كسب الدعم السياسي على الساحة الدولية، كما نجحت الدبلوماسية (الإسرائيلية) في إقناع الدول الإفريقية بإبقاء القضية الفلسطينية وصراع الشرق الأوسط خارج جدول أعمال منظمة الوحدة الإفريقية حتى العام 1967م¹³⁷.

وقد سجلت الدول الإفريقية أول مواقفها خلال الدورة الاستثنائية الطارئة، عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 2254 في 14 تموز 1967م، بشأن التدابير التي اتخذتها (إسرائيل) لتغيير وضع مدينة القدس وتوسيع المستوطنات (الإسرائيلية)، الذي أدى إلى زيادة الوجود (الإسرائيلي) في المدينة، وتغيير التوازن السكاني والتركيبية الاجتماعية، وفرض الهوية والثقافة العبرية على المدينة، وأكدت الأمم المتحدة أن تلك التدابير غير شرعية ومخالفة للقانون الدولي، كما أكدت على أهمية احترام الوضع القانوني والتاريخي للقدس، وعلى ضرورة عدم اتخاذ أي إجراء من خلال الاستيطان والضم غير القانوني، ونجد أن معظم الدول الإفريقية صوتت بالموافقة على القرار بينما امتنع عدد من الدول الإفريقية عن التصويت، ويوضح الجدول التالي الدول المؤيدة للقرار والدول الممتنعة عن التصويت:

جدول رقم (4): تصويت الدول الإفريقية على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2254 بتاريخ

14 تموز 1967م:

¹³⁶ رجب (1976). ص: 341-342.

¹³⁷ Oded (1987). P:1.

الدول الإفريقية المؤيدة للقرار 2254	الدول الإفريقية الممتنعة عن التصويت على القرار 2254
الجزائر - ليبيا - موريتانيا - المغرب - الصومال - السودان - تونس - مصر - الكامبيرون - بوروندي - تشاد - الكونغو - برازافيل - داهومي - أثيوبيا - الغابون - غامبيا - غانا - غينيا - ساحل العاج - ليسوتو - مالي - النيجر - نيجيريا - السنغال - سيراليون - توغو - أوغندا - تنزانيا - فولتا العليا - زامبيا.	جمهورية أفريقيا الوسطى - الكونغو الديمقراطية - كينيا - ليبيريا - مدغشقر - ملاوي - رواندا - جنوب أفريقيا.

المصدر: القرار رقم 2254، الدورة الاستثنائية الطارئة بتاريخ 14 تموز 1967، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947-1974 (1993). ط:3. بيروت: لبنان. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مج:1. ص:93-94.

استناداً إلى ما سبق نجد أن الهدف (الإسرائيلي) الأهم هو اعتراف الدول الإفريقية بشرعية الكيان الصهيوني، والإقرار بأن (إسرائيل) عضو مساوٍ لغيره من أعضاء الأمم المتحدة، مما يساعدها في كسب المزيد من الدعم للمواقف (الإسرائيلية) في المحافل الدولية ضد القضية الفلسطينية، كما نجد أن الدول الإفريقية التي امتنعت عن التصويت تربطها علاقات دبلوماسية ومصالح اقتصادية مع (إسرائيل)، ورأت في امتناعها عن التصويت ضماناً لمصالحها.

ونلاحظ أنه خلال الدورة الثالثة والعشرين للأمم المتحدة في العام 1968م أن الوفد (الإسرائيلي) قدم مجموعة من المبادئ التي تعتقد حكومته أنها ستؤدي إلى حل سلمي للصراع العربي-(الإسرائيلي)، وقد أسهمت مبادرة (إسرائيل) للتفاوض والحل السلمي في كسب دعم سياسي من الدول الأفريقية، وكذلك من الجمعية العامة للأمم المتحدة وتحويل التوجه الدولي لصالحها،

وأعلنت الجمعية العامة عن تشكيل لجنة خاصة مؤلفة من ثلاث دول أعضاء: يوغسلافيا - الصومال - سيلان؛ للتحقيق في الممارسات (الإسرائيلية) ضد الشعب الفلسطيني.

في ذلك الوقت كانت دول منظمة الوحدة الإفريقية تقدم الدعم بشكل عام لأي مجهود يحقق السلام الشامل في المنطقة العربية، وعلى الرغم من ذلك اختلفت مواقف الدول الإفريقية بناءً على مصالحها والتطورات السياسية، وقد تنوعت هذه المواقف فمنها قدم الدعم الكامل في أحقية الشعب الفلسطيني، ورفض الاعتراف بإسرائيل، مما تسبب في تقوية الروابط بين الدول العربية والأفريقية وزيادة التعاون السياسي والاقتصادي بينهما؛ من الجانب الآخر أظهرت بعض الدول الإفريقية توجهاً نحو إقامة علاقات دبلوماسية مع (إسرائيل)، مما أدى إلى بعض الضغوط على العلاقات بين تلك الدول والدول العربية؛ وربما تسبب في قلة التعاون والثقة بينهما في بعض الحالات.

وفي الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1969م، لم تحدث تطورات كبيرة في مواقف الدول الإفريقية تجاه القضية الفلسطينية. فنسبة التأييد الإفريقي كانت 41%، ورغم صدور قرار يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، إلا أن التأييد لم يتغير بشكل كبير أيضاً في الدورة الخامسة والعشرين في العام 1970م، رغم أنه قد تم مناقشة أولى التقارير الصادرة عن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات (الإسرائيلية)، وخلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1971م، لم تتطور المواقف فيما يخص قضية فلسطين بالنسبة لإقناع وفود الدول الإفريقية باتخاذ مواقف أكثر إيجابية، وتصويت الدول الإفريقية على القرارات المتعلقة بالقضية كان منخفضاً ولم يتجاوز 31%، ويبدو أن السبب الأساسي لانخفاض نسبة التأييد الإفريقي هو ارتباط عدد كبير من دول منظمة الوحدة الإفريقية باتفاقيات تعاون في مجالات مختلفة مع الكيان الصهيوني، وخلال الدوريتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين بين العامين 1972-1973م ازدادت نسبة التأييد الإفريقي للقضية الفلسطينية خلال حرب تشرين التحريرية، حيث قام عدد من الدول الإفريقية بقطع علاقاته الدبلوماسية مع (إسرائيل)، حتى وصلت إلى 60% في الدورة السابعة والعشرين و 73,5%

في الدورة الثامنة والعشرين¹³⁸، وانعكس ذلك إيجاباً على مسار العلاقات العربية-الإفريقية، فقد وجدت الدول العربية الفرصة لزيادة التضامن والتعاون مع الدول الإفريقية لتعزيز قضية فلسطين، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني، خاصة وأن قطع العلاقات الدبلوماسية مع (إسرائيل) أدى إلى انخفاض مستوى التبادل التجاري والاستثمارات بين الدول الإفريقية وإسرائيل، وهذا ساهم في تطوير الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والإفريقية.

وبين لنا الجدول الآتي نسبة التأييد الأفريقي للقضية الفلسطينية في لقرارات الجمعية العامة

للأمم المتحدة من 1969 وحتى 1973م:

جدول رقم (5): نسبة التأييد الأفريقي لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة من 1969 حتى

1973م:

تاريخ انعقاد الدورة	رقم الدورة	الدول الإفريقية المؤيدة لقرارات الأمم المتحدة	الدول الإفريقية المعارضة لقرارات الأمم المتحدة	الدول الإفريقية الممتنعة عن التصويت على قرارات الأمم المتحدة	النسبة المئوية
11 كانون الأول 1969م	الرابعة والعشرين	الجزائر-ليبيا-موريتانيا-المغرب-الصومال- السودان-تونس-مصر-بوروندي-الكونغو برازافيل-غينيا-كينيا-مالي-موريشيوس- نيجيريا-السنغال-أوغندا-زامبيا-تنزانيا.	داهومي- الغابون- غامبيا- ليسوتو-ليبيريا- مدغشقر- رواندا-مالاوي.	أثيوبيا-الكاميرون- جمهورية أفريقيا الوسطى- تشاد-الكونغو الديمقراطية-غانا-ساحل العاج-النيجر- سيراليون-توغو-فولتا العليا.	41%
15 كانون الأول 1970م	الخامسة والعشرين	الجزائر-ليبيا-موريتانيا-المغرب-الصومال- السودان-تونس-مصر-غينيا-مالي- الكونغو الشعبية-السنغال-أوغندا-تنزانيا-	ليبيريا-مالاوي- رواندا-ليسوتو-	جمهورية أفريقيا الوسطى- الكونغو الديمقراطية- أثيوبيا-غانا-ساحل	41%

¹³⁸ البرناوي (2005-أ)، ص: 111-114-115-117.

		زامبيا- موريشيوس- نيجيريا- بوروندي- الكاميرون- تشاد- غينيا- غينيا الاستوائية.	داهومي- مدغشقر.	العاج- كينيا- النيجر- سيراليون- توغو- فولتا العليا.	
20 كانون الأول 1971م	السادسة والعشرين	الجزائر- ليبيا- موريتانيا- المغرب- الصومال- السودان- تونس- مصر- بوروندي- الكونغو- غينيا الاستوائية- غينيا- مالي- النيجر- نيجيريا- السنغال- توغو- تنزانيا- زامبيا.	غامبيا- ليسوتو- ليبيريا- مدغشقر- مالاوي- زائير.	بوتسوانا- الكاميرون- جمهورية أفريقيا الوسطى- تشاد- داهومي- أثيوبيا- غانا- ساحل العاج- كينيا- رواندا- سيراليون- أوغندا- فولتا العليا.	31%
15 كانون الأول 1972م	السابعة والعشرين	الجزائر- ليبيا- موريتانيا- المغرب- الصومال- السودان- تونس- مصر- بوروندي- الكاميرون- تشاد- الكونغو- غامبيا- غينيا- كينيا- مالي- موريشيوس- النيجر- نيجيريا- السنغال- أوغندا- تنزانيا- زامبيا.	ليبيريا.	بوتسوانا- جمهورية أفريقيا الوسطى- داهومي- أثيوبيا- الغابون- غانا- ساحل العاج- ليسوتو- مالاوي- رواندا- توغو- فولتا العليا- زائير.	60%
7 كانون الأول 1973م	الثامنة والعشرين	الجزائر- ليبيا- موريتانيا- المغرب- الصومال- السودان- تونس- مصر- بوروندي- الكاميرون- تشاد- الكونغو- غامبيا- غينيا- كينيا- مالي- سيراليون- النيجر- نيجيريا- السنغال- أوغندا- تنزانيا- زامبيا- مدغشقر- غينيا الاستوائية- ليبيريا- بوتسوانا- جمهورية أفريقيا الوسطى- داهومي- أثيوبيا- الغابون- غانا- ساحل العاج- ليسوتو- رواندا- فولتا العليا- زائير.	-	مالاوي.	5,73%

المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947-1974. (1993). ط:3. بيروت: لبنان. مؤسسة

الدراسات الفلسطينية. مج:1. ص: 105-106-113-115-125-127-135-137.

كان للنصر العربي الذي حققته الجبهة المصرية وتحرير سيناء في تشرين الثاني 1973م نتائج إيجابية جعلت الدول الإفريقية تتخذ مواقف جديدة في قضية الصراع العربي-(الإسرائيلي) كونه الأراضي المحررة جزءاً من دولة إفريقية، لذلك نجد منظمة الوحدة الإفريقية قد اعترفت في العام 1974م بمنظمة التحرير الفلسطينية، كما وأسست اللجنة الإفريقية الخاصة بالشؤون الفلسطينية، وكان لهذه اللجنة دور هام في تعزيز الوعي الأفريقي بقضية فلسطين، وفي توجيه الأصوات الإفريقية نحو دعم الشعب الفلسطيني وحقوقه، ويتضح ذلك جلياً في الدورة الثلاثين للأمم المتحدة في العام 1975م من خلال التصويت على قرار الربط بين الصهيونية والعنصرية، فقد عارضت القرار الذي عرض على الجمعية العامة أربع دول "جمهورية أفريقيا الوسطى - مالاوي - ليبيريا - ساحل العاج"، بينما امتنعت اثنتا عشرة دولة عن التصويت "أثيوبيا - سيراليون - توغو - زامبيا - زائير - الغابون - غانا - فولتا العليا - كينيا - موريشيوس - غينيا الجديدة - بوتسوانا - ليسوتو"، ومن الملاحظ أن خمسة وعشرين دولة إفريقية فقط أيدت القرار: "أوغندا - بوروندي - تشاد - تونس - الجزائر - الرأس الأخضر - تنزانيا - ليبيا - الكاميرون - داهومي - رواندا - السنغال - السودان - الصومال - غامبيا - غينيا - الكونغو - مالي - مدغشقر - المغرب - مصر - موريتانيا - موزامبيق - النيجر - نيجيريا"¹³⁹.

ومن هذا المنطلق نرى أن ثمانية إلى ستة عشر دولة إفريقية كانت دائماً تصوت بالامتناع أو التغيب على القرارات ذات الأهمية التي تدين (إسرائيل) أو تؤيد القضية الفلسطينية، وهذا يؤكد حقيقة الحضور السياسي لإسرائيل ضمن القارة الإفريقية.

استمر التأييد الأفريقي للقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة خلال الدورتين الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين لعامي 1977-1978م، وحقت نسبة تصويت مرتفعة لم تشهدها من قبل وصلت

¹³⁹ القرار رقم 3379، الدورة 30 بتاريخ 10 تشرين الثاني 1975، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1975-1981. (1994)، ط:1. بيروت: لبنان. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مج:2. ص:9-10.

إلى 83-94%، وحافظت على نسبة التصويت الإيجابية من العام 1979م وحتى 1986م، كانت تتراوح بين 84% و90%¹⁴⁰.

وعندما تصدرت الانتفاضة الفلسطينية "انتفاضة الحجارة 1987م¹⁴¹" كل الأحداث العالمية، نجد أن مواقف الدول الإفريقية والمنظمة الإفريقية قد تباينت، فبعض الدول الإفريقية كانت تؤيد حق فلسطيني الانتفاضة في الدفاع عن حقوقهم، بالمقابل كانت هناك دول إفريقية أخرى تنادي بالحوار والتفاوض كوسيلة لحل النزاع بين الجانبين. كما صدر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية في دورته السادسة والعشرين التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من 9-11 تموز 1990م، قراراً أكد فيه المجتمعون على اهتمام دول القارة الإفريقية بالوضع في الشرق الأوسط، وما يحدث في الأراضي الفلسطينية من تهجير للسكان، وتوسيع المستوطنات للإسرائيليين، ومن نقل اليهود من الاتحاد السوفييتي إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وطالب المؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة الحوار بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية للوصول إلى حل للصراع في منطقة الشرق الأوسط¹⁴²، وهذا يعكس رغبة منظمة الوحدة الإفريقية في التوصل إلى حل سلمي إدراكاً منها أن التطورات السياسية في الشرق الأوسط يمكن أن تؤثر على أمن واستقرار القارة الإفريقية.

وكذلك في الدورة العادية الرابعة والخمسون لمجلس وزراء المنظمة الذي عقد في أبوجا في الفترة من 27 أيار إلى الأول من حزيران 1991م، تم إصدار قراراً حول القضية الفلسطينية أكد على شرعية كفاح الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد من أجل استرداد أراضيه، وممارسة حقوقه الوطنية الكاملة، وطالب بضرورة انسحاب (إسرائيل) الفوري وغير

¹⁴⁰ البرناوي (2005-أ). ص:127.

¹⁴¹ انتفاضة الحجارة 1987م: هي انتفاضة قام بها أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأحوال المعيشية، أما السبب المباشر للثورة، فكان إقدام سائق شاحنة صهيوني على دهس عمال فلسطينيين في أثناء عودتهم إلى منازلهم الأمر الذي أدى إلى استشهاد أربعة منهم وجرح تسعة آخرين، مما أدى إلى تعجر الانتفاضة في 8 كانون الأول 1987م، صالح، وبهلوان (1998). ص:537.

¹⁴² **ASSEMBLY OF HEADS OF STATE AND GOVERNMENT**, Twenty-sixth Ordinary Session 9 – 11 July 1990, Addis Ababa: Ethiopia, Declaration on the Situation in the Middle East.

المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعا الأمم المتحدة لاتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد للاحتلال (الإسرائيلي)، فقد أيدت المنظمة بشكل صريح الكفاح الفلسطيني لتحقيق الحرية والاستقرار بما في ذلك إقامة دولة مستقلة على أساس حدود العام 1967م، وندد المجلس بالأعمال غير الإنسانية التي ترتكبها (إسرائيل) بصفة مستمرة ضد السكان الفلسطينيين، وأدان سياسات التوسع (الإسرائيلية)، وانتهاكها حرمة المجال الجوي والمياه الإقليمية¹⁴³، أن تأييد المنظمة الأفريقية للقضية الفلسطينية بصفتها إحدى المنظمات الإقليمية يعزز التضامن العربي - الأفريقي، ويساهم في زيادة الضغط الدولي على (إسرائيل) للامتثال للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

كما تضمنت الدورة العادية التاسعة والخمسون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في أديس أبابا في الفترة 31 كانون الثاني إلى 4 شباط 1994م قراراً أكد فيه على دعمه للجهود التي تبذل لحل النزاع بشكل عادل وشامل، ورغم أن منظمة الوحدة الأفريقية لم تكن المنظمة المعنية بمتابعة وتقييم الوضع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل؛ لكنها رحبت بالاتفاق الخاص بإعلان المبادئ الذي وقعته في واشنطن في 13 أيلول 1993م "اتفاق أوسلو"¹⁴⁴، ودعا المجلس مرة أخرى لوقف بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة وعده خرقاً للقانون الدولي وعائقاً أمام عملية السلام، مع الحرص على توفير الضمانات اللازمة لذلك. كما اعتبر المجلس أن قرارات (إسرائيل) وفرضها القوانين والسلطة والإدارة على القدس غير شرعياً وباطلاً، مما يعكس رفضه للتدخل في شؤون القدس ودعمه لإيجاد حل سلمي، ورحب المجلس بعملية السلام التي بدأت في مدريد، وقد قدمت الدول الأفريقية في مؤتمر مدريد مساهماتها وآرائها حول كيفية تعزيز السلام وتحقيق العدالة في

¹⁴³ **COUNCIL OF MINISTERS**, Fifty-Fourth Ordinary Session 27 May – 1 June 1991 Abuja: Nigeria, CM/Res.1334 (LIV) Resolution on the Situation in the Middle East, CM/Res.1335 (LIV) Resolution on the Question of Palestine.

¹⁴⁴ **اتفاق أوسلو**: هو اتفاق وقعته (إسرائيل) مع منظمة التحرير الفلسطينية في 13 أيلول 1993م في مدينة واشنطن الأمريكية بحضور الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي جرت فيها المحادثات السرية بين الجانبين في العام 1991م، وتم خلاله اعتراف (إسرائيل) بمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها ممثل رسمي للشعب الفلسطيني على أن تعترف المنظمة بسيطرة (إسرائيل) على 79% من أراضي فلسطين، صالح، وبهلوان (1998). ص: 567-568-569.

المنطقة، وعبرت عن تأييدها للحوار المباشر وبناء الثقة بين الجانبين واحترام الاتفاقات الدولية القائمة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكان لهذا الموقف تأثير إيجابي في تعزيز التعاون والتفاهم المشترك بين الدول العربية والإفريقية¹⁴⁵.

وكذلك دعم المجلس في دورته الرابعة والستين التي عقدها في الكاميرون خلال الفترة من 1-5 تموز 1996م البلدان العربية التي تسعى لوضع حد للاحتلال، وكان الاهتمام يظهر بوضوح حيال قضية القدس الشرقية رغم تفاوت مواقف الدول الإفريقية من هذه القضية؛ فهناك بعض الدول الإفريقية كانت تدعم حقوق الفلسطينيين، ومُعترفة بالقدس كعاصمة لدولة فلسطين، كما كانت تدعم الجهود الفلسطينية للحصول على السيادة الكاملة على القدس الشرقية، بل وعملت على مساندة مطالب الفلسطينيين في المنظمات الدولية، في المقلب الآخر هناك دول أفريقية أخرى كانت مُحفظة في موقفها تجاه قضية القدس الشرقية، ويمكن أن يكون السبب هو الاعتبارات السياسية أو الاقتصادية التي تؤثر على موقفها، وأكد المجلس دعمه للقرار رقم 681 الصادر عن مجلس الأمن، فيما يخص تطبيق أحكام **معاهدة جنيف الرابعة لعام 1949م**¹⁴⁶ بشأن حماية المدنيين خلال الحروب، والتي تنطبق على الشعب الفلسطيني، وحث المجتمع الدولي للضغط على (إسرائيل) وإلزامها بالامتثال بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بعدم استخدام منشآتها النووية في أعمال عدوانية، وإجبارها على فتح هذه المنشآت للمراقبة الدولية، وأن تقدم (إسرائيل) معلومات دقيقة و شاملة عن ما تمتلكه من العتاد النووي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، وفي نفس السياق أصدر المجلس قراراً أعاد فيه التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تحديد مستقبله السياسي والوطني، وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية، وهذا يُعتبر هدفاً رئيسياً للحل

¹⁴⁵ **COUNCIL OF MINISTERS**, Fifty-ninth Ordinary Session 31 January – 4 February, 1994 Addis Ababa, Ethiopia, CM/Res.1492, Resolution on the Palestine Question.

¹⁴⁶ **معاهدة جنيف الرابعة لعام 1949م**: هي إحدى المعاهدات الأربع لاتفاقيات جنيف بشأن حماية المدنيين وضحايا الحرب من جرحى المعارك وإغاثة المنكوبين، حضره ووقع معاهداته 61 دولة، وقد انضمت إليه فيما بعد منظمة الصليب الأحمر الدولية، الكيالي (1990). ج:2. ص:112.

السلمي وهو محور جهود السلام المبذولة باستمرار من أجل تحقيق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية على أساس **القرارات 242 و 338¹⁴⁷ و 478¹⁴⁸** الصادرة عن مجلس الأمن، وأيد مشاركة وفد من منظمة الوحدة الإفريقية في مراقبات الانتخابات الفلسطينية التي جرت في 20 كانون الثاني 1996م، وحث على ضرورة إيقاف جميع الأعمال الرامية إلى بناء وتوسيع المستوطنات (الإسرائيلية)، وأكد ضرورة إيجاد حل لوضع اللاجئين الفلسطينيين، وتأمين حقوقهم، وأعرب عن تأييده لمبدأ الأرض مقابل السلام¹⁴⁹.

كما تضمن تقرير الأمين العام حول الدورة الثامنة والستين التي عقدت في واجادوجو عاصمة بوركينافاسو في الفترة 1-6 حزيران 1998م، تجديد الدعوة إلى ضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني، وإنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وأعرب المجلس عن قلقه بشأن سلوك (إسرائيل) وتصرفاتها التي تعيق تحقيق السلام والتعايش السلمي في المنطقة، وساند قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 4/10 الصادر عن الدورة الخاصة الطارئة التي عقدت في 13 تشرين الثاني 1997م، التي تدعو (إسرائيل) إلى وقف أعمال البناء على جبل أبو غنيم، ثم استعرض التقرير تطورات الأحداث في فلسطين الأمنية والاقتصادية، وذلك بسبب تدهور الوضع هناك، وأكد على ضرورة

¹⁴⁷ **القرار 338**: هو قرار أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في العام 1973م، وقد صدر هذا القرار في سياق الصراع العربي (الإسرائيلي)، وأثناء حرب تشرين 1973م بين (إسرائيل) ومصر وسوريا، تم اعتماد القرار في 22 تشرين 1973م، وجاء فيه دعوة إلى وقف إطلاق النار وإنهاء العمليات العسكرية في المنطقة، كما دعا القرار إلى بحث سبل تحقيق تسوية سلمية للصراع العربي (الإسرائيلي) من خلال مفاوضات، القرار 338 كان أيضاً الأساس لاجتماع مؤتمر جنيف الدولي في عام 1973م، الذي أدى إلى توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بين (إسرائيل) ومصر وسوريا، القرار رقم 338، **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947-1974**. (1993). ط:3. بيروت: لبنان. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مج:1. ص:210.

¹⁴⁸ **القرار 478**: هو قرار صدر في العام 1980م، والذي اعتبر بموجبه مجلس الأمن قرار (إسرائيل) بضم مدينة القدس الشرقية غير شرعي وغير مشروع، تم اعتماد القرار بتاريخ 20 آب 1980م بأغلبية 14 صوتاً مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت، ويأتي هذا القرار في سياق إعلان (إسرائيل) ضم القدس الشرقية في العام 1980م، وهو إجراء تم رفضه بشدة من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة، يهدف القرار 478 إلى تأكيد عدم شرعية هذا الإجراء وضرورة احترام قرارات مجلس الأمن السابقة التي تطالب بوقف أعمال البناء والاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، القرار رقم 478، **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1975-1981**. (1994). ط:1. بيروت: لبنان. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مج:2. ص:288.

¹⁴⁹ **COUNCIL OF MINISTER**, Sixty-Fourth Ordinary Session 1-5 July 1996, Yaoundé, Cameroon, CM/RES.1654, Resolution on the Palestine Question.

التحرك السريع لتجنب المزيد من التصعيد والانزلاق نحو المزيد من الصراعات، ثم حثّ مجلس الوزراء المجتمع الدولي الممثل بمجلس الأمن وجمعية الأمم المتحدة إلى رفض التعاون مع سلطات الاحتلال (الإسرائيلية) لتجنب اعتبار هذا التعاون على أنه اعتراف بأن القدس عاصمة (إسرائيل)، ودعا المجتمع الدولي إلى استنكار أي تصرف يهدد المعالم التاريخية والهوية الثقافية للشعب الفلسطيني¹⁵⁰.

وفي الدورة العادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت في لومي عاصمة جمهورية التوغو في الفترة من 4-8 تموز 2000م، صدرت مجموعة من القرارات التي جاءت تأكيداً مستمراً لمواقف المنظمة بالبحث عن حل سلمي، وتأييد موقف القيادة الفلسطينية حول إجراءات التفاوض، وإطلاق سراح الأسرى، ودعا المجلس إلى ضرورة تطبيق المبادرات العربية التي تطرح بكل جدية والتزام¹⁵¹.

لم يكن موقف الدول الإفريقية دائماً إيجابياً، فالمواقف اختلفت من دولة إلى أخرى بناءً على عدة عوامل، بما في ذلك التاريخ، الثقافة، العلاقات السياسية والاقتصادية، والضغوط الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسات الدول، فهناك دولاً كان لديها علاقات تاريخية قوية مع الشعب الفلسطيني وبمنظورها فإن قضيتهم قضية جوهرية، تلك الدول قد تكون أكثر ميلاً لدعم الحقوق الفلسطينية والالتزام بالقرارات والمبادئ الدولية التي تدعم الشعب الفلسطيني، وتشمل هذه الدول: الجزائر وتونس ومصر والسودان، بينما هناك دولاً أخرى فضلت الحياد أو إتباع موقف سياسي يعتمد على الوضع الراهن، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وقد اعتبرت هذه الدول أن

¹⁵⁰ **COUNCIL OF MINISTERS**, Sixty-Eight Ordinary Session/Third Ordinary Session of the African Economic Community 4 – 7 June 1998, Ouagadougou, Burkina Faso, Report of the secretary-general on the Question of Palestine.

¹⁵¹ **COUNCIL OF MINISTERS** Seventy-second Ordinary Session/ Seventh Ordinary Session of the AEC 8 July, 2000, Lomé, Togo, CM/Dec.528 Decision on the Question of Palestine.

تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط يتطلب حواراً شاملاً بين الجانبين المعنيين وتسوية سلمية يتم التوصل إليها من خلال مفاوضات مباشرة.

من خلال تتبع مؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية نرى أن للقضية الفلسطينية نصيب دوماً من قرارات المنظمة؛ رغم الفعالية المحدودة لتلك القرارات؛ إلا أنها تؤكد على دعم الدول الإفريقية للقضية الفلسطينية، فقد تقدمت بمشاريع قرارات ومبادرات تدعم الشعب الفلسطيني وتدين الانتهاكات (الإسرائيلية) في الأراضي المحتلة، وبفضل جهودها تم اعتماد قرارات داعمة للفلسطينيين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما عززت الدول الإفريقية القضية الفلسطينية من خلال الدبلوماسية واللقاءات الثنائية مع الدول الأخرى، في سبيل نشر الوعي بالقضية الفلسطينية والتأثير على المواقف الدولية من خلال المحادثات والمفاوضات وإقامة شراكات استراتيجية، إن قوة وحجم الدول الإفريقية وتمثيلاتها في المنظمات الدولية كان له دور في التأثير في الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية والعمل على تحقيق العدالة والسلام في المنطقة.

على العموم، كانت المواقف السياسية للدول الإفريقية من الصراع العربي-الصهيوني بشكل عام والنزاع الفلسطيني-(الإسرائيلي) بشكل خاص قضية قابلة للتغيير وتتأثر بالعديد من العوامل والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية.

2. النزاع الحدودي المغربي- الجزائري (حرب الرمال) 1963م:

إن جذور النزاع بين المغرب والجزائر على الحدود الجنوبية ليس وليد اليوم أو الأمس القريب، إذ يعود إلى الفترة الاستعمارية حيث كانت فرنسا قد بسطت سيطرتها على أراضي الجزائر و المغرب الأقصى، وبحسب التقسيمات الفرنسية للمناطق التي كانت تسيطر عليها ضمت فرنسا منطقتي تندوف و بشار إلى الأراضي الجزائرية في العام 1950م نظراً لأن وضع الحماية الفرنسية على المغرب كان مؤقتاً، وبعد ست سنوات حصل المغرب على استقلاله في العام 1956م، بينما كان الشعب الجزائري يخوض ثورته ضد الاستعمار الفرنسي، قدمت الحكومة المغربية مطالبها، وادعت أن المنطقتين جزءاً من المملكة المغربية، أما فرنسا فقد عرضت على الملك المغربي محمد الخامس البدء بالمفاوضات لحل المشكلة الحدودية، لكن الملك أصرّ على تأجيل الحديث بهذا الموضوع إلى ما بعد استقلال الجزائر¹⁵²، ويتضح أن هذه المناطق كانت تمثل أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة الأهمية بالنسبة للمملكة المغربية. فمن الناحية الاستراتيجية تُعتبر منطقتي تندوف و بشار منافذ على الأراضي الموريتانية التي كانت المملكة المغربية تطمح أيضاً بالسيطرة عليها، وتأتي أهميتها الاقتصادية من كونها منطقة غنية بالموارد الطبيعية وبخاصة مناجم خام الحديد¹⁵³.

بعد رحيل الملك محمد الخامس وتولي ابنه الحسن الثاني¹⁵⁴ الحكم في المغرب، قام بتوقيع اتفاق سري مع رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس¹⁵⁵ في 6 تموز 1961م، ونص الاتفاق على التزام الحكومة المغربية بتقديم المُساندة والدعم الكامل للشعب الجزائري حتى يحصل على الاستقلال

¹⁵² الجمل، وإبراهيم (2002). ص:377.

¹⁵³ العقاد (1993). ص:587.

¹⁵⁴ الحسن الثاني (1929-1999م): ولد الأمير مولاي الحسن، ابن محمد الخامس في العام 1929م، تلقى التعليم القرآني وتلقى تعليمه في جامعات الرباط والمغرب وفرنسا، حيث حصل على الماجستير في العلوم العامة، كان الحسن مستشاراً لوالده وعمل كمشريك في الانتقال من الدولة الاستعمارية الفرنسية إلى الاستقلال، في العام 1957م، أصبح الحسن رئيساً لوزراء المغرب، وعندما اعتلى العرش عام 1961م، أصبح ملكاً ورئيساً للوزراء.، Davis (2005). vol:5,p:184-185.

¹⁵⁵ فرحات عباس (1899-1985م): سياسي ورجل دولة جزائري ترأس أثناء حرب التحرير الوطني الجزائرية الحكومة المؤقتة بعد أن كان في السابق من أنصار الاندماج مع فرنسا، ولد في طاهر بمنطقة قسنطينة من عائلة برجوازية، حصل على ثقافة فرنسية، في العام 1933م كان قد أنهى دراسته الجامعية ونال إجازة في الصيدلة، في العام 1956م أعلن فرحات عباس من القاهرة عن انضمامه إلى جبهة التحرير الوطني، وفي 19 أيلول 1958م تشكلت حكومة ثورية مؤقتة في المنفى عهد إليه برئاستها، واستمر في منصبه هذا حتى 1961م، بعد الاستقلال عاد إلى الجزائر وأصبح رئيساً لأول جمعية وطنية في الجزائر المستقلة واستقال منها في العام 1963م، الكيالي (1990). ج.4. ص:493-494.

السياسي التام، والحفاظ على وحدة الأراضي الجزائرية بعيداً عن مُحاولات التجزئة التي يمارسها المستعمر الفرنسي، بالمقابل وعدت الحكومة الجزائرية المؤقتة بإيجاد حل للمشاكل الحدودية وإجراء المفاوضات لاحقاً، ولم يتم الكشف عن هذا الاتفاق حتى أيلول 1963م عندما اشتد النزاع بين الدولتين¹⁵⁶.

بدأ التوتر العلاقات بين الجانبين عندما أعلنت الجزائر استقلالها في تموز 1962م، فطالبت الحكومة المغربية بتنفيذ الاتفاقية السابقة إلا أن المواقف الجزائرية تغيرت وأعلنت الحكومة الجزائرية عن التزامها بمبدأ **المحافظة على الحدود الموروثة**¹⁵⁷ عن الاستعمار¹⁵⁸، وهذا ما جعل القوات المغربية تقوم بمهاجمة منطقتي تندوف وبشار، وأوعزت لبعض القبائل بالانضمام إلى المغرب، ونصبت الخيام بقصد السيطرة على المناطق، ورفضت القوات المغربية الانسحاب وطالبت بإجراء استفتاء بين السكان يخيرهم بين الانضمام للمغرب أو الجزائر، فما كان من السلطات الجزائرية إلا أن قامت بالرد الفوري وقمعت بالقوة المظاهرات التي قامت بها القبائل التي أذانت بالولاء للملك المغربي، ونتيجة لاشتداد التوتر بين الدولتين التقى وزير الخارجية الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة**¹⁵⁹ مع وزير الخارجية المغربي **أحمد رضا جديرة**¹⁶⁰ في مدينة وجدة المغربية، وتم الاتفاق على ضرورة تنسيق لقاء بين الملك الحسن والرئيس الجزائري أحمد بن بلة. وعلى الرغم من هذا الاتفاق فقد تجدد القتال، ووقعت الاشتباكات بين الطرفين في الأسبوع الثاني

¹⁵⁶ غالي (1987). ص: 247-248.

¹⁵⁷ **مبدأ المحافظة على الحدود الموروثة**: أحد المبادئ الراسخة في العلاقات الدولية والقانون الدولي المعاصر، ويقصد به استقرار الحدود الدولية وثباتها، وعلى الدول الحديثة الاستقلال احترام وترك الحدود الموروثة عن الاستعمار على حالتها، حيث بتطبيقه مباشرة تحصل على حدود هادئة ومضمونة، وقد انتهجت منظمة الوحدة الإفريقية هذا المبدأ منذ تأسيسها في العام 1963م، الكيالي (1990). ج: 6. ص: 18-19.

¹⁵⁸ العقاد (1993). ص: 587.

¹⁵⁹ **عبد العزيز بوتفليقة (1937-2021م)**: ولد بوتفليقة في مدينة وجدة بالمغرب، بالقرب من الحدود مع الجزائر، وانخرط في حركة استقلال الجزائر عام 1956م، وبعد انتهاء الحكم الاستعماري تولى بوتفليقة منصباً في حكومة الرئيس أحمد بن بلة، وأصبح فيما بعد وزيراً للخارجية، وفي العام 1980م أقيمت بوتفليقة بعد اتهامه بالاختلاس وذهب إلى المنفى في سويسرا، في العام 1999م، طلب كادر من القادة العسكريين والمدنيين الجزائريين من بوتفليقة الترشح للانتخابات الرئاسية، معتبرين إياه "مرشحاً توافقياً" يمكنه أن يسد الخلافات بين مختلف الفصائل في الجزائر التي كانت على خلاف منذ الاستقلال، فاز بوتفليقة في انتخابات مثيرة للجدل وأصبح أول رئيس مدني للجزائر منذ عام 1965م. (Davis (2005) vol:5,p:64.

¹⁶⁰ **أحمد رضا جديرة (1922-1995م)**: سياسي مغربي ورئيس وزراء سابق، ولد في الرباط، ودرس في فرنسا، عين وزيراً في أول حكومة مغربية، كما شغل منصب وزيراً للزراعة ثم وزيراً للداخلية والخارجية ووزيراً للتربية والتعليم، وأقيل في العام 1977م، الكيالي (1990). ج: 1، ص: 96.

من شهر تشرين الأول من العام 1963م، ثم هاجمت القوات المغربية مناطق حاسي البيضاء وتتجوب شرق تندوف في أواخر أيلول 1963م، أما القوات الجزائرية فقد حاصرت منطقة عين فجيح المغربية، وقد أسفرت تلك الصدامات عن 130 قتيل، واعتبر الملك الحسن الثاني تلك العملية بأنها اعتداء صريح من القوات الجزائرية على الأراضي المغربية. وابتداء من 14 تشرين الأول 1963م تطور الوضع إلى اشتباكات بالأسلحة الثقيلة، وأعلن الطرفان حالة النفيّر العام، ونتيجة فشل المحادثات بين الجانبين بدأت المساعي العربية والأفريقية لإيجاد حل للصراع الدائر¹⁶¹.

كانت أولى مبادرات التسوية على المستوى العربي عندما دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية لعقد دورة طارئة لمجلس الجامعة في 19 تشرين الأول 1963م، وأصدر القرار رقم 1934 الذي دعا كل من الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية إلى وقف إطلاق النار¹⁶². وفي اليوم التالي أصدر القرار رقم 1935 بإيقاف العمليات العسكرية وسحب القوات المسلحة إلى مراكزها السابقة قبل بدء المواجهات، وتألّف لجنة للوساطة من رؤساء الدول الأعضاء مع رئيس المجلس والأمين العام لاتخاذ الإجراءات المناسبة لحسم النزاع بالطرق السلمية، ولضمان سير مهمة اللجنة الذي أكد على أهمية وقف الحملات الإعلامية المتبادلة، وتقديم التسهيلات اللازمة كي تقوم اللجنة بمساعيها في أسرع وقت¹⁶³، إلا أن تلك المساعي لم تحقق غايتها المرجوة، وفشلت بعد رفض المغرب بنود المبادرة، إذ اعتبرت أن البقاع التي استولت عليها هي أراضٍ مغربية ولها أحقية البقاء فيها. وقد يكون فشل الجامعة العربية في حل ذلك النزاع العربي-الأفريقي ناتجاً عن عدم قدرتها على فرض قراراتها لأنها لا تتمتع بثقة لدى الأطراف المتنازعة، وبخاصة المملكة المغربية التي لم ترضخ لقرار الجامعة، ونتيجة فشل تلك المبادرة والمبادرات العربية الأخرى اللاحقة تم تحويل قضية النزاع المغربي-الجزائري إلى منظمة الوحدة الإفريقية، وكان على

¹⁶¹ غالي (1987). ص: 251-252، الجمل، وإبراهيم (2002). ص: 378.

¹⁶² قرارات جامعة الدول العربية، (ق1934/د40ع3-19/10/1963).

¹⁶³ قرارات جامعة الدول العربية، (ق1935/د40ع4-20/10/1963).

تلك المنظمة الناشئة أن تثبت قدراتها في حل الخلافات بالطرق السلمية، وأن تحقق الهدف الذي أنشئت لأجله، وهذا يعكس أهمية الدور الإقليمي والقاري للمنظمة في تلك المرحلة.

كانت بداية المبادرات الإفريقية عندما قام الرئيس الغاني كوامي نكروما بزيارة كل من المغرب والجزائر في 15 تشرين الأول 1963م، وكوّنه أحد رموز الوحدة الإفريقية، ويتمتع بشعبية كبيرة لدى الأوساط الإفريقية، حاول التوسط في حل النزاع لكن مبادرة الرئيس نكروما في تقريب وجهات النظر بين الجانبين باءت بالفشل لإصرار كلا الطرفين على مطالبهما¹⁶⁴، ثم تواصلت الجهود الإفريقية بعد مقترح الإمبراطور الأثيوبي هيلاسيلاسي الأول بعقد دورة طارئة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية التي كان يرأسها حينها، ولكن الجانب المغربي رفض هذا المقترح وبقي متمسكاً بوجهة نظره، فقرر العاهل الأثيوبي عقد اجتماع للتوسط من أجل حل النزاع، واختيرت مدينة باماكو عاصمة مالي مكاناً لانعقاد المؤتمر. وبحضور كل من الرئيس الجزائري بن بلة والملك المغربي الحسن الثاني ورئيس مالي موديبو كيتا تم عقد المؤتمر في 29 تشرين الأول 1963م، وتوصل الاجتماع إلى قرار إيقاف إطلاق النار بين الجانبين في 2 تشرين الثاني، وتحديد منطقة منزوعة السلاح، بالإضافة إلى تعيين مراقبين من البلدين لضمان السلام في هذه المنطقة، وتشكيل لجنة خاصة من وزراء خارجية منظمة الوحدة الإفريقية لدراسة مشكلة الحدود وتقديم المقترحات لحلها.

رغم الاتفاق إلا أن الاشتباكات المسلحة لم تتوقف بين البلدين عندما سيطرت القوات المغربية على منطقة عين فجيح مرة أخرى، ورفضت الانسحاب من حاسي بيضاء وتتجوب¹⁶⁵، وكان نتيجة عودة المواجهات أن قرر مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية عقد دورة استثنائية في 15 تشرين الثاني 1963م لمناقشة مشكلة الحدود، واستمع هذا المجلس إلى وجهات نظر كلا الطرفين المتنازعين، وتم الاتفاق أخيراً على إنشاء لجنة خاصة لفض النزاع بين الدولتين تتكون من سبع دول "أثيوبيا-ساحل العاج-مالي-السنغال-السودان-تنزانيا". اجتمعت اللجنة الخاصة في أبيدجان بين

¹⁶⁴ غالي (1987). ص:254.

¹⁶⁵ Gibson (1974).p:132.

2-16 كانون الأول 1963م، ثم اجتمعت مرة ثانية في باماكو بين 24-27 كانون الثاني 1964م، واستطاعت اللجنة أن تفرض إيقاف إطلاق النار بين الجانبين، في تلك الأثناء ، وخلال مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة حدث لقاء مباشر بين الرئيس بن بلة والملك الحسن الثاني، وعلى أثر ذلك اللقاء أبرم اتفاق جديد بينهما في 20 شباط 1964م، وتم إنهاء القتال وانسحبت القوات من حول الحدود المشتركة إلى بُعد 7 كيلومتر من المواقع المحتلة، وتم إعادة الأسرى من كلا الجانبين الجزائري والمغربي¹⁶⁶، كما عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة دورته العادية في لاغوس 1964م، وأعلن عن توصياته بشأن التنسيق والتعاون بين اللجنة التي أنشئت في باماكو، واللجنة الخاصة بوقف إطلاق النار، وأشاد المجلس بالجهود التي بذلها الرئيس بن بلة والملك الحسن الثاني في حل الخلاف¹⁶⁷.

نلاحظ أن الأطراف المتنازعة قد فضلت حل النزاع في إطار أفريقي أكثر من حله في إطار الجامعة العربية ربما لأن الجو السياسي داخل المنظمة الإفريقية أكثر ملائمة وموضوعية في تسوية النزاع، فقد تكون الدول الأفريقية أكثر قدرة على فهم التحديات والديناميكيات الإقليمية في القارة الإفريقية، ولا شك أن عدم لجوء الطرفين إلى الأمم المتحدة قد ساهم بشكل إيجابي على جهود منظمة الوحدة الإفريقية في الوساطة، رغم أنها لم تتمكن من حل النزاع بشكل نهائي، مما يمكن اعتباره نقطة سلبية في دورها.

ظلت العلاقات فاترة بين الجانبين يشوبها بعض الصدامات؛ حتى دارت محادثات على هامش أعمال القمة الإفريقية التاسعة في الرباط في العام 1967م بين الرئيس الجزائري **هواري بومدين**¹⁶⁸ وملك المغرب الحسن الثاني، وانتهت بتوقيع معاهدة تضامن وتعاون في إفران في 15 كانون الثاني 1969م، التي أكدت حق كل بلد في احترام سيادة الآخر وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والتزام البلدين بحل

¹⁶⁶ غالي (1987). ص: 256-259.

¹⁶⁷ الدورة العادية الثانية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في لاغوس، 24-29 شباط 1964 المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص: 26-33.

¹⁶⁸ **هواري بومدين (1932-1978م):** ولد محمد بن إبراهيم بن خروبة، كما كان اسمه عند ولادته، في بلدة صغيرة شرقي الجزائر، وتلقى تعليمه في المدارس الفرنسية والإسلامية، وفي العام 1952م هرب إلى تونس ومصر لتجنب الخدمة في الجيش الفرنسي، وأثناء وجوده في مصر، انضم إلى حركة استقلال الجزائر بقيادة أحمد بن بلة، بعد اعتماد اسم هواري بومدين، انضم إلى جبهة التحرير الوطني، وتلقى تدريباً عسكرياً، كان جندياً وقائداً بالقطرة، ارتقى بسرعة في الجيش الثوري، وبحلول العام 1960م أصبح رئيساً لهيئة أركانه العامة، ومع فوز بن بلة في الانتخابات، أصبح بومدين وزيراً للدفاع في حكومة الجزائر المستقلة حديثاً، سيطر بومدين على الحكومة في انقلاب في 19 حزيران 1965م، (Davis (2005). vol:5,p:63.

النزاعات بينهما بطرق سلمية ودبلوماسية، والتعهد بتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي، وإنشاء لجنة مشتركة لمتابعة تطبيق أحكام المعاهدة¹⁶⁹، وعليه أغلق ملف النزاع الحدودي الجزائري -المغربي، ومع مرور الزمن لم يكن لهذه المعاهدة تأثير كبير في تطور العلاقات بين البلدين.

3. قضية الصحراء الغربية وجبهة البوليساريو:

شكلت الصحراء الغربية منطقة جغرافية استراتيجية مهمة، تربط بين أوروبا وإفريقيا على طريق القوافل التجارية في المحيط الأطلسي، وقد شهدت هذه المنطقة اهتماماً كبيراً من الدول الاستعمارية، خاصة إسبانيا، التي سعت للسيطرة على ثرواتها كونها إحدى المناطق الغنية بالفوسفات. وحتى العام 1884م، ووفقاً لتقسيمات مؤتمر برلين، أُلحقت الصحراء الغربية رسمياً بالإمبراطورية الإسبانية، ثم نزلت القوات الإسبانية على سواحل المحيط الأطلسي، واحتلت المناطق الرئيسية في الصحراء، "الساقية الحمراء" و "وادي الذهب"، ثم أعلنت إسبانيا أن الصحراء الغربية هي مقاطعة إسبانية من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، وأصبحت تُعرف باسم "الصحراء الإسبانية".

أكدت منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها دعمها لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بما يتعلق بتصفية الاستعمار، وخلال العام 1966م، تقدمت المغرب بطلب مساعدة إلى منظمة الوحدة الإفريقية دعماً لمطالبها في الصحراء الغربية، وبهذا الصدد أصدرت المنظمة القرار رقم 82 بالتحريض الفوري لكافة الأقاليم الإفريقية الخاضعة لسيطرة الاستعمار الإسباني¹⁷⁰، وعلى الرغم من هذا الموقف فإن الوضع لم يتغير في المنطقة حتى العام 1972م حيث أصدر مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الإفريقية القرار 272 بتضامن المجلس مع شعب الصحراء التي تحت السيطرة الإسبانية، وإلزام إسبانيا على منح

¹⁶⁹ الجمل، وإبراهيم (2002). ص:380.

¹⁷⁰ الدورة العادية السابعة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا، 31 تشرين الأول - 4 تشرين الثاني 1966 المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص 90-96"

سكان الصحراء حرية تقرير المصير وتنظيم استفتاء في أقرب وقت¹⁷¹. وفي خضم تلك الأحداث قامت الحركة الوطنية في الصحراء الغربية بتشكيل جبهتها الشعبية ضد الوجود الإسباني لتتحول إلى منظمة مسلحة تحت اسم "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)"¹⁷²، وهنا أخذ كل من المغرب وموريتانيا بالمطالبة بضم الإقليم المجاور لها من الصحراء الغربية إلى سيادتها، واعتباره جزءاً لا يتجزأ من أرضها. وبرزت جبهة البوليساريو كحركة تحررية تطالب بتأسيس دولتها المستقلة وهكذا تحول الصراع في الصحراء الغربية من تصفية للاستعمار الإسباني إلى نزاع بين الدول الأفريقية.

شنت الجبهة الشعبية هجمات عديدة على القوات الإسبانية مما جعل القوات تتسحب تدريجياً من الأراضي الصحراوية، بينما أصدر الملك المغربي الحسن الثاني أوامره بالدخول إلى الأراضي الصحراوية وتنظيم ما أسماه بـ "المسيرة الخضراء" والتي ضمت 350 ألف مغربي، واستطاعوا السيطرة على منطقة الساقية الحمراء، في حين كانت موريتانيا قد استولت على الجزء الجنوبي "وادي الذهب" من الصحراء الغربية، وفي 26 شباط 1976م أتمت إسبانيا انسحابها من الصحراء الغربية، أما جبهة البوليساريو فقد أعلنت في اليوم التالي عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على الأراضي التي تسيطر عليها، فما كان من المملكة المغربية إلا أن هددت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع كل من يعترف بالجمهورية الصحراوية، وعندما اعترفت الجزائر بها أعلنت المملكة المغربية وموريتانيا قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر والانسحاب من أعمال القمة الإفريقية وحالت الخلافات دون اتخاذ موقف نهائي¹⁷³. وعلى مستوى مجلس رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية فقد عقد اجتماعاً في جزيرة موريشيوس (وسط المحيط الهندي) في الفترة من 2-6 تموز 1976م، بشأن عقد دورة غير عادية تُدعى فيه جميع الأطراف المعنية بما فيها شعب

¹⁷¹ الدورة العادية التاسعة عشرة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في الرباط، 5-12 حزيران 1972 المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983"، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص 215-237

¹⁷² الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو): حركة الشعب الصحراوي في الصحراء الغربية، عُرِفَت أجزاء من الصحراء الغربية باسم المستعمرات الإسبانية الساحلية في الساقية الحمراء ووادي الذهب، خلال الفترة الاستعمارية، عانى الصحراويون الذين يعيشون في الجزء الغربي من الصحراء من الحكم الفرنسي والإسباني، وفي العام 1958م، عندما اجتاحت الحركات القومية القارة الأفريقية، هزمت عملية عسكرية إسبانية فرنسية مشتركة الجيش الصحراوي لكن المقاومة ولدت من جديد بعد عشر سنوات تحت اسم حركة تحرير الصحراء بقيادة محمد سيدي إبراهيم

البصري، Davis (2005). vol:5,p:344.

¹⁷³ العقاد (1993). ص:556-557.

الصحراء الغربية لإيجاد حل عادل للقضية وحسن الجوار تماشياً مع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة¹⁷⁴. ويلاحظ عند تحليل مواقف وقرارات منظمة الوحدة الإفريقية قبل العام 1976م أن القرارات الإفريقية كانت تتسم بعدم الدقة وتحديد الموقف حيال القضية، وكانت تبحث فيها بشكل هامشي وتصدر قراراتها بتحفظ بناءً على قرارات وتوصيات الأمم المتحدة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، فبعض الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية يمكن أن يكون لديها علاقات وثيقة مع أحد أطراف النزاع، مما يؤثر على موقفها ويجعلها تتبنى مواقف متناقضة. وأيضاً قد تكون هناك ضغوط سياسية أو اقتصادية تمنع بعض دول منظمة الوحدة الإفريقية من اتخاذ مواقف صارمة تجاه القضية. ولعل عدم وجود توافق داخلي داخل منظمة الوحدة الإفريقية بشأن كيفية التعامل مع قضية الصحراء الغربية، أدى إلى تباين في المواقف والتصريحات بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ضعف التنسيق والتواصل بين دول منظمة الوحدة الإفريقية بشأن كيفية التعامل مع قضية الصحراء الغربية، مما أدى إلى تناقض في المواقف المعلنة نتيجة العجز التنظيمي في منظمة الوحدة الإفريقية، وخلاصة القول فإن كل ما ذكر كان له دوره في عدم وضع حل لقضية الصحراء الغربية.

مع إعلان جبهة البوليساريو عن تأسيس الجمهورية الصحراوية يلاحظ تبدل موقف المنظمة، فخلال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد في الخرطوم عام 1978م، أكد المجتمعون على ضرورة تمكين الشعب الصحراوي من الاستقلال وممارسة حقوقه المشروعة، ولكن الموقف المغربي كان عكس ذلك، فقد رأت المغرب أن جبهة البوليساريو لا تمثل جبهة تحرير حقيقية، ونتيجة لذلك توتر الموقف بين الوفد الصحراوي والمغرب، على أثره تم تشكيل لجنة من خمس رؤساء لدول أفريقية برئاسة الرئيس السوداني **جعفر النميري**¹⁷⁵ لتقوم بدراسة ملف الصحراء الغربية، ثم أصدرت

¹⁷⁴ الدورة العادية الثالثة عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في بورت لويس، 2 - 6 تموز 1976، المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص 406 - 409".

¹⁷⁵ **جعفر النميري (1930-2009م)**: قائد عسكري ورئيس جمهورية السودان (1971-1985م) تخرج النميري من الكلية العسكرية السودانية عام 1952م، وخضع لمزيد من التدريب العسكري في مصر، أصبح النميري شخصية رئيسية في الاضطرابات السياسية التي اجتاحت البلاد في السنوات التي أعقبت الاستقلال عن الحكم الاستعماري، تولى النميري قيادة حامية عسكرية في جنوب السودان، شارك أيضاً في عدد من محاولات الانقلاب، ونجح أخيراً في الإطاحة بالرئيس إسماعيل الأزهر في العام 1969م، وفي أعقاب الانقلاب، أصبح النميري رئيساً للدولة، حضر الأحزاب السياسية وحل البرلمان قبل أن يتم طرده من منصبه في العام

قراراتها بضرورة وقف إطلاق النار في الصحراء وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره¹⁷⁶، وبصدور القرار 114 عن الدورة السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد في مونروفيا عاصمة ليبيريا 1979م، قرر المجتمعون وقف إطلاق النار، والعمل على إعداد استفتاء شعبي يتمكن الشعب الصحراوي من خلاله تقرير مصيره، واختيار أحد الخيارين: الاستقلال التام أو الإبقاء على الوضع الراهن، وعقد اجتماع يشمل كافة الأطراف المعنية بما في ذلك ممثل الصحراء الغربية، لكن المغرب رد بعنف على قرارات المؤتمر وتصريحاته التي سبقت انعقاده¹⁷⁷. غير أن هذا الموقف تغير فيما بعد، عندما تعهد الملك الحسن الثاني في قمة نيروبي 1981م بقبول إجراء استفتاء لإتاحة الفرصة لشعب الصحراء كي يمارس حقه في تقرير مصيره أما البقاء مع المغرب أو الانفصال وإنشاء لجنة تنفيذية لضمان وقف إطلاق النار¹⁷⁸، وبناء على ما سبق أصدرت المنظمة في 11 حزيران 1983م اللائحة 104، والتي صاغتها كل من أثيوبيا والسنغال وموريتانيا وتم قبولها بالإجماع، حيث شكلت هذه اللائحة القاعدة التي انطلق منها مخطط السلام الأممي الأفريقي، حيث دعت اللائحة طرفي النزاع للدخول في مفاوضات مباشرة للوصول إلى وقف إطلاق النار كشرط ضروري لتنظيم استفتاء نزيه، وأن يكون هذا الاستفتاء تحت إشراف منظمتي

1971م، بسبب الانتفاضة العسكرية الشيوعية، أعيد النميري إلى السلطة في وقت لاحق من ذلك العام وتم انتخابه بسهولة للرئاسة، Davis (2005). vol:5,p:320.

¹⁷⁶ الدورة العادية الخامسة عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في الخرطوم، 18 - 22 يولييه 1978، المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص 512 - 517".

¹⁷⁷ الدورة العادية السادسة عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في مونروفيا، ليبيريا، 17 - 20 تموز 1979، المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص 576 - 583.

¹⁷⁸ الدورة العادية الثامنة عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في نيروبي، كينيا، 24 - 27 حزيران 1981، المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص 708 - 710.

الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية، ويطالب هذا القرار الأمم المتحدة بإرسال قوة حفظ سلام للإقليم قبل إجراء الاستفتاء المزمع إجرأه في كانون الأول 1983م¹⁷⁹.

أعلنت منظمة الوحدة الإفريقية عن قبولها لعضوية الجمهورية الصحراوية بقيادة البوليساريو، وخلال انعقاد مؤتمر القمة الأفريقية في أديس أبابا في 12 تشرين الثاني 1984م حضر ممثل جبهة البوليساريو الاجتماع، مما جعل الوفد المغربي والدول المؤيدة للمغرب، والتي بلغ عددها 18 دولة: "السنغال، ساحل العاج، الكاميرون، زائير، جمهورية أفريقيا الوسطى، السودان، غينيا، النيجر، تونس، جيبوتي، الصومال، غامبيا، جزر القمر، موريشيوس، غينيا الاستوائية، الغابون، ليبيريا، فولتا العليا" تتسحب من أعمال المؤتمر، ومن الجدير بالملاحظة أن اعتراف المنظمة الإفريقية بالجمهورية الصحراوية لم يكن بدافع التصعيد السياسي، بل كان يهدف إلى دعم حل سلمي وشرعي للنزاع في الصحراء الغربية¹⁸⁰.

لقد أظهرت قضية الصحراء الغربية القدرة المحدودة لمنظمة الوحدة الإفريقية في اتخاذ قرارات حاسمة بسبب تباين وجهات النظر بين دول المنظمة بشأن القضية الصحراوية، مما جعل من الصعب التوافق على قرارات موحدة، بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك صعوبات في التوافق بين الدول الأعضاء بسبب الصراعات والمصالح المتناقضة، مما أدى إلى تعثر عملية اتخاذ القرارات الحاسمة في قضية الصحراء الغربية.

¹⁷⁹ الدورة العادية التاسعة عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا، أثيوبيا، 6 - 12 حزيران 1983، المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص 728 - 742.

¹⁸⁰ الدورة العادية العشرين لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا، أثيوبيا، 13 - 15 تشرين الثاني 1984، المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص 728 - 742.

واستناداً إلى ما سبق نلاحظ أن انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية جاء بعد اعتراف المنظمة بعضوية الجمهورية الصحراوية، رغم أن الجمهورية لا تتمتع بالسيادة الكاملة على أراضيها، وهذا ما يتعارض مع ميثاق أديس أبابا 1963م؛ ولعل ذلك بسبب الضغوط التي مارسها بعض الدول المؤيدة لاستقلال الجمهورية الصحراوية كالجماهيرية الليبية التي بقيت مصرة على حق الشعب الصحراوي بتقرير مصيره، ويوضح لنا الجدول الآتي الدول الإفريقية التي اعترفت بالجمهورية الصحراوية منذ العام 1976م وحتى العام 1985م:

جدول رقم (6): الدول الإفريقية التي اعترفت بالجمهورية الصحراوية منذ العام 1976م وحتى

العام 1985م:

الدولة	تاريخ الاعتراف
مدغشقر	1976/2/28م
بوروندي	1976/3/1م
الجزائر	1976/3/6م
بنين	1976/3/11م
أنغولا	1976/3/11م
موزمبيق	1976/3/13م
غينيا بيساو	1976/3/15م
توغو	1976/3/17م
رواندا	1976/4/1م
سيشل	1977/10/25م
الكونغو	1978/7/3م

غينيا الاستوائية	1978/11/3م
تنزانيا	1978/11/9م
أثيوبيا	1979/2/24م
الرأس الأخضر	1979/6/4م
غانا	1979/8/24م
أوغندا	1979/9/16م
ليسوتو	1979/10/9م
زامبيا	1979/10/12م
سيراليون	1980/3/27م
ليبيا	1980/4/28م
بوتسوانا	1980/5/14م
زيمبابوي	1980/6/3م
تشاد	1980/7/4م
مالي	1980/7/4م
موريشيوس	1982/7/1م
موريتانيا	1984/2/27م
بوركينا فاسو	1984/3/4م
نيجيريا	1984/11/11م
ليبيريا	1985/7/31م

المصدر:

وتم في الفترة الممتدة ما بين 20 تشرين الثاني 1987م و 9 كانون الأول 1987م إرسال لجنة تقنية مشتركة مؤلفة من منظمتي الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية برئاسة الأمين العام المساعد المكلف بالقضايا السياسية الخاصة بالأمم المتحدة، وذلك من أجل الحصول على المعلومات الضرورية لتطبيق قرار وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء، وتكاثفت هذه الجهود سنة 1988م من أجل تقريب وجهات نظر الطرفين، حيث تم اقتراح مبادرة سلام تتضمن وقف إطلاق النار وإجراء استفتاء تقرير المصير، وقد قدم هذا الاقتراح خلال اجتماعات منفصلة بين طرفي النزاع وطالبوا الطرفان بالتعبير عن قبولهما لهذا المقترح قبل 1 أيلول 1988م. وفعلاً تم قبول المقترحات في 30 آب 1988م كأساس لتسوية النزاع القائم، وأصدرت الجمعية العامة القرار 690 في 29 نيسان 1991م، الذي عكس مساعي المجتمع الدولي في إيجاد حل سلمي وعادل للنزاع في الصحراء الغربية، كما عكس التزام الأمم المتحدة بدعم حقوق الشعب الصحراوي في تقرير مصيرهم بحرية واستقلالية، مع التأكيد على ضرورة وضع برنامج تنفيذي لوقف إطلاق النار وإطلاق سراح السجناء وتخفيض عدد القوات المغربية بالإقليم خلال 11 أسبوعاً من تاريخ صدور القرار. كما ظهر التزام الأمم المتحدة بتنظيم استفتاء لتحديد مستقبل الصحراء الغربية والإشراف عليه، وتحديد هوية الصحراويين المؤهلين للتصويت في الاستفتاء وتسجيل الناخبين، وهذا يعتبر شرطاً أساسياً للتوصل إلى تسوية نهائية للنزاع، كما أظهر القرار رغبة المجتمع الدولي في إقامة إدارة أممية مؤقتة للإقليم بهدف تسهيل عملية التصويت وضمان إجراءاتها بشكل شفاف وعادل¹⁸¹.

وبمصادقة مجلس الأمن على القرار 690 الذي يحمل في طياته العناصر السالفة الذكر تكون منظمة الوحدة الإفريقية قد نقلت القضية وبشكل نهائي إلى منظمة الأمم المتحدة، وذلك يعني أن المنظمة الإقليمية قد قررت تحويل مسؤولية التعامل مع هذه القضية وإيجاد حل لها إلى المجتمع الدولي والمنظمة الدولية الأكثر تأثيراً على المستوى العالمي، وهذا يعكس استحقاق هذه القضية للانتباه والتدخل الدولي،

¹⁸¹ United Nations, S/RES/690 (1991), 29 April 1991.

ويُعزز فرص التصعيد والحلول الدبلوماسية الشاملة، فمن خلال نقل القضية إلى الأمم المتحدة، يصبح من الممكن توجيه ضغوط دولية أكبر على الأطراف المعنية لإيجاد حل سلمي وعادل للصراع أو المشكلة المطروحة، وبالنسبة للصحراء الغربية، نقلت منظمة الوحدة الأفريقية قضية تقرير مصير الشعب الصحراوي إلى الأمم المتحدة من أجل تسهيل عملية استفتاء شامل وعادل يحدد مستقبل الإقليم بشكل دائم.

4. الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى) 1980-1988م:

بدأت الحرب العراقية-الإيرانية على أثر التوترات التي حصلت نتيجة قيام القوات العسكرية الإيرانية بهجمات واعتداءات متكررة على البلدات والمدن الحدودية، ومنع البواخر البحرية العراقية والأجنبية من المرور في شط العرب، وأسرها عدداً من عسكر الحدود العراقي، كانت ذروة الاعتداءات في تموز 1980م، التي أصبحت شبه يومية وهددت الآلاف من الأهالي والمدنيين، ونتيجة لذلك لجأت الحكومة العراقية إلى تقديم مذكرات احتجاج للعديد من المنظمات الإقليمية والدولية، لكن إيران لم تتوقف عن القصف بل أعلنت النفي العام في 4 أيلول 1980م، وأغلقت الملاحة الجوية كما عززت قواتها العسكرية على الحدود العراقية، على أثر ذلك اعتبرت الحكومة العراقية بأن ذلك إنذار بالحرب، وقام الرئيس صدام حسين¹⁸² في 17 أيلول 1980م بإلغاء اتفاقية الجزائر¹⁸³ الموقعة بين الطرفين العراقي والإيراني في العام 1975م، وأعلن أن مياه شط العرب مياه إقليمية عراقية، وقد دمر القصف الإيراني العديد من المنشآت النفطية العراقية والمراكز العسكرية والأمنية، وأمام ذلك الوضع قامت القوات العراقية بتوجيه ضربتها الأولى ضد إيران في 22

¹⁸² صدام حسين (1937-2006م): نائب الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي ورئيس الجمهورية العراقية، منذ 16 تموز 1979 أعلن الرئيس احمد حسن البكر تنحيه عن المنصب القيادي الأول في العراق لصالح نائبه صدام حسين في مبادرة فريدة من نوعها، وبعد ان برهن صدام كفاءته الفعلية وقرته على قيادة الحزب والدولة، حكم عليه بالإعدام عام 2006م. الكيالي (1990). ج: 3، ص: 627-630.

¹⁸³ اتفاقية الجزائر: وقعت في 6 آذار 1975 تمكنت إيران من خلالها نيلها نصف شط العرب، لكنها لم تسلم الأراضي العراقية التي كان من المقترض تسليمها، واستمرت تلك المسألة موضع نقاش الحكومتين حتى سقوط حكم الشاه في إيران وقامت الجمهورية الإسلامية التي لم ترجع أيضاً تلك الأراضي، بل ناصبت الحكم القائم في العراق العداء، وبذلك خرقت مرتين الامر الذي حدا بالعراق القوي هذه المرة الى ان يلغي هو ايضاً تلك الاتفاقية، الكيالي (1990). ص: 4، ج: 64.

أيلول 1980م معلنةً بذلك بداية الحرب التي استمرت لثمانى سنوات حتى آب 1988م، وأسفرت عن ملايين القتلى¹⁸⁴، وانتهت بإصدار مجلس الأمن للقرار 598 بوقف إطلاق النار بين الطرفين وانسحاب القوات المسلحة الإيرانية من الأراضي العراقية، وإرسال فريق من مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من وقف إطلاق النار والانسحاب وتأكيدهما والإشراف عليهما¹⁸⁵.

شكلت عضوية بعض الدول الإفريقية في مجلس الأمن دعماً إيجابياً للقرارات المتعلقة بالنزاع العراقي-الإيراني، وأكد الموقف الإفريقي أن الحل الأمثل للتسوية هو وقف إطلاق النار والحفاظ على الأمن والسلام لكلا الدولتين، وفي العام 1981م ترأس الرئيس الغيني أحمد سيكوتوري لجنة المساعي الحميدة التي ضمت السنغال وغينيا وغامبيا وبنغلادش وتركيا والباكستان وماليزيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد فشلت تلك المساعي في إيجاد حل للنزاع العراقي-الإيراني، وعندما صدر قرار مجلس الأمن 598 الأنف الذكر أيدت منظمة الوحدة الإفريقية ذلك القرار، ودعت كل من العراق وإيران إلى وقف إطلاق النار وإنهاء القتال¹⁸⁶.

لم يكن لمنظمة الوحدة الإفريقية دور مباشر في إنهاء الحرب العراقية-الإيرانية، وذلك لأن الحرب كانت تجري خارج نطاق القارة الأفريقية، بدلاً من ذلك، كانت الجهود الرئيسية لإنهاء الحرب تتم من خلال وساطة دول أخرى مثل: الكويت والسعودية والجزائر، وقد انعكس موقف منظمة الوحدة الإفريقية من الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينيات بشكل سلبي على العلاقات العربية-الإفريقية، حيث كانت العديد من دول المنظمة تدعم إيران في الصراع، بينما كانت دول عربية أخرى تدعم العراق، هذا الانقسام في المواقف كان له أثر سلبي على العلاقات بين الدول العربية والدول الإفريقية، وبشكل عام، يمكن القول إن موقف منظمة الوحدة الإفريقية من الحرب العراقية-الإيرانية لم يكن إيجابياً على العلاقات العربية-الإفريقية، بل كان سلبياً نتيجة للتباين في المواقف والتحالفات في ذلك الصراع.

¹⁸⁴ طوالبه (1984). ص: 49-78-79.

¹⁸⁵ **United Nations**, S/RES/598 (1987), 20 July 1987.

¹⁸⁶ مهدي (2014). ص: 110-111.

5. الحرب العراقية- الكويتية (حرب الخليج الثانية) 1990-1991م:

تعود جذور النزاع الحدودي بين العراق والكويت إلى الثلاثينيات من القرن الماضي، فبعد استقلال العراق، طلبت بريطانيا ترسيم الحدود مع الكويت للانضمام إلى عصبة الأمم في العام 1932م، لكن قيام الحرب العالمية الثانية، جعل كلا البلدين تحت الحماية البريطانية، استقلت الكويت عن بريطانيا في العام 1961م، وبعد أسبوع واحد من ذلك، طالب الرئيس العراقي حينها **عبد الكريم قاسم**¹⁸⁷ بضم الكويت بحجة أنها كانت تابعة لولاية البصرة خلال الحكم العثماني، وأنها جزء من العراق تم فصله خلال الاستعمار البريطاني، ومع ذلك فشلت محاولاته ولم يتم ضم الكويت إلى العراق¹⁸⁸.

بقيت مسألة الحدود العراقية-الكويتية حبراً على ورق حتى 1989م، وقد تعززت العلاقات بين البلدين خلال الحرب العراقية-الإيرانية من خلال الدعم المالي والاقتصادي الذي قدمته دول الخليج العربي للعراق منذ بداية الحرب وحتى نهايتها 1988م، لكن بؤادر الأزمة بدأت تظهر من جديد عندما صرح الرئيس العراقي صدام حسين أن الشعب العراقي تحمل مأساة الحرب دفاعاً عن الأمة العربية، ويجب على الكويت والدول الخليجية الأخرى اعتبار جميع الديون المترتبة على العراق بمثابة منح ومساعدات، وكانت تلك إحدى المحاولات لإنقاذ الوضع الاقتصادي المتدهور في العراق جراء الخسائر التي تكبدها خلال الحرب مع إيران، واتهمت الحكومة العراقية كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة برفع نسبة إنتاج النفط. وكان الجزء الأكبر في الإنتاج الكويتي الذي تجاوز حصة "**الأوبك**"¹⁸⁹، وبدأت الأحداث تتصاعد

¹⁸⁷ **عبد الكريم قاسم (1914-1963م):** عسكري ورجل دولة عراقي ولد في بغداد من أب عربي وأم كردية والتحق بالأكاديمية العسكرية 1932م، وبنكية الأركان 1940م وشارك في حرب فلسطين 1948، وانضم إلى تنظيم الضباط الأحرار وأشرف بالتعاون مع زميله عبد السلام عارف على تخطيط وتنفيذ ثورة 14 تموز 1958م التي قضت على النظام الملكي، وأصبح بعد نجاح الثورة قائداً عاماً للقوات المسلحة ورئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، تمت الإطاحة في حكمه في 8 شباط 1963م وتقديمه للمحكمة العسكرية قضت بإعدامه، الكيالي (1990). ج:3، ص:842-843.

¹⁸⁸ الجمالي (1992). ص:9-10-13.

¹⁸⁹ **الأوبك:** منظمة البلدان المصدرة للنفط أعلن عن تأسيسها في بغداد عام 1960م، واختيرت جنيف مقراً لها، وكانت تضم إضافة إلى العراق: الكويت، السعودية، إيران، فنزويلا، وهم الأعضاء المؤسسون ثم انضمت إليها بعد ذلك قطر وليبيا وإندونيسيا، أبو ظبي، الجزائر، نيجيريا، الأكوادور، الغابون، كان تأسيس المنظمة رداً جماعياً من البلدان المنتجة على تخفيض أسعار النفط الخام بعد أن لجأت الشركات إلى تخفيض هذه الأسعار عدة مرات خلال فترة قصيرة، مما أدى إلى إلحاق خسائر فادحة بالبلدان المنتجة، الكيالي (1990). ج:1، ص:379-380.

من قبل النظام العراقي، ووجهت الاتهامات للكويت بقيامها بأعمال تنقيب غير مرخصة في حقل الرميلة النفطي الواقع على الحدود بين العراق والكويت¹⁹⁰.

يمكن القول إن العلاقات العراقية-الكويتية شهدت مراحل عدة من التوتر منذ أن استقلت الكويت وحتى نشوب الأزمة التي انتهت بالاجتياح العراقي للأراضي الكويتية في 2 آب 1990م وبقيت القوات العراقية في الكويت لمدة ستة أشهر، واستطاعت العمليات التي سميت بـ "عاصفة الصحراء" إخراج القوات العراقية من الكويت بالقوة بعد تدمير قوته العسكرية في 28 شباط 1991م.

وبدورها سارعت منظمة الوحدة الإفريقية بإصدار بيان طالبت فيه العراق بالانسحاب وعودة الشرعية لنظام الحكم الكويتي، وتسوية النزاع بالطرق السلمية بهدف الحفاظ على السلام في المنطقة¹⁹¹، كما وافقت الدول الإفريقية الأعضاء في مجلس الأمن على القرار 660 المتضمن فرض الحظر العسكري على العراق والقرار 661 بفرض عقوبات اقتصادية على العراق والقرار 687 المتعلق بالعمليات العسكرية لتحرير الكويت¹⁹²، وقد عكس هذا البيان موقفاً قوياً من قبل الدول الأفريقية ومنظمة الوحدة الإفريقية تجاه الأزمة الخليجية، كما أظهر هذا الموقف التضامن مع الكويت والدعوة إلى حل سلمي للنزاع، كما أن الدعم للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن فرض الحظر العسكري والعقوبات الاقتصادية على العراق يظهر تبني الموقف الدولي تجاه الأزمة.

إن هذه المواقف عكست التزام الدول الأفريقية بالسلام والأمن الدوليين، مما يشير إلى أنها تدعم الحلول السلمية والدبلوماسية للنزاعات الدولية، كما عكست أيضاً التأكيد على أهمية احترام الشرعية الدولية وحقوق الدول في المنطقة. أما حكومة الغابون فقد أصدرت بياناً عبرت فيه عن رغبتها في ضرورة إنهاء حرب الخليج وعودة الشرعية الدولية إلى الكويت، وأدانست دخول العراق إليها، وحذرت من تصاعد الأزمة

¹⁹⁰ الحمد (1995). ص: 100-101.

¹⁹¹ بيان منظمة الوحدة الإفريقية الصادر في 2 آب 1990 في شأن إدانة الغزو العراقي للكويت.

¹⁹² مهدي (2014). ص: 112.

إذا لم تتدخل منظمة الأمم المتحدة، وطالبت بإيقاف إطلاق النار والبدء بالمشاورات من أجل تسوية النزاع سلمياً¹⁹³.

وقد رأت حكومة الجمهورية الشعبية الأنجولية في البيان الذي أصدرته في 7 آب 1990م أن الاجتياح العراقي للكويت يعد خرقاً لميثاق الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، ودعت المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود والتفاوض لإعادة السلام وتسوية النزاع¹⁹⁴.

إن تصريحات منظمة الوحدة الإفريقية والدول الأفريقية بشكل عام تعكس التضامن مع الكويت، وتأييد الحلول السلمية للأزمة الخليجية التي ستؤثر إيجاباً على العلاقات العربية-الأفريقية، بالتالي فإن هذا الموقف يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الثقة والتفاهم بين الدول العربية والدول الأفريقية، ويعزز التعاون في مجالات مختلفة مثل التجارة والاستثمار والتنمية، على الجانب الآخر، وقد يكون لهذا الموقف تأثير سلبي على بعض العلاقات الثنائية بين بعض الدول العربية والدول الأفريقية التي تدعم العراق في الأزمة الخليجية.

من خلال ما تقدم نجد أن الدول الإفريقية قد نأت بنفسها عن الدخول المباشر في حرب الخليج كأحد أطراف النزاع ولم تشارك في العمليات العسكرية، وأن الدور الأفريقي في حرب الخليج الثانية لم تمثله منظمة الوحدة الإفريقية بقدر ما مثله الموقف الفردي للدول الإفريقية، وذلك لأن هذا النزاع لم يحظ على اهتمام المنظمة كونه نزاع عربي-عربي.

¹⁹³ بيان حكومة الغابون، الصادر في 2 آب 1990 في شأن إدانة الغزو العراقي للكويت.

¹⁹⁴ بيان الحكومة الأنجولية، الصادر في 7 آب 1990 في شأن الغزو العراقي للكويت.

6. الحرب الأهلية في الصومال 1991م:

قُسمت الصومال في أعقاب الحرب العالمية الثانية 1939-1945م إلى محميتين الأولى بريطانية والأخرى إيطالية، وفي العام 1960م أعلنت الصومال استقلالها رسمياً، وأصبح **عبد الرشيد علي شار ماركي**¹⁹⁵ أول رئيس حكومة للصومال المستقلة، وبعد اغتيال الرئيس شار ماركي أواخر عام 1969م، حدث انقلاب عسكري تولى على أثره **محمد سياد بري**¹⁹⁶ رئاسة الصومال، استمرت الصراعات القبلية والخلافات العشائرية نتيجة للآثار التي خلفها الاستعمار، وأتهم النظام بتحيزه لبعض القبائل، مما أدى إلى تدهور الحالة الاقتصادية والسياسية في البلاد، وقد فشلت حكومة سياد بري في قمع الحركات الثورية التي قادها **المؤتمر الصومالي الموحد**¹⁹⁷، ونجحت في إسقاطه عن رئاسة الصومال، لكن الخلافات حالت بين أعضاء المؤتمر الصومالي وانقسم إلى جناحين أحدهما بقيادة علي مهدي محمد، والآخر بقيادة الجنرال **محمد فرح عيديد**¹⁹⁸، الذي رفض بدوره اختيار علي مهدي

¹⁹⁵ **عبد الرشيد علي شار ماركي (1919-1969م):** الرئيس السابق لجمهورية الصومال، وفي عام 1944 عندما تولت بريطانيا إدارة الصومال اشتغل موظفاً حكومياً بهذه الإدارة، وانتخب عضواً في الجمعية التشريعية الصومالية عام 1959، واختير أول رئيس لحكومة الصومال عقب استقلاله في تموز 1960م حتى عام 1964م ثم انتخب رئيساً لجمهورية الصومال عام 1967م، وانتهج سياسة حسن الجوار مع الدول المجاورة كينيا وأثيوبيا، اغتيل في 15 تشرين الأول 1969م، الكيالي (1990). ج:3، ص:833-834.

¹⁹⁶ **محمد سياد بري (1919-1995م):** عسكري وسياسي صومالي، وصل إلى رأس السلطة على أثر الانقلاب العسكري في تشرين الأول 1969م فكان رئيس المجلس الثوري الأعلى حتى حله عام 1976، حيث تم تأسيس الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي، وانتخب أميناً عاماً له، إلى جانب كونه رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء، تركزت سياسته الخارجية في بدايتها على صداقة متينة مع الاتحاد السوفيتي، تعرض في عام 1986 لحادث سيارة نقل على أثره إلى السعودية للعلاج، وقد أدى هذا الحادث إلى جعل الصراع على السلطة يحتدم بشكل سافر، الكيالي (1990). ج:6، ص:87-88.

¹⁹⁷ **المؤتمر الصومالي الموحد:** هو تنظيم سياسي عسكري لقبيلة الهوية الصومالية بكل فروعها، تزعمه الجنرال محمد فرح عيديد استولى المؤتمر على العاصمة مقديشو في كانون الثاني 1991م وأعلن عن تعيين علي مهدي محمد رئيساً مؤقتاً للبلاد، وعندما بدأ النزاع على السلطة بدأت قوات المؤتمر الصومالي في مواجهات مسلحة مع قبيلة الدارود التي ينتمي إليها الرئيس سياد بري، وحصلت مذابح عشوائية وعمت العاصمة فوضى عارمة، ولم يستطع المؤتمر أن يكبح جماح الحرب، فحولت من حرب للسيطرة على الحكم إلى حرب قبلية، Davis (2005). vol:5,p:13.

¹⁹⁸ **محمد فرح عيديد (1934-1996م):** قائد عسكري صومالي، كان والده زعيم عشيرة صغيرة من حبر جدير، وهي عشيرة فرعية من قبيلة الهاوية، انضم عيديد إلى رابطة الشباب الصومالي وتم تجنيده لاحقاً في قوات الدرك الإيطالية الاستعمارية، تلقى المزيد من التدريب في الاتحاد السوفيتي وعاد إلى وطنه ليكون زعيماً قومياً صومالياً عندما نالت الصومال استقلالها في العام 1960م، وفي الثمانينيات، حارب عيديد وتحالفه الوطني الصومالي ضد محمد سياد بري مما أدى في نهاية المطاف إلى طرد الأخير من البلاد لتمهيد الطريق لصعود عيديد إلى السلطة، وفي العام 1995م، أعلن نفسه رئيساً للصومال، قُتل عيديد في 2 آب 1996م على يد المنافس علي مهدي محمد، Davis (2005). vol:5,p:13.

رئيساً للبلاد¹⁹⁹، ولهذا السبب اشتعلت الحرب الأهلية في العاصمة مقديشو بين مؤيدي عيديد ومؤيدي مهدي محمد، وأدت تلك الحرب إلى وقوع أكثر من 60 ألف جريح و5000 قتيل من الضحايا²⁰⁰.

كان لمنظمة الوحدة الإفريقية دور ضعيف في بداية النزاع اقتصر على الدعوة إلى حقن الدماء والحفاظ على سلامة ووحدة أراضي الصومال، ولكن حدثت تطورات على مستوى مجلس وزراء المنظمة خلال الدورة العادية السادسة والخمسين المنعقدة في داكار عام 1992م، أعرب المجلس عن أسفه تجاه المعاناة الإنسانية الحاصلة في الصومال نتيجة الحرب المستمرة، وأثنى على الجهود التي تبذلها كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي لتحقيق الصلح بين الفصائل المتحاربة، ودعا كافة الفصائل الصومالية إلى الالتزام بوقف إطلاق النار وتحمل مسؤوليتها من خلال العمل على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في أقرب وقت ممكن، وطالب من مكتب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بذل الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن صيغة مناسبة لتحقيق المصالحة والسلام في الصومال؛ وحث الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية على العمل بالتعاون الوثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 733 برمته؛ وأعرب عن امتنانه للدول والمنظمات الدولية التي تقدم المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين²⁰¹.

يعتبر مؤتمر سودري واحد من أهم المؤتمرات التي عقدت لإيجاد حلول للمشكلة الصومالية، حضره ممثلون عن 26 فصيلاً صومالياً، باستثناء فصيل المؤتمر الصومالي الذي تزعمه حسين عيديد الذي تولى الرئاسة بعد مقتل والده في إحدى المعارك، تلقت عملية سودري دعماً كبيراً من منظمة الوحدة الإفريقية، حيث رحب مؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة باتفاقية سودري وأعربوا

¹⁹⁹ الجمل، وإبراهيم (2002). ص: 411-412.

²⁰⁰ الدناوي (2015). ص: 91.

²⁰¹ **COUNCIL OF MINISTERS**, Fifty-sixth Ordinary Session 22 – 28 June, 1992, Dakar, Senegal, CM/Res.1388 (LVI) Resolution on the Situation in Somalia.

عن دعمهم للعملية، وباعتبار مصر رئيسة المنظمة الإفريقية منذ العام 1992م، دعا وزير الخارجية المصري خمسة رؤساء لمجلس الإنقاذ الوطني، تم تشكيلهم وفقاً لاتفاق سودري من فصائل أخرى غير تلك المنظمة تحت راية حسين عيديد، وأجريت المحادثات في القاهرة وحتى نهاية أيار 1997م، ونجحت المبادرة المصرية بعقد اتفاق بين حسين عيديد وعلي مهدي محمد، وكانت أهم النقاط التي تضمنتها الاتفاقية، والمعروفة باسم "اتفاقية القاهرة"، توحيد العاصمة مقديشو وإزالة "الخط الأخضر" الذي يفصلها، وفتح الميناء والمطار؛ واستطاعت اتفاقية القاهرة جمع جميع الفصائل الصومالية في القاهرة²⁰²، وأصدرت منظمة الوحدة الإفريقية بياناً صحفياً رحبت فيه بالاتفاق، وأعربت فيه عن أملها في أن يواصل القادة والسياسيون الصوماليون عملية السلام المشتركة، وأصدر رئيس منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك، روبرت موغابي²⁰³ بياناً صحفياً أكد فيه توقيع اتفاقية القاهرة، خاصة وأن كل هذه الجهود تمت بمباركة وإشراف منظمة الوحدة الإفريقية²⁰⁴. وكان من المفترض أن يتم عقد مؤتمر آخر في مدينة بيدوا (وسط جنوبي الصومال) خلال شهر شباط من عام 1998م لتأسيس الحكومة الانتقالية للصومال والاتفاق بين حسين عيديد وعلي مهدي محمد إلا أن ذلك المؤتمر لم يبصر النور، واستمرت الأوضاع مضطربة في الصومال دون أن تحرز المبادرات أي تقدم ملموس²⁰⁵.

يمكن القول إن منظمة الوحدة الإفريقية عانت من صعوبة كبيرة في تحقيق السلام والاستقرار في الصومال، فالصومال كانت تشهد صراعات عنيفة بين الفصائل المتنافسة وتدخلات خارجية متعددة، مما جعل عملية التوصل إلى اتفاق سلام أمر صعب للغاية، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك

²⁰² الجمل، وإبراهيم (2002). ص: 412-413.

²⁰³ روبرت موغابي (1924-2019م): أول رئيس لحكومة زيمبابوي المستقلة ولد روبرت غابرييل موغابي عام 1924م تلقى تعليمه في البداية في المدارس التبشيرية، وأكمل تعليمه الثانوي والمبكر في الكلية من خلال المراسلة ليتأهل في العام 1941م كمدرس في مدرسة ثانوية، بعد التدرّس لبضع سنوات التحق بكلية فورت هير في جنوب أفريقيا، حيث تخرج بدرجة البكالوريوس في اللغة الإنجليزية والتاريخ في العام 1951م، عاد موغابي إلى مسقط رأسه عام 1960م التحق بالحزب الديمقراطي القومي، والتي أصبحت فيما بعد حركة (اتحاد شعب زيمبابوي الإفريقي) وفاز بالانتخابات وترأس موغابي أول حكومة لبلاده في 4 آذار 1980م، Davis (2005). vol:5,p:293.

²⁰⁴ عبيد (2002). ص: 214.

²⁰⁵ النداهي (2015). ص: 97.

تحديات كبيرة تواجه جهود منظمة الوحدة الإفريقية في الصومال مثل: الفقر، الجفاف وانعدام الأمن، مما جعل من الصعب على هذه المنظمة تحقيق التغيير المطلوب بشكل فعال.

وقد أثر موقف منظمة الوحدة الإفريقية تجاه حرب الصومال الأهلية بشكل مباشر على العلاقات العربية- الإفريقية، فالصومال تقع في منطقة تشهد تدخلات من دول عربية مختلفة، وبالتالي كانت الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق السلام في الصومال لها تأثير كبير على العلاقات بين الدول العربية والأفريقية، على سبيل المثال قدمت دول عربية مساعدات إنسانية ومالية للصومال خلال الفترة التي شهدت فيها البلاد صراعات وأزمات، وفي بعض الأحيان شاركت دول عربية في جهود السلام والتوسط لحل النزاعات في الصومال، مع ذلك فإن بعض الجهود الإقليمية والدولية قد تسبب في تصاعد التوترات بين الدول العربية والأفريقية خاصة إذا كانت هناك اختلافات في المصالح حول القضايا السياسية والاقتصادية التي تحكم الطرفين.

خاتمة:

مثلت منظمة الوحدة الإفريقية طموحات الشعوب الإفريقية في بناء الكيان الموحد والمستقل الذي جمعهم طوال أربعة عقود، وكما غيرها من المنظمات الدولية قامت المنظمة بتنظيم لقاءاتها الدورية واجتماعاتها السنوية، وشكلت المجالس المختلفة، كما أنشئت عدة لجان في اختصاصات عديدة، وعاشت المنظمة أطواراً مختلفة من النجاح تارةً إلى الإخفاق تارةً، وتشعبت القضايا التي طُرحت في أروقتها؛ منها ما كان يتعلق بالتحرك من المستعمر؛ ومنها ما كان يتعلق بالشؤون الإفريقية وسبل تطوير بلدانها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً؛ ومنها ما ناقش موضوعات خارج بوتقة القارة من خلال ترك المساهمة والرأي تجاه القضايا الدولية المعاصرة لفترة تواجد المنظمة، وبناءً على ما تم دراسته حول منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في تطوير العلاقات العربية-الإفريقية خلال الفترة من العام 1963م وحتى العام 2002م، تمكنت الدراسة من الوصول إلى عدة نتائج:

على الصعيد السياسي:

- (1) واجه تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية مجموعة من الصعوبات تمثلت بالانقسام في الآراء والتنافس بين الزعماء الأفارقة على زعامة القارة، كما كانت هناك صراعات إقليمية جعلت من الصعب تحقيق الوحدة، ولا يمكن إغفال دور القوى الغربية التي كانت تهدف إلى تقسيم الدول الإفريقية وعرقلة عملية الوحدة والتضامن.
- (2) تأثرت العلاقات العربية-الإفريقية بعد تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية بالظروف والتطورات الإقليمية والدولية، وقد واجهت تلك العلاقات تحديات وصعوبات أثرت سلباً على مستوى التعاون نتيجة تفاوت المصالح السياسية والانقسامات الإيديولوجية.
- (3) بالرغم من انتهاء الحكم الاستعماري في المنطقتين العربية والإفريقية، وتمتع معظم الدول بالاستقلال والعضوية في المنظمات الإقليمية والدولية، إلا أن هناك حالة من التبعية للإدارة الاستعمارية لم تنته في بعض الدول العربية والإفريقية، ومن ذلك منطقتي سبتة ومليلة في المغرب، وجزير مايوت في جزر القمر.

(4) خشيت منظمة الوحدة الإفريقية من الدول العربية أن تجر صراعاتها إلى الساحة الإفريقية، وهذا ما سبب تردداً واضحاً لدى الدول الإفريقية خلال مسيرة التعاون العربي-الإفريقي، وذلك كي لا تتصرف بهذه الصراعات عن الاهتمام بمشكلات القارة الإفريقية.

(5) كانت مواقف الدول الإفريقية تجاه (إسرائيل) متنوعة وغير موحدة، فمنها من قدم الدعم للقضية الفلسطينية وعارض سياسات (إسرائيل) واحتلالها للأراضي الفلسطينية، ومع ذلك كان هناك بعض الدول الإفريقية التي قامت بتطبيع العلاقات مع (إسرائيل)، وخاصة بعد انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة في العام 1949م حيث بدأت بعض الدول الإفريقية بتوقيع الاتفاقيات التجارية والاقتصادية معها، وهذا أدى إلى تراجع العلاقات العربية-الإفريقية.

(6) أدى تطبيع العلاقات بين مصر و(إسرائيل) إلى انقسام الصف العربي وتشتته، وهذا أثر على مواقف الدول الإفريقية تجاه القضية الفلسطينية كَوْن مصر كانت من أوائل الدول التي دعمت فكرة الوحدة الإفريقية، ما ترك أثراً سلبياً على العلاقات العربية-الإفريقية وتطورها في مجمل النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، فأصبحت بعض الدول الإفريقية تتلقى الدعم الاقتصادي من (إسرائيل) مقابل تقديمها الدعم السياسي لإسرائيل في المحافل الدولية.

(7) إن التوغل (الإسرائيلي) في القارة الإفريقية يهدد وبشكل مباشر الأمن القومي العربي.

(8) استطاعت منظمة الوحدة الإفريقية الاستفادة من جميع الظروف التي أحاطت بالاشتباك المسلح بين الجزائر والمغرب لتثبت وجودها، وتفرضه على الرأي العام الإفريقي والدولي، وعلى ذلك فإن المنظمة نجحت في تسويته.

(9) بالرغم من تعاون منظمة الوحدة الإفريقية مع هيئة الأمم المتحدة حول قضية الصحراء الغربية والتوصل إلى اتفاق بين طرفي النزاع، وإجراء استفتاء لتقرير المصير في العام 1991م، إلا أن النزاع لم ينته، حتى وصل مسار التسوية إلى طريق مسدود، ولم تنجح منظمة الوحدة الإفريقية في إنهاء النزاع.

(10) إن الدارس لموقف منظمة الوحدة الإفريقية من الحرب الأهلية في الصومال في العام 1991م، يجد أن المنظمة لم تكن ترغب في إنهاء حالة الحرب في الصومال، ربما يُعود ذلك إلى التأثير الأثيوبي على قرارات منظمة الوحدة الإفريقية، حيث أن إثيوبيا لها أطماع قديمة في الصومال حول إقليم أوجادين، وليس من صالحها أن تستعيد الصومال عافيتها حتى لا تسترجع مطالبتها في الإقليم.

(11) وضعت منظمة الوحدة الإفريقية مجموعة من المعايير تجاه مواقفها من القضايا العربية التي تمت دراستها في البحث، فاختلعت مستويات اهتماماتها بالقضايا على حسب الأطراف المتنازعة، ففي حال وجود طرف عربي-إفريقي في النزاع فإن المنظمة تضع كل دعمها تجاه تلك الدولة ليس لأنها دولة عربية بل لأنها دولة إفريقية أولاً، على عكس اهتمامها في حال كان أحد طرفي النزاع عربي-آسيوي.

(12) عانت المنظمة من الضعف في الهيكل التنظيمي وصعوبة في اتخاذ قرارات فعالة، وفشلت في حل الصراعات والنزاعات بين الدول الإفريقية، واقتصر دورها على عقد المؤتمرات وإصدار القرارات والتتديد وتشكيل اللجان المؤقتة، كما أن اهتمامها بالقضايا العربية الشرق أوسطية كان ثانوياً وضئيلاً، فلم نجد لها أي دور فعال في حل أزمات الخليج العربي مثلاً.

على الصعيد الاقتصادي:

(1) أظهرت الدراسة أن منظمة الوحدة الإفريقية قدمت دعماً ملموساً للعديد من البلدان الإفريقية والعربية لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم الاقتصادي، كما ساهمت في تعزيز التعاون الثنائي بينهم في مجالات متعددة كالتعليم والصحة والبنية التحتية.

(2) كان لمنظمة الوحدة الإفريقية دور رئيس في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية والدول الإفريقية، كما قدمت المنظمة الدعم والمساعدة للدول الإفريقية في تطوير قطاعاتها الاقتصادية، ونظمت المؤتمرات والمعارض الاقتصادية لتعزيز التبادل التجاري، وتشجيع الاستثمار بين الدول العربية والإفريقية.

(3) أظهرت الدراسة أن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والإفريقية تطور بشكل إيجابي خلال هذه الفترة، حيث ازداد حجم التجارة بين البلدين، وازدادت الاستثمارات العربية في القارة الإفريقية، مما أسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة.

(4) تُعثر أداء مؤسسات التعاون العربي-الإفريقي بسبب عدم التفاهم على أساليب التعاون، وعدم انتظام اجتماعات المجالس المشتركة.

(5) تُعاني معظم دول الإفريقية من نقص البنى التحتية الأساسية كالطرق، والموانئ، والشبكات الكهربائية، مما يعيق التجارة والاستثمار، ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، كما تواجه العديد من الدول الإفريقية نقصاً في الموارد البشرية المؤهلة والمدربة مما يقلل قدرتها على الابتكار والتنمية.

(6) تواجه الدول الإفريقية تحديات كبيرة نتيجة للتغيرات المناخية مثل: الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستوى سطح البحر، مما يؤثر على الزراعة والإنتاج الغذائي.

على الصعيد الثقافي:

(1) تمتلك العلاقات العربية-الإفريقية تاريخاً مشتركاً طويلاً، حيث تمتد العلاقات لقرون عديدة منذ القدم، وتشارك فيها العديد من القيم والتقاليد، وقد ساعد انتشار الإسلام على تعميق الروابط بين العرب والأفارقة.

(2) ساهمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تعزيز التعاون الثقافي والتعليمي بين الدول العربية والأفريقية، حيث نُظمت برامج للتبادل الثقافي والتعليمي بين الطلبة العرب والأفارقة، فقد تم تنظيم عدة فعاليات ثقافية مشتركة؛ كالمعارض الفنية، والمهرجانات الثقافية، والمؤتمرات الأدبية، كما قدمت الدول العربية المساعدة في تطوير مناهج التعليم وتبادل الخبرات في مجال التعليم.

(3) قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بدعم التعليم والثقافة للدول الأعضاء، من خلال تنظيم برامج تبادل ثقافي للطلاب والمتعلمين، وتوفير منح دراسية للطلاب الأفارقة في الجامعات العربية، وتطوير المناهج الدراسية لتشمل الثقافة العربية والأفريقية.

(4) ساهمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في حماية التراث الثقافي المشترك بين العرب والأفارقة، من خلال تصنيف المواقع التاريخية والثقافية كتراث عالمي للإنسانية، وحمايته من التدهور.

(5) تحمل الثقافة في القارة الأفريقية مجموعة من السلبيات، ففي بعض المجتمعات الإفريقية تسود العادات والتقاليد القديمة بشكل قوي مما يعيق الحركة الثقافية والعلمية، كما تعاني القارة من النقص في الوعي والثقافة لدى الأفراد نتيجة الفقر والجهل.

بناءً على هذه النتائج يُظهر البحث أهمية تعزيز التعاون والحوار بين الدول العربية والإفريقية، وضرورة استكشاف سبل تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات، كما يشير إلى أهمية مواجهة التحديات والصعوبات التي قد تعترض طريق تطوير العلاقات بين الجانبين، والسعي لإيجاد حلول مستدامة لهذه المشكلات، إن نجاح تلك الجهود يتطلب التزاماً جاداً من قبل جميع الأطراف المعنية، وإرادة قوية لتحقيق التغيير المطلوب نحو علاقات أكثر تطوراً واستقراراً بين الدول العربية والإفريقية، كما يمكن تقديم بعض التوصيات والمقترحات ضمن هذا السياق:

(1) يجب على المهتمين بدراسة العلاقات الدولية نفي مفهوم غربة العلاقات العربية-الإفريقية، وذلك لأن هناك جزء كبير من الدول العربية هي أيضاً دول إفريقية، إن نفي هذا المفهوم سوف يؤدي إلى رفع سوية العلاقات بين الجانبين، وخلق كتلة دولية موحدة وقادرة على مواجهة الأحداث السياسية الدولية بقوة.

(2) تفعيل أجهزة التعاون العربي-الإفريقي ضمن الاتحاد الإفريقي الجديد وجامعة الدول العربية، وعدم إخضاع تلك العلاقات للخلافات الإقليمية أو الدولية.

(3) يمكن توسيع الدراسة لتشمل حالات دولية أخرى لفهم أفضل لكيفية تأثير منظمات إقليمية مثل منظمة الوحدة الإفريقية على تطوير العلاقات بين الثقافات المختلفة.

(4) إجراء دراسة موسعة لتحليل التأثير الاقتصادي بين العرب والأفارقة، وكيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين الظروف الاقتصادية بين الجانبين.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- (1) البرناوي، سالم. (2005). استراتيجية التعاون العربي الأفريقي 1967-1986. ط:1. بنغازي: ليبيا. المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص:367.
- (2) البرناوي، سالم. (2005). العلاقات العربية-الأفريقية دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية. ط:1. طرابلس: ليبيا. أكاديمية الدراسات العليا، ص:375.
- (3) بغدادي، عبد السلام. (2013). البعد الإيجابي في العلاقات العربية الأفريقية والتعددية الأثنية كرابط ثقافي. ط:1. بيروت: لبنان. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص:237.
- (4) بكاي، منصف. (2017). دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها. د.ط. دار الأمة للنشر، ص:283.
- (5) جريس، غيثان. (2007). دراسات في تاريخ إفريقيا والجزيرة العربية خلال العصور الإسلامية. ط:1. جازان: السعودية. منشورات نادي جازان الأدبي، ص:208.
- (6) الجمالي، محمد فاضل. (1992). مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة. القاهرة: مصر. مكتبة مدبولي، ص:161.
- (7) الجمل، شوقي، وإبراهيم، عبد الله. (2002). تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر. ط:2. الرياض: السعودية. دار الزهراء للنشر والتوزيع، ص:461.
- (8) حافظ، صلاح الدين. (1982). صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص:201.
- (9) الحسن، يوسف. (1982). التعاون العربي الأفريقي الإمارات العربية المتحدة نموذج عربي للتضامن والتنمية. ط:1. بيروت: لبنان. دار الوحدة.304.
- (10) الدقاق، محمد السعيد. (د.ت). التنظيم الدولي. الإسكندرية: مصر. الدار الجامعية، ص:519.

- (11) الدوري، تقي الدين عارف، والدجيلي، خولة. (2014). تاريخ المسلمين في إفريقيا. (ط:1). أبو ظبي: الإمارات. دار الكتب الوطنية، ص:464.
- (12) دياب، سماح. (2017). ملامح من الثقافة الأفريقية. القاهرة: مصر. الدار للنشر والتوزيع، ص:300.
- (13) رجب، يحيى حلمي. (1976). الرابطه بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية دراسة قانونية سياسية. القاهرة: مصر. دار الفكر العربي، ص:689.
- (14) رفاعي، عبد العزيز (1970). مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال. ط:1. القاهرة: مصر. مكتبة القاهرة الحديثة، ص: 340.
- (15) رفاعي، عبد العزيز. (د.ت). تطور العلاقات العربية الأفريقية. القاهرة: مصر. الدار القومية للطباعة والنشر. ص:48.
- (16) سعودي، محمد عبد الغني. (1980). قضايا إفريقيا. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص:247.
- (17) شعبان، مفيد محمود. (1978). المنظمات الدولية. ط:4. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية، ص:604.
- (18) الشكري، علي يوسف. (2004). المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة. (د.م). إيتراك للنشر والتوزيع. ص:313.
- (19) صالح محمد حبيب وبهلوان، سمر. (1998). دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية. دمشق: سورية. منشورات جامعة دمشق. مطبعة الداودي. ص:608.
- (20) الصالحي، عبد الرحمن وآخرون (1992). التعاون العربي الإفريقي الواقع الراهن وآفاق المستقبل. ط:1. مركز دراسات العالم الإسلامي، ص:327.
- (21) طوالة، حسن. (1984). مناقشة في النزاع العراقي الإيراني. القاهرة: مصر. مكتبة مدبولي. ص:180.

- (22) عبد الرازق، عادل (2007). إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي. القاهرة: مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص:491.
- (23) عبيد، ربيع عبد العاطي. (2002). دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض النزاعات. د.ط. القاهرة: مصر. دار القومية العربية للثقافة والطباعة والنشر. ص:343.
- (24) عرفة، عبد السلام. (1998). المنظمات الدولية والإقليمية. طرابلس: ليبيا. دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان. ص:732.
- (25) العطار، حسن. (1970). المنظمات الدولية. ط:1. بغداد: العراق. مطبعة شفيق. ص:396.
- (26) العقاد، صلاح. (1993)، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر. ط:6. القاهرة: مصر، مكتبة الأنجلو المصرية. ص:608.
- (27) العيدروس، محمد حسن. (د. ت). السلطان سعيد والعلاقات العربية الأفريقية. ط:1. أبو ظبي: الإمارات. دار المتنبى للطباعة والنشر. ص: 102.
- (28) أبو العينين، محمود. (2002)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2001-2002. القاهرة: مصر. جامعة القاهرة. معهد البحوث والدراسات الافريقية. ص:400.
- (29) العيني، هبة، وكافي، مصطفى، ورسلان، خالد. (2016). المنظمات الدولية والإقليمية. ط:1. عمان: الأردن. دار الحامد للنشر والتوزيع. ص:328.
- (30) غالي، بطرس. (د. ت). منظمة الوحدة الإفريقية. القاهرة: مصر. مكتبة الأنجلو المصرية. ص:250.
- (31) غالي، بطرس. (1987)، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية. القاهرة: مصر، مكتبة الأنجلو المصرية. ص:575.
- (32) فايق، محمد. (1982). عبد الناصر والثورة الافريقية. ط:2. القاهرة: مصر. دار المستقبل العربي. ص:198.

- (33) الكوت، بشير. (2004). الوحدة الأفريقية في القرن العشرين. ط:1. ليبيا. المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. ص:162.
- (34) محروس، اسماعيل حلمي. (2004). تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر من الكشف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية. الإسكندرية: مصر. مؤسسة شباب الجامعة. ج:2. ص:851.
- (35) مهدي، محمد عاشور. (2014). العلاقات الخليجية الإفريقية الواقع وآفاق المستقبل. ط:3. أبو ظبي: الإمارات. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ص:193.
- (36) الندوي، مهند. (2015). الاتحاد الأفريقي وتسوية المنازعات دراسة حالة الصومال. ط:1، القاهرة: مصر. العربي للنشر والتوزيع. ص:286.
- (37) هريدي، فرغلي. (2008). تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر الكشف-الاستعمار-الاستقلال. ط:1. الإسكندرية: مصر. العلم والإيمان للنشر والتوزيع. ص:368.
- (38) يونس، محمد المبروك. (1988). تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية 1952-1977م. ط:1. (د.ن.). ص:320.

المراجع الأجنبية المترجمة:

- (1) دالارا، أ. (2001). نشأة التيار الأفريقي الجذور الكاريبية والأمريكية والإفريقية في القرن التاسع عشر. ترجمة: هيثم اللمع. ليبيا. دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان. ص:431.
- (2) كي زيربو، ج. (1994). تاريخ افريقيا السوداء. ترجمة: يوسف شلب الشام. دمشق. منشورات وزارة الثقافة. ج:2. ص:1229.
- (3) مادهو باننيكار، ك. (د. ت). الثورة في إفريقيا. ترجمة: رفائيل جرجس. مراجعة: محمد محمود الصياد. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر. ص:244.

الموسوعات العربية:

(1) أحمد، مصطفى. عثمان، حسام الدين. (2004). الموسوعة الجغرافية. (ط:1). القاهرة: مصر. دار العلوم للنشر والتوزيع. ج:4. ص:223.

(2) الكيالي. عبد الوهاب (1990). موسوعة السياسة. لبنان. مؤسسة العرب للدراسات والنشر. ج:1-2-3-4-5-6-7.

وقائع الندوات:

(1) حسن، يوسف فضل. (1983). الجنود التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية. ندوة العرب وأفريقيا. عمان: الأردن. ص: 823.

(2) حسن، يوسف فضل. (2013). بعض ملامح الروابط التاريخية بين الجزيرة العربية والقرن الإفريقي منذ فجر التاريخ وحتى مطلع القرن التاسع عشر. ندوة العرب والقرن الإفريقي جدلية الحوار والانتماء. ط:1. بيروت: لبنان. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص:847.

(3) الحمد، تركي. (1995). الغزو الأسباب الموضوعية والمبررات الإيديولوجية. ندوة الغزو العراقي للكويت المقدمات الوقائع وردود الفعل والتداعيات. الكويت. عالم المعرفة. ص:797.

(4) الصالحي، عبد الرحمن (1987). الدول العربية في منظمة الوحدة الإفريقية. ندوة العرب في إفريقيا الجنود التاريخية والواقع المعاصر. القاهرة: مصر. دار الثقافة العربية. ص:698.

(5) القرعي، أحمد يوسف. (1983)، حيز الاهتمام العربي الفعلي بإفريقيا. ندوة العرب وأفريقيا. عمان: الأردن. ص: 823.

(6) كنعان، طاهر حمدي. (1983)، البعد الاقتصادي للعلاقات العربية-الإفريقية المعاصرة، ندوة العرب وأفريقيا. عمان: الأردن. ص: 823.

(7) موسى، عز الدين عمر. (1983)، الإسلام وإفريقيا. ندوة العرب وأفريقيا. عمان: الأردن. ص: 823.

(8) نافعة، حسن. (1987). الحوار العربي-الأفريقي من أين وإلى أين؟ ندوة العرب في افريقيا الجذور التاريخية والواقع المعاصر. القاهرة: مصر. دار الثقافة العربية. ص: 698.

المقالات العربية:

(1) أنبار، أفرايم. (1996، تشرين الأول)، التفكير الاستراتيجي (الإسرائيلي) الجديد. مجلة شؤون الأوسط، بيروت: لبنان، ع: 57.

(2) دياب، أحمد ابراهيم. (1989، آذار). افريقيا بين المفاهيم الحضارية والممارسات العنصرية. مجلة دراسات إفريقية. ع: 4. الخرطوم: السودان. المركز الإسلامي الإفريقي.

(3) كعدان، صباح. (2002 أيلول/كانون الأول). واقع العلاقات الثقافية العربية-الإفريقية 1977-2000. مجلة الدراسات التاريخية. ع: 79-80. دمشق: الجمهورية العربية السورية. جامعة دمشق.

(4) المبارك، أحمد. (2005، كانون الثاني). العلاقات العربية الإفريقية. مجلة المستقبل العربي. ع: 311.

القرارات والوثائق العربية:

(1) ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط1985.

(2) مهام الأمانة العامة ونظامها الداخلي، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط1985.

(3) بروتوكول لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط1985.

(4) الدورة العادية الأولى لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، القاهرة 21 حزيران 1964، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط1985.

- (5) الدورة العادية الثالثة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية، القاهرة 13-17 حزيران 1964، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985.
- (6) الدورة العادية الرابعة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في كينشاسا، 11-14 سبتمبر 1967، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985.
- (7) الدورة العادية الخامسة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر، 13-16 سبتمبر 1968، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985.
- (8) الدورة العادية الثامنة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا، 21-23 حزيران 1971، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985.
- (9) الدورة العادية التاسعة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في الرباط، 12-15 حزيران 1972، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985.
- (10) الدورة العادية العاشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا، 27-28 أيار 1973، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985.
- (11) الدورة الغير عادية الثامنة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا، 19-21 تشرين الثاني 1973، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985.

- (12) الدورة العادية الثلاثون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في طرابلس، 20-28 شباط 1978، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985.
- (13) الدورة العادية الحادية والثلاثون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في الخرطوم، 7-18 تموز 1978، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985.
- (14) الدورة العادية السادسة عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في مونروفيا، 17-20 تموز 1979، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985.
- (15) قرارات مؤتمرات القمة وبياناتها. مؤتمر القمة العربية السادس. ق ق 48/6، الجزائر 26-28 تشرين الثاني 1973. العربية
- (16) قرارات مؤتمرات القمة العربية وبياناتها. مؤتمر القمة العربية السابع. ق ق 70/7، الرباط 29 تشرين الأول 1974.
- (17) الدورة العادية الثالثة والعشرون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في مقديشو، 6-11 حزيران 1974، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية -1963، 1983، وزارة الخارجية جمهورية مصر العربية، ط 1985.
- (18) خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا 1980 - 2000، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، 1985.
- (19) ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة (حزيران 2016)، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

- (20) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947-1974. (1993). ط:3. بيروت: لبنان. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مج 1.
- (21) قرارات جامعة الدول العربية، (ق 3115 د/61 ج/3-28/3/1974).
- (22) قرارات جامعة الدول العربية، (ق 3242 د/63 ج/4-26/4/1975).
- (23) قرارات جامعة الدول العربية، (ق 4550 د/85 ج/4-27/3/1986).
- (24) قرارات جامعة الدول العربية، (ق 4563 د/85 ج/4-27/3/1986).
- (25) القرار رقم 3379، الدورة 30 بتاريخ 10 تشرين الثاني 1975، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1975-1981. (1994). ط:1. بيروت: لبنان. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مج 2.
- (26) القرار رقم 2254، الدورة الاستثنائية الطارئة بتاريخ 14 تموز 1967، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947-1974. (1993). ط:3. بيروت: لبنان. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مج 1.
- (27) القرار رقم 338، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947-1974. (1993). ط:3. بيروت: لبنان. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مج 1.
- (28) القرار رقم 478، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1975-1981. (1994). ط:1. بيروت: لبنان. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مج 2.
- (29) مؤتمر القمة الإسلامي الثالث في مكة المكرمة، القرارات السياسية، القرار 3/6 س (ق أ)، منظمة المؤتمر الإسلامي، بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية 1969-1981.
- (30) بيان منظمة الوحدة الإفريقية الصادر في 2 آب 1990 في شأن إدانة الغزو العراقي للكويت.
- (31) بيان حكومة الغابون، الصادر في 2 آب 1990 في شأن إدانة الغزو العراقي للكويت.
- (32) بيان الحكومة الأنجولية، الصادر في 7 آب 1990 في شأن الغزو العراقي للكويت.

- (33) الدورة العادية السابعة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا، 31 تشرين الأول - 4 تشرين الثاني 1966 المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985.
- (34) الدورة العادية التاسعة عشرة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في الرباط، 5 - 12 حزيران 1972 المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985.
- (35) الدورة العادية الثالثة عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في بورت لويس، 2 - 6 تموز 1976، المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985.
- (36) الدورة العادية الخامسة عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في الخرطوم، 18 - 22 يولييه 1978، المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985.
- (37) الدورة العادية الثامنة عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في نيروبي، كينيا، 24 - 27 حزيران 1981، المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985.
- (38) الدورة العادية التاسعة عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا، أثيوبيا، 6 - 12 حزيران 1983، المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985.
- (39) الدورة العادية العشرين لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا، أثيوبيا، 13 - 15 تشرين الثاني 1984، المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963 - 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985.

(40) الدورة العادية الثانية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في لاغوس، 24-29 شباط 1964 المصدر:
"قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية،
ط 1985.

(41) قرارات جامعة الدول العربية، (ق1934/د ع40/ج3-19/10/1963).

(42) قرارات جامعة الدول العربية، (ق1935/د ع40/ج4-20/10/1963).

المراجع الأجنبية:

- 1) Červenka, Z. (1977), The Unfinished Quest for Unity Africa and the OAU, London: British, Julian Friedman publishers. P:251.
- 2) Gibson, M. (1974), The Organization of African unity and peace keeping, Pennsylvania, Army war college Carlisle barracks. p:250.
- 3) Joel, P. (1992), Israel and Africa: The Problematic Friendship, London, The British Academic Press. p:210.
- 4) Nash, k. (2021). African peace. ed:1. manchester:londen .Manchester university press.p:663.
- 5) Nkrumah, K. (1963). African must unite. New York. Frederick Prager. P:230.
- 6) Oded, A. (1987), Africa and The Middle East Conflict, Boulder: Colorado, Lynne Rienner Publishers.p:235.
- 7) Quandt.W. (1977), American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, Berkeley: University of California Press.p:352.

الموسوعات الأجنبية:

- 1) Davis, H. (2005), Encyclopedia of African History and Culture, New York, Library of congress cataloging in publication Data, Vol 4- 5.

المقالات الأجنبية:

- 1) Anatol, L (April 2002), **The United State, Russia and The International Affairs**, vol:78, No:2.
- 2) El mallakh, Ragaei. (1965, October), Kuwaiti Aid to Africa, **The Journal of modern African Studies**, Vol:3, No:3, P: 439-441, Cambridge University Press.

القرارات والوثائق الأجنبية:

- 1) **ASSEMBLY OF HEADS OF STATE AND GOVERNMENT**, Twenty-sixth Ordinary Session 9 – 11 July 1990, Addis Ababa: Ethiopia, Declaration on the Situation in the Middle East.
- 2) **COUNCIL OF MINISTERS**, Fifty-Fourth Ordinary Session 27 May – 1 June 1991 Abuja: Nigeria, CM/Res.1334 (LIV) Resolution on the Situation in the Middle East, CM/Res.1335 (LIV) Resolution on the Question of Palestine.
- 3) **COUNCIL OF MINISTERS**, Fifty-ninth Ordinary Session 31 January – 4 February, 1994 Addis Ababa, Ethiopia, CM/Res.1492, Resolution on the Palestine Question.
- 4) **COUNCIL OF MINISTER**, Sixty-Fourth Ordinary Session 1-5 July 1996, Yaoundé, Cameroon, CM/RES.1654, Resolution on the Palestine Question.
- 5) **COUNCIL OF MINISTERS**, Sixty-Eight Ordinary Session/Third Ordinary Session of the African Economic Community 4 - 7 June 1998, Ouagadougou, Burkina Faso, Report of the secretary-general on the Question of Palestine.
- 6) **COUNCIL OF MINISTERS** Seventy-second Ordinary Session/ Seventh Ordinary Session of the AEC 8 July, 2000, Lomé, Togo, CM/Dec.528 Decision on the Question of Palestine.
- 7) **COUNCIL OF MINISTERS**, Fifty-sixth Ordinary Session 22 – 28 June, 1992, Dakar, Senegal, CM/Res.1388 (LVI) Resolution on the Situation in Somalia.
- 8) **United Nations**, S/RES/598 (1987), 20 July 1987.
- 9) **United Nations**, S/RES/690 (1991), 29 April 1991.

المواقع الالكترونية:

WWW.kuwait-fund.org (1)

WWW.palquest.org (2)

WWW.au.int (3)

<https://web.archive.org/web/20060221020514/http://www.wsahara.net/recognitions.html> (4)

الملاحق:

ملحق رقم (1): ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية:

(تابع) ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، أديس أبابا، مايو ١٩٦٣م

المصدر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية ١٩٦٣-١٩٨٣، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط ١٩٨٥، ص ٧٤٤-٧٥٤

ويجوز لها بالإضافة إلى هذا إعادة النظر في تكوين جميع أجهزة المنظمة وأوجه نشاطها أو أوجه نشاط أية وكالات متخصصة قد تنشأ وفقاً لأحكام هذا الميثاق.

المادة التاسعة

يتكون المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات ومن ممثلهم المنتخبين ويجتمع المؤتمر مرة على الأقل كل عام بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة ثلثي الدول الأعضاء . ويجتمع المؤتمر كذلك في دورات غير عادية .

المادة العاشرة

١ - لكل دولة عضو صوت واحد .

٢ - تصدر جميع القرارات بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة .

٣ - إجازة المسائل المتصلة بالإجراءات بالأغلبية المطلقة ويقرر ما إذا كانت مسألة ما ذات صبغة إجرائية أم لا بأغلبية مطلقة لأعضاء المنظمة .

٤ - يتألف النصاب القانوني للمؤتمر من ثلثي أعضاء المنظمة ، وذلك في أي اجتماع له .

المادة الحادية عشرة

يضع المؤتمر لائحته الداخلية .

مجلس الوزراء

المادة الثانية عشرة

١ - يتألف مجلس الوزراء من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين تعينهم حكومات الدول الأعضاء .

٢ - ويجتمع مجلس الوزراء مرتين في العام على الأقل ويجتمع في دورات غير عادية بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة ثلثي الأعضاء .

المادة الثالثة عشرة

١ - يكون مجلس الوزراء مسئولاً أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ويعمد إليه بالأعمال التفسيرية لاجتماعات المؤتمر .

٢ - يحاط المجلس علماً بأية مسألة مخالفة إليه من المؤتمر ، كما يقوم بتنفيذ قرارات مؤتمر رؤساء الدول وتنسيق أوجه التعاون الإفريقي طبقاً لتوجيهات رؤساء الدول والحكومات ووفقاً للمادة الثانية (٢) من هذا الميثاق .

١ - المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء .
٢ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .

٣ - احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقوقها الثابتة في كيانها المستقل .

٤ - التسوية السلمية للنزاعات عن طريق التفاوض ، الوساطة ، التوفيق أو التحكيم .

٥ - الاستنكار المطلق ، لأعمال الاغتيال السياسي في جميع مجوره وكذلك ألوان النشاط الهدام التي تقوم بها الدول المجاورة أو أي دول أخرى .

٦ - الثماني المطلق لقضية التحرير التام للأراضي الإفريقية التي لم تستقل بعد .

٧ - تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل .

العضوية

المادة الرابعة

لكل دولة إفريقية مستقلة ذات سيادة الحق في أن تصبح عضواً في المنظمة .

حقوق الدول الأعضاء وواجباتها

المادة الخامسة

تتبع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية .

المادة السادسة

تتعهد الدول الأعضاء بالالتزام الدقيق بالمبادئ المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا الميثاق .

فروع المنظمة

المادة السابعة

تعمل المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق الفروع الرئيسية الآتية :

١ - مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

٢ - مجلس الوزراء .

٣ - الأمانة العامة .

٤ - لجنة الوساطة ، التوفيق والتحكيم .

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

المادة الثامنة

أن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات هو الجهاز الأعلى للمنظمة . ويتقوم وفقاً لأحكام هذا الميثاق بمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة لإفريقيا بغية تنسيق السياسة العامة للمنظمة .

(تابع) ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، أديس أبابا، مايو ١٩٦٣م

المصدر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية ١٩٦٣-١٩٨٣، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط ١٩٨٥، ص ٧١٤-٧٨١

اللجان المتخصصة

المادة العشرون

ينشئ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التي يرى ضرورة انشاؤها ، بما في ذلك ما يلي :

- ١ - لجنة اقتصادية واجتماعية .
- ٢ - لجنة للتربية والثقافة .
- ٣ - لجنة الصحة والرعاية الصحية والتغذية .
- ٤ - لجنة الدفاع .
- ٥ - لجنة علمية فنية وللأبحاث .

المادة الحادية والعشرون

تتألف كل لجنة من اللجان المتخصصة المشار إليها في المادة العشرين من الوزراء المنتخبين أو من وزراء آخرين أو من موضوعين تعينهم حكومات الدول الأعضاء.

المادة الثانية والعشرون

مباشرة اللجان المتخصصة لأعمالها وفقا لأحكام هذا الميثاق وطبقا للوائح التي يقرها مجلس الوزراء .

الميزانية

المادة الثالثة والعشرون

يمدق مجلس الوزراء على ميزانية المنظمة التي يمدحها الأمين العام الإداري . وتناول الميزانية بالنسبة من الدول الأعضاء طبقا لجدول الأنصبة المعمول به في الأمم المتحدة بشرط ألا يتجاوز نصيب أية دولة عضو عشرين في المائة من الميزانية السنوية العادية للمنظمة . توافق الدول الأعضاء علم، دفع انصبتها بصورة منتظمة .

توقيع الميثاق والتصديق عليه

المادة الرابعة والعشرون

١ - لجميع الدول الإفريقية المستقلة ذات السيادة أن توقع هذا الميثاق ، وتقوم الدول الموقعة بالتصديق عليه طبقا لإجراءاتها الدستورية .

٢ - وتودع الوثيقة الأصلية - المحررة بلغات إفريقية إن أمكن - وباللغتين الإنجليزية والفرنسية وجميع هذه النصوص التي لها حجية متساوية تودع لدى حكومة إثيوبيا التي تقوم بإرسال نسخ معتمدة من هذه الوثيقة إلى جميع الدول الإفريقية المستقلة ذات السيادة .

٣ - وتودع وثائق التصديق لدى حكومة إثيوبيا التي تقوم بإخطار جميع الدول الموقعة على هذا الميثاق بهذا الإيداع .

المادة الرابعة عشرة

- ١ - لكل دولة عضو صوت واحد .
- ٢ - تصدر جميع القرارات بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الوزراء .
- ٣ - يتألف المنصب الخائون من ثلثي أعضاء مجلس الوزراء وذلك في أي اجتماع له .

المادة الخامسة عشرة

يشع مجلس الوزراء لائحته الداخلية .

الأمانة العامة

المادة السادسة عشرة

يعين مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أمينا عاما اداريا للمنظمة يقوم بإدارة شئونها .

المادة السابعة عشرة

يكون للمنظمة أمين عام مساعد أو أكثر يعينهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

المادة الثامنة عشرة

تحدد مهام الأمين العام الإداري وشروط خدمته وكذلك مهام الأمناء العاملين المساعدين وشروط خدمتهم وغيرهم من موظفي الأمانة العامة وفقا لأحكام هذا الميثاق واللوائح التي يقرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

١ - على الأمين العام الإداري وهيئة الأمانة العامة ألا يطلبوا أو يتلقوا في قيامهم بواجباتهم تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن المنظمة . وعليهم الامتناع عن القيام بأي عمل قد يمس مراكزهم باعتبارهم موظفين دوليين مسؤولين فقط أمام المنظمة وحدها .

٢ - يلتزم كل عضو في المنظمة باحترام الصفة المطلقة لمسؤوليات الأمين العام الإداري وهيئة الموظفين ، وأن يستمع عن التساير عليهم في قيامهم بمسؤولياتهم .

لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم

المادة التاسعة عشرة

تتعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع المنازعات التي تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية ، وقررت تحقيقا لهذه الغاية ، انشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم ، ويكون تشكيل هذه اللجنة وتحديد شروط الخدمة فيها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات . ويعتبر هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ من هذا الميثاق .

(تابع) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، مايو ١٩٦٣م

المصدر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٨٣، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط ١٩٨٥، ص ٧٤٤-٧٥١

واحد من تاريخ الاخطار ، ما لم تعدل من طلبها خلال هذا للعام والا انتهت عضويتها في المنظمة .

تعديل الميثاق

المادة الثالثة والثلاثون

١ - يجوز تعديل هذا الميثاق اذا تقدمت اية دولة عضو بطلب كتابي بهذا الغرض الى الامين العام الاداري بشرط الا يعرض التعديل المقترح على المؤتمر للنظر فيه الا بعد اخطار جميع الدول الاعضاء به وانتقضاء عام على هذا الاخطار ، ويشترط لقبول هذا التعديل موافقة ثلثي الدول الاعضاء على الاقل .

٢ - وقرارا منا بهذا تمنا ، نحن رؤساء الدول والحكومات الافريقية بتوقيع هذا الميثاق .
صدر بمدينة اديس ابابا في الخامس والعشرين من مايو سنة ١٩٦٣ م . (الموافق الثاني من محرم سنة ١٣٨٣ هـ) .

الموقعون نيابة عن

الجزائر
جمهورية وسط افريقيا
كونغو (ليوبولدفيل)
الجابون
ساحل العاج
مدغشقر
المغرب
رواندا
الصومال
التوجو
الجمهورية العربية المتحدة
بوروندي
تشاد
داهومي
غانا
ليبيريا
مالي
النيجر
السنغال
السودان
تونس
غولتا العليا
الكاميرون
كونجو (برازافيل)
اثيوبيا
غينيا
ليبيريا
موريتانيا
نيجيريا
سيراليون
تنجانيقا
أوغندا

دخول الميثاق دور التنفيذ

المادة الخامسة والعشرون

يدخل هذا الميثاق دور التنفيذ بمجرد استلام حكومة اثيوبيا لوثائق التصديق من ثلثي الدول الاعضاء الموقعين .

تسجيل الميثاق

المادة السادسة والعشرون

يسجل هذا الميثاق بعد التصديق عليه ، لدى سكرتارية الأمم المتحدة عن طريق حكومة اثيوبيا طبقا لاحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

تفسير الميثاق

المادة السابعة والعشرون

يفصل في اية مسألة تثار بشأن تفسير هذا الميثاق بأغلبية ثلثي اعضاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

القبول والانضمام

المادة الثامنة والعشرون

١ - يجوز لكل دولة افريقية مستقلة ذات سيادة ، ان تخطر الامين العام الاداري في اي وقت ، برغبتها في الانضمام الى هذا الميثاق .

٢ - يقوم الامين العام الاداري عند استلام مثل هذا الاخطار بإرسال نسخة منه الى جميع الدول الاعضاء . ويتقرر قبول العضوية بالأغلبية المطلقة للدول الاعضاء ، وتقوم كل دولة عضو بإبلاغ قرارها في هذا الشأن الى الامين العام الاداري الذي يقوم بدوره عند تلقي العدد اللازم من الامسوات بإبلاغ القرار الى الدولة المعنية .

احكام مختلفة

المادة التاسعة والعشرون

تكون اللغات التي يعمل بها في المنظمة وفي جميع أجهزتها اللغات الافريقية - كلما أمكن - واللغتين الانجليزية والفرنسية .

المادة الثلاثون

يجوز للامين العام الاداري أن يقبل - نيابة عن المنظمة - الهبات والوصايا وغيرها المقدمة الى المنظمة بشرط موافقة مجلس الوزراء .

المادة الحادية والثلاثون

يقرر مجلس الوزراء المزايا والحصانات التي يتمتع بها موظفو الامانة العامة في اقاليم الدول الاعضاء .

الانسحاب من العضوية

المادة الثانية والثلاثون

أية دولة ترغب في الانسحاب من المنظمة تقدم اخطارا كتابيا بذلك الى الامين العام الاداري .

ويصبح الميثاق غير نافذ بالنسبة لها بعد انتقضاء عام

(تابع) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، مايو ١٩٦٣م
المصدر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٨٣، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط ١٩٨٥، ص ٧٤٤-٧٥٤

النظام الداخلي

المؤتمر رؤساء الدول والحكومات

الجلسات العلنية والجلسات المغلقة

المادة (٧)

جميع جلسات المؤتمر مغلقة إلا أنه يجوز للمؤتمر أن يقرر بالأغلبية البسيطة أن تكون بعض هذه الجلسات علنية .

لغات العمل

المادة (٨)

لغات العمل في المؤتمر هي اللغات الإنشائية إذا أمكن فضلا عن اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

الانتخاب

المادة (٩)

ينتخب المؤتمر في بداية كل دورة رئيس المؤتمر وثمانية رؤساء جلسات .

تفويض ومهام هيئة المكتب

المادة (١٠)

(أ) يفتتح الرئيس الجلسات وينفصها ويعرض مضاميل الجلسات للوافقة عليها ويدير المناقشات ويعطى الكلمات ويطلع المسائل محل المناقشة للتصويت ويعلن نتائج التصويت ويبيت في المسائل الاجرائية وفق احكام الميثاق والنظام الداخلي .

(ب) يسهر رئيس الجلسة على حسن سير المناقشات وذلك حتى يكتمل لها وضعا دائما من النظام والترتيب .

جدول الاعمال

المادة (١١)

يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة العادية والذي يضعه مجلس الوزراء البنود التالية :

١ - مسائل يقرر المؤتمر ادراجها في جدول الاعمال .

٢ - مسائل مقترحة من قبل مجلس الوزراء .

٣ - مسائل مقترحة من قبل الدول الاعضاء .

٤ - ما يستجد من اعمال .

المادة (١)

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات هو الجهاز الاعلى لمنظمة الوحدة الافريقية .

التشكيل

المادة (٢)

يشكل المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات او ممثلهم المنتخبين .

المهام

المادة (٣)

١ - مناقشة المسائل ذات الاهمية المشتركة بالنسبة لافريقيا .

٢ - تنسيق ومواءمة السياسة العامة للمنظمة .

٣ - مراجعة هيكل ومهام وانشطة جميع اجهزة المنظمة .

٤ - انشاء اية مؤسسات متخصصة يرى المؤتمر لزوم انشائها بموجب احكام المادة ٨ والمادة ٢٠ من الميثاق .

٥ - تفسير وتعديل الميثاق .

الدورات العادية

المادة (٤)

يمتدنى احكام المادة ٩ من الميثاق يجتمع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات مرة واحدة على الاقل كل عام .

الدورات غير العادية

المادة (٥)

بناء على طلب اية دولة عضو ومع مراعاة موافقة اغلبية ثلثي الدول الاعضاء يجتمع المؤتمر في دورات غير عادية .

مكان انعقاد الدورات

المادة (٦)

اثناء انعقاد الدورة العادية يقرر المؤتمر بالاغلبية البسيطة مكان انعقاد دورته القادمة .

(تابع) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، مايو ١٩٦٣م

المصدر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٨٣، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط ١٩٨٥، ص ٧١٤-٧٥٤

قفل باب المناقشة

المادة (٢٠)

منسما يبحث أى موضوع با فيه الكفاية فانه يجوز لاي عضو أن يقترح قفل باب المناقشة ، في هذا الموضوع ويجب اعطاء الكلمة لمضوين يؤيدان في ايجاز الاقتراح ولعضوين آخرين يعترضان عليه وبعد ذلك يطرح الاقتراح للتصويت على الفور .

تأجيل المناقشة

المادة (٢١)

يجوز لاي عضو أثناء مناقشة أى موضوع طلب تأجيل مناقشته وغضلا عن مقدم الاقتراح فإنه يسمح لمضوين بأخذ الكلمة الاول مؤيدا للاقتراح والآخر معارضا له ثم يطرح الاقتراح على الفور للتصويت .

تعليق أو رفع الجلسة

المادة (٢٢)

يجوز لاي عضو أثناء مناقشة أى موضوع أن يطلب تعليق أو رفع الجلسة ومن غير الجائز مناقشة مثل هذه الطلبات التي تطرح على الفور للتصويت .

ترتيب الاقتراحات الإجرائية

المادة (٢٣)

مع مراعاة أحكام المادة ١٨ تكون للاقتراحات التالية الأولوية على سائر المقترحات أو الاقتراحات التي يمكن أن تعرض على الجلسة وهذه الأولوية مرتبة على النحو التالي :

- ١ - تعليق الجلسة .
- ٢ - رفع الجلسة .
- ٣ - تأجيل المناقشة في موضوع مطروح للبحث .
- ٤ - قفل باب المناقشة في موضوع مطروح للبحث .

حقوق التصويت

المادة (٢٤)

لكل دولة من الدول الاعضاء صوت واحد .

الأغلبية اللازمة

المادة (٢٥)

تتخذ جميع القرارات والمقررات بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة .

المادة (٢٦)

يبت في القرارات المتعلقة بالإجراءات بالأغلبية البسيطة للدول الأعضاء في المنظمة وكذلك الأمر بالنسبة للبت فيها إذا كانت بمالة ما ذات صيغة إجرائية أم لا .

المادة (١٢)

يتولى الأمين العام إبلاغ جدول أعمال لية دورة غير عادية قبل بدء انعقاد هذه الدورة بمشرة أيام على الأقل .

المادة (١٣)

لا ينضم جدول أعمال الدورة غير العادية سوى المسائل المقترحة بحثها في طلب الدموه الى مقد الدورة غير العادية .

التصايب القانوني والمناقشات

المادة (١٤)

بالنسبة لاية جلسة من جلسات المؤتمر يتألف التصايب القانوني من غالبية أعضائه .

المادة (١٥)

يمطى الرئيس الكلمة الى الاعضاء حسب ترتيب طلبها .

القرارات

المادة (١٦)

تقدم مشروعات القرارات والاقتراحات أو التعديلات كتابة الى الأمين العام الذي يقوم بتوزيع نسخ منها على أعضاء المؤتمر ، الا انه يجوز للمؤتمر السماح ببحث أى اقتراح لم يوزع سلفا ويتم النظر في مشروعات القرارات والاقتراحات بنفس ترتيب تقديمها .

المادة (١٧)

يجوز سحب اقتراح أو مشروع قرار من جانب مقدمه وذلك قبل عرضه للتصويت كما يجوز لاي عضو إعادة تقديم اقتراح أو مشروع قرار سبق له ان سحبه .

نقاط النظام

المادة (١٨)

يجوز لاي عضو أثناء المناقشات ان يطلب نقطة نظام يبت فيها الرئيس على الفور وفقا لأحكام النظام الداخلي وفي حالة ما اذا استأنف أحد الاعضاء قرار الرئيس فإن هذا الاستئناف يطرح على الفور للتصويت .

قفل قائمة المتحدثين

المادة (١٩)

لرئيس ان يقرأ خلال المناقشة قائمة المتحدثين ويعلن بموافقة المؤتمر قفل هذه القائمة الا انه يجوز للرئيس اعطاء حق الرد لاي عضو اذا ما رأى أن كلمة القف بعد قفل قائمة المتحدثين تبرر هذا الإجراء .

(تابع) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، مايو ١٩٦٣م

المصدر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٨٣، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط ١٩٨٥، ص ٧٤٤-٧٤٥

التصويت على القرارات

المادة (٢٧)

بعد قفل باب المناقشة يبادر الرئيس على الفور بطرح مشروع القرار للتصويت وكذلك تمديداته . ولا يجوز قطع عملية الاقتراع الا اذ اثيرت نقطة نظام تتصل بالطريقة التي يجرى بها هذا الاقتراع .

التصويت على التعديلات

المادة (٢٨)

عندما يقترح ادخال تعديلات على اقتراح ما ، يجرى للتصويت على التعديل أولا وعندما يكون الاقتراح محل اكثر من تعديل . يصوت المؤتمر أولا على اكثر التعديلات بعدا عن جوهر الاقتراح الاصلى وهكذا يتحدد ترتيب التصويت على سائر التعديلات الى ان يتم التصويت على جميع التعديلات واذا اجيز تعديل او اكثر يطرح الاقتراح المعدل للتصويت . وفي حالة عدم اجازة اية تعديلات يطرح الاقتراح في صورته الاصلية للتصويت ، ويعد اقتراحا ما تعديلا لنص ما اذا كان يتناوله بالاضافة او الحذف او التغيير .

التصويت على اجزاء مختلفة من اقتراح

المادة (٢٩)

يجوز لاي عضو طلب التصويت على اجزاء منفصلة من قرار او اقتراح ، كل جزء على حدة واذا تم ذلك فان النص الناتج عن مختلف عمليات التصويت يطرح للتصويت عليه ككل . وفي حالة رفض جميع الفقرات العالمة من قرار او من اقتراح فانه يعند مرفوضا برمته .

نظام الاقتراع وتفسير التصويت

المادة (٣٠)

تؤخذ الأصوات برفع اليد ولاي عضو الحق في طلب اخذ الأصوات بالنسبة بالاسم . ويتم ذلك حسب ترتيب الحروف الأبجدية لاسماء الدول الاعضاء بدءا باسم الدولة التي تختار بقرعة بجريها الرئيس وبعد الاقتراع يجوز لاي عضو ان يطلب السكبة لتفسير تصويته .

المادة (٣١)

الاقتراع سرى بالنسبة للانتخابات وكذلك في اية ظروف خاصة يقرها المؤتمر بالأغلبية البسيطة .

المادة (٣٢)

ينتخب المؤتمر الأمين العام بنظام الاقتراع السرى وبأغلبية الثلثين .

لا يجوز وضع المعطيات الجغرافية في الحساب عند تعيين الأمين العام .

وعند انتخاب الأمين العام يتمين ان تؤخذ في الاعتبار أولا وقبل كل شيء كفاءة وجدارة المرشح الذي تجوز اعادته انتخابه .

الترشيحات لمنصب الأمين العام يجب ان تبلغ الى الدول الاعضاء قبل موعد الانتخابات بثلاثة اشهر على الأقل .

المادة (٣٣)

ينتخب الأمين العام لمدة اربع سنوات مع جواز اعادته انتخابه .

الأمين العامون المساعدون

المادة (٣٤)

ينتخب المؤتمر امينا عاما مساعدا او اكثر وطريقة الانتخابات هي ذات الطريقة المتبعة في المادة ٣٢ .

يجب عند انتخاب الامناء العامين المساعدين مراعاة المعطيات الجغرافية على اساس المناطق المعترف بها في منظمة الوحدة الافريقية .

عند انتخاب الامناء العامين المساعدين يتمين أولا وقبل كل شيء ان تؤخذ في الاعتبار كفاءة وجدارة المرشح الذي يجوز اعادته انتخابه .

الترشيحات لمنصب الأمين العام يجب ان تبلغ الى الدول الاعضاء قبل موعد الانتخابات بثلاثة اشهر على الأقل .

المادة (٣٥)

ينتخب الأمين والأمين العامون المساعدون لمدة اربع سنوات مع جواز اعادته انتخابهم .

المادة (٣٦)

يجوز للمؤتمر انهاء خدمة الأمين العام او الأمين او الامناء العامين المساعدين اذا ما اقتضى ذلك حسن تدبير المنظمة ويتخذ هذا القرار في نفس الظروف التي يتم فيها انتخابهم .

اللجان

المادة (٣٧)

يجوز للمؤتمر تكوين لجان مختصة وما يراه لازما من مجموعات العمل المؤقتة .

التعديلات

المادة (٣٨)

يجوز للمؤتمر تعديل هذا النظام الداخلي بأغلبية ثلثي اعضائه .

(تابع) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، مايو ١٩٦٣م

المصدر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٨٣، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط ١٩٨٥، ص ٧٤٤-٧٤٥

النظام الداخلي لمجلس الوزراء

التكوين

المادة (١)

يتكون مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية من وزراء الخارجية أو من وزراء آخرين تعينهم حكومات الدول الأعضاء .

المادة (٣)

مجلس الوزراء مسئول أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

المهام

المادة (٢)

١ - يكلفه المجلس بالأعداد المؤتمر .

٢ - يبحث أية مسألة يحيلها إليه المؤتمر .

٣ - يطبق التماسون بين الدول الأفريقية طبقاً لتوجيهات المؤتمر كما هو منصوص عليه في المادة ٢ من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

٤ - تعرض ميزانية المنظمة التي يعدها الأمين العام على مجلس الوزراء لدراستها وإقرارها .

٥ - تضطلع اللجان المتخصصة التي تنشأ بموجب المادة ٢٠ من الميثاق بمهامها طبقاً لأحكام الميثاق واللوائح التي يوافق عليها مجلس الوزراء .

التمثيل

المادة (٤)

تتبل كل حكومة في مجلس الوزراء بوفد يرأسه وزير الخارجية أو أي وزير آخر تعينه الحكومة .

المادة (٥)

تبلغ حكومة كل دولة من الدول الأعضاء مقبلاً للمجلس عن طريق الأمين العام قائمة بأسماء أعضاء ونداءا المعتدين .

الدورات العادية

المادة (٦)

يجتمع مجلس الوزراء بناءً على نصح المادة ١٢ (٢) من الميثاق مرتين على الأقل في ديسمبر وأغسطس .

يجتمع المجلس ويقر في دورته السنوية العادية التي تمتد في شهر فبراير موضوعات برنامج وميزانية المنظمة للسنة المالية التالية ضمن ما يبحثه من موضوعات . وتبدأ السنة المالية للمنظمة في أول يونيو وتنتهي في الحادي والثلاثين من مايو .

الدورات غير العادية

المادة (٧)

يجتمع مجلس الوزراء في دورة غير عادية بناءً على طلب دولة من الدول الأعضاء وبشرط موافقة ثلثي الأعضاء .

مكان الاجتماع

المادة (٨)

تعمد دورات المجلس في مقر المنظمة ما لم تقسم إحدى الحكومات الأعضاء الدعوة للمجلس للاجتماع في بلدها وفي هذه الحالة فإن أية مصروفات تنفقها الأمانة فيما يتعلق بالسفر تتحملها الحكومة العضو .

الاجتماعات العلنية والمغلقة

المادة (٩)

جميع اجتماعات المجلس مغلقة وللجلس أن يقرر بالأغلبية المطلقة ملانبة أي من اجتماعاته .

لغات العمل

المادة (١٠)

لغات العمل في المنظمة وجبجج أجهزتها هي اللغة الأفريقية إذا أمكن والفرنسية والإنجليزية .

الرئاسة ، الانتخابات ومدة الخدمة

المادة (١١)

ينتخب المجلس في بداية كل دورة بالاقتراع السري والأغلبية البسيطة رئيساً ونائبين للرئيس ومقرراً تنتهي مدة خدمتهم في بداية الدورة العادية التالية ، ولا يجوز إعادة انتخاب شاغلي هذه المناصب قبل أن يكون قد شغلها ممثلو الدول الأعضاء الأخرى .

(تابع) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، مايو ١٩٦٣م

المصدر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٨٣، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط ١٩٨٥، ص ٤٤٤-٤٤٥

النصاب القانوني والمناقشات

المادة (١٨)

يتكون النصاب القانوني من ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية .

المادة (١٩)

لا يحق لأى ممثل أن يأخذ الكلمة دون موافقة الرئيس ويعطى الرئيس الكلمة بنفس الترتيب الذى طلبت به وللرئيس أن ينهى أى مندوب تخرج كلمته عن الموضوع الجارى بحثه .

القرارات

المادة (٢٠)

— تقدم مشروعات القرارات والاقتراحات أو التعديلات كتابة للأمين العام الذى يقوم بتوزيع نسخ منها على المندوبين والمجلس أن يسمح بمناقشة أى اقتراح لم يوزع سلفا .

— تدرس مشروعات القرارات والاقتراحات بنفس الترتيب الذى قدمت به .

— يمكن سحب أى اقتراح أو مشروع قرار بواسطة مقدمه الاصل قبل أن يعرض للتصويت ولاى ممثل أن يعيد تقديم أى اقتراح أو مشروع قرار كان قد سحب من قبل .

نقاط النظام

المادة (٢١)

لاى مندوب أن يثير اثناء النقاش نقطة نظام ويفصل الرئيس فيها فوراً طبقاً للنظام الداخلى ولاى ممثل أن يستأنف قرار الرئيس ، بطرح الاستئناف فوراً للتصويت ويتخذ قراراً بشأنه بالأغلبية المطلقة . ولا يجوز لأى مندوب عند اثاره نقطة نظام أن يتحدث في جوهر الموضوع الجارى بحثه .

تحديد مدة الكلام

المادة (٢٢)

للمجلس أن يحدد الوقت الذى يسمح به لكل متحدث بشأن أى موضوع . وفى المسائل الإجرائية يحدد الرئيس فترة كلام أى مندوب كحد أقصى خمس دقائق . وعندما يكون وقت المناقشة محدداً ، ويتجاوز أى ممثل الوقت المخصص له ، فعلى الرئيس أن ينبهه الى ذلك دون ابطاء .

المادة (١٢)

يفتح الرئيس الجلسات ويفضها ويعرض محاضر الجلسات للموافقة عليها . ويوجه المناقشات ويمنح الكلمة وي طرح المسائل الجارى مناقشتها للتصويت ، ويعمل نتائج التصويت ويفصل فى النقاط النظامية طبقاً للنظام الداخلى .

الخلو أو التغيب

المادة (١٣)

فى حالة خلو منصب الرئيس أو تغيبه يحل محله أحد نائبي الرئيس .

جدول الأعمال

المادة (١٤)

يعد الأمين العام جدول الأعمال المؤقت ويبلغه للدول الأعضاء قبل افتتاح الدورة العادية بثلاثين يوماً على الأقل .

المادة (١٥)

يتضمن جدول الأعمال المؤقت لدورة عادية الموضوعات الآتية بصفة خاصة .

١ — تقرير الأمين العام .

٢ — الموضوعات التى يقرر المؤتمر ادراجها فى جدول أعمال المجلس .

٣ — الموضوعات التى قرر المجلس فى دورة سابقة ادراجها فى جدول أعماله .

٤ — الموضوعات التى تقترحها اللجان المتخصصة للمنظمة .

٥ — الموضوعات التى تقترحها الدول الأعضاء .

٦ — أية موضوعات أخرى .

المادة (١٦)

يبلغ جدول أعمال أى دورة غير عادية يدعو اليها الأمين العام بناء على طلب دولة عضو وبشرط موافقة أغلبية الثلثين المطلوبة قبل افتتاح الدورة بخمسة عشر يوماً على الأقل .

المادة (١٧)

يقتصر جدول أعمال أى دورة غير عادية على الموضوعات المعروضة فقط للبحث فى طلب عقد الدورة غير العادية .

(تابع) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، مايو ١٩٦٣م
المصدر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٨٣، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط ١٩٨٥، ص ٧٤٤-٧٤٥

حقوق التصويت

مادة ٢٨

لكل دولة من الدول الأعضاء صوت واحد .

الأغلبية اللازمة

مادة ٢٩

تتخذ جميع القرارات بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الوزراء .

التصويت على القرارات

مادة ٣٠

بعد قفل باب المناقشة يطرح الرئيس فوراً القرارات مع جميع التعديلات للتصويت عليها . لا يجوز قطع عملية التصويت إلا إذا أثرت نقطة نظام تتعلق بالطريقة التي يجري بها التصويت .

التصويت على التعديلات

مادة ٣١

عندما يقترح إدخال تعديل على اقتراح ما ، يجري التصويت على التعديل أولاً وعندما يقترح إدخال تعديلين أو أكثر على اقتراح ما ، يصوت المجلس أولاً على أكثر التعديلات بعداً عن جوهر الاقتراح الأصلي ثم التعديل على الأقل منه بعداً وهكذا حتى يتم التصويت على جميع التعديلات إذا تمت الموافقة على تعديل أو أكثر يطرح الاقتراح المعدل للتصويت عليه . إذا لم تتم الموافقة على أية تعديلات يطرح الاقتراح في صورته الأصلية للتصويت عليه بعد اقتراح ما تعديلاً على نص ما إذا كان يتناول بالاضافة أو الحذف أو التغيير .

التصويت على اجزاء منفصلة من اقتراح

مادة ٣٢

يجري التصويت على اجزاء منفصلة من اقتراح أو قرار ما إذا طلب ذلك . إذا تم ذلك ، يطرح النص الناجم عن سلسلة من عمليات التصويت للتصويت عليه ككل إذا رفضت جميع الاجزاء العابلة من قرار مقترح أو اقتراح بعد الاقتراح مرغواً ككل .

طريقة التصويت وتفسير التصويت

مادة ٣٣

تؤخذ الاصوات برقم اليد ولاي مندوب ان يطلب اخذ الاصوات بالنداء بالاسم ويتم ذلك حسب ترتيب الحروف الابجدية لاسماء الدول الاعضاء ابتداء من اسم الدولة التي تختار بقرعة يجريها الرئيس ولاي يمثل ان يطلب الكلمة بعد الاقتراح لتفسير تصويته .

قفل قائمة المتحدثين

المادة (٢٣)

للرئيس ان يعلن خلال المناقشة قائمة المتحدثين . ويعلن قفل القائمة بموافقة المجلس الا انه يجوز للرئيس ان يعطى اى مندوب حق الرد اذا ما رأى ان الكلمة القيت بعد اعلان قفل قائمة المتحدثين ، تجعل هذا الاجراء مرغوباً فيه .

قفل باب المناقشة

المادة (٢٤)

عندما يبحث اى موضوع بحثاً كتابياً لاى مندوب ان يقترح قفل باب المناقشة ويجوز لمندوبين ان يتحدثوا مؤيدين للاقتراح ويتحدث اثنان آخران ضده وبعد ذلك يعتبر الاقتراح موافقاً عليه اذا حصل على أغلبية بسيطة في صالحه وعندما ينتهى النقاش في موضوع لعدم وجود متحدثين آخرين يعلن الرئيس قفل باب المناقشة .

المادة (٢٥)

لاى مندوب ان يقترح اثناء بحث اى موضوع تأجيل المناقشة في الموضوع الجارى بحثه وبالإضافة لمقدم الاقتراح يسمح لمندوب واحد ان يتحدث مؤيداً وآخر معارضاً وبعد ذلك يطرح الاقتراح للتصويت عليه فوراً .

إيقاف أو تأجيل الجلسة

المادة (٢٦)

لاى مندوب ان يقترح اثناء بحث الموضوع إيقاف أو تأجيل الجلسة ولا يسمح بمناقشة مثل هذه الاقتراحات وتعرض فوراً للتصويت عليها .

ترتيب الاقتراحات الاجرائية

مادة ٢٧

مع مراعاة احكام المادة ٢١ تعطى الاسبقية للاقتراحات التالية بالترتيب التالى على ماعداها من اقتراحات امام المجلس :

- ١ - إيقاف الجلسة .
- ٢ - تأجيل الجلسة .
- ٣ - تأجيل المناقشة في الموضوع الجارى بحثه .
- ٤ - قفل باب المناقشة في الموضوع الجارى بحثه .

(تابع) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، مايو ١٩٦٣م

المصدر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٨٣، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط ١٩٨٥، ص ٧٥٤-٧٥٥

مادة ٣٤

يجرى تصويت سرى في الانتخابات وكذلك في الظروف الخاصة التي يقرها المجلس بالأغلبية البسيطة .

مادة ٣٥

في حالة تساوى الأصوات بالنسبة لموضوع غير الانتخابات يعد الاقتراح مرغوا .

اللجان

مادة ٣٦

يجوز للمجلس تشكيل لجان خاصة ومجموعات عمل مؤقتة وفقا للضرورة .

التعديلات

مادة ٣٧

لمجلس الوزراء ان يعدل هذا النظام الداخلى بالأغلبية البسيطة لأعضائه .

دعم العلاقات العربية بالبلاد الافريقية

(ق 1547 / د ع 31 / ج 3 — 1959/3/9)

يقرّر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتية :
«نظرت لجنة الشؤون السياسية في مذكرتي الامانة العامة والمذكرة
اللبنانية ، بشأن دعم العلاقات العربية بالبلاد الإفريقية ، ونشاط إسرائيل
في هذه البلاد وتوصي اللجنة بما يأتي :

أولاً — دعم قرار مجلس الجامعة في هذا الشأن رقم 1393 / د ع 28 -
ج 4 ، بتاريخ 17 نوفمبر / تشرين الثاني 1957

ثانياً — الموافقة على ما تضمنته المذكرة اللبنانية ، وهو :

1 — إيفاد بعثات عربية من الشخصيات المسؤولة لزيارة عواصم القارة
الافريقية والاتصال بالمسؤولين فيها ، والتفاهم معهم على اتخاذ جميع
الوسائل المؤدية إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية والدول الافريقية في
شئى الميادين ، مع توجيه عناية خاصة إلى الشؤون الاقتصادية والثقافية .
2 — تنسيق التمثيل الدبلوماسي والقنصلي العربي وتعميمه في كافة
أنحاء القارة الافريقية ، بحيث لا يبقى بلد افريقي واحد ليس فيه ممثلون
دبلوماسيون أو قنصليون عرب

3 — قيام الدول العربية الافريقية بمسعى خاص في هذا السبيل ، نظراً
لما لها من تأثير قوي وروابط أوثق بشقيقاتها الدول الافريقية .

دعم العلاقات العربية
بالبلاد الافريقية :

ملحق رقم (3): خطة عمل لاغوس من أجل التنمية الاقتصادية في إفريقيا 1980-2000:

منظمة الوحدة الأفريقية، خطة عمل لاغوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا 1980-2000.

المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963-1983"، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص ٧٦٤-٧٨٣.

منظمة الوحدة الأفريقية

خطة عمل لاغوس

من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا

1980 - 2000

تمهيد

للتعليم الإفريقي بنية تيسر وتقوية الروابط الاجتماعية والاقتصادية .

٣ — ونلتزم بصورة منفردة وجماعية ، بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا ، بإنشاء مؤسسات وطنية ، ودون اقليمية ، واقليمية لتسهيل تحقيق أهداف الاعتماد على الذات والدعم الذاتي .

٤ — وبتحديد أكثر ، نلتزم بصورة منفردة وجماعية ، بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا بما يلي :

(أ) إعطاء مكانة هامة لميدان تنمية الموارد البشرية بدءا بالقضاء على الأمية .

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية بدعم قدرة بلداننا الذاتية في هذا الميدان .

(ج) تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في مجالى الانتاج والتوزيع .

(د) التنفيذ الكامل لبرامج عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات في أفريقيا .

(هـ) تحقيق التنمية الصناعية المحلية دون الإقليمية والإقليمية .

(و) التعاون في ميدان السيطرة على الموارد الطبيعية ، واستكشافها ، واستخراجها واستعمالها لتنمية اقتصادياتنا لفائدة شعوبنا ، وإنشاء المؤسسات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف .

(ز) تنمية القدرات المحلية اللازمة لإدارة المنشآت، والقوى العاملة التقنية والقدرات التكنولوجية لتمكين شعوبنا من الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية لتحقيق أهدافنا الإنمائية على المستوى الفردى والجماعى .

(ح) التعاون في صون وحماية وتحسين البيئة الطبيعية .

(ط) ضمان أن تمكس سياساتنا الإنمائية قيما الاجتماعية والثقافية بدرجة كافية من أجل تعزيز ذاتيتنا الثقافية .

(ي) مراعاة البعد الخاص بالمستقبل لدى وضع خططنا الإنمائية ، بما في ذلك الدراسات والتدابير

١ — كانت آثار عدم تنفيذ الوعود التى تضمنتها الاستراتيجيات الشاملة للتنمية محسوسة على نحو أعمق في أفريقيا منه في سائر قارات العالم . وذلك أنه بدلا من أن تسفر الاستراتيجيات المتعاقبة عن تحسن في وضع القارة الاقتصادية ، قادت القارة الى حالة من الركود غدت معه أكثر قابلية من الأقاليم الأخرى للتأثر بالآزمات الاقتصادية والاجتماعية التى تعاني منها البلدان الصناعية . وهكذا أصبحت أفريقيا خلال العشرين عاما الأخيرة عاجزة عن بلوغ أى معدل ذى شأن أو تسجيل أى مؤشر مرضى للرءاء العام . وإزاء هذا الوضع ، نصمم على اتخاذ تدابير لاعادة تشكيل القاعدة الاقتصادية في قارتنا بصورة جذرية ، قررنا الأخذ بنهج اقليمى بعيد المدى يقوم أساسا على الاعتماد الجماعى على الذات .

٢ — وعلى ذلك ، وبعد اجراء سلسلة من البحوث المتعمقة لمشاكل القارة الاقتصادية اضطلع بها وزراءها وفريق من الخبراء ، اعتمدنا في دورتنا العادية السادسة عشرة المعقودة في منروfia - ليبيريا ، في تموز/يوليو ١٩٧٩ « إعلان منروfia للالتزام رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بالمبادئ التوجيهية والتدابير اللازمة لتحقيق الاعتماد على الذات الوطنى والجماعى في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد » .

٣ — وباعتماد الاعلان ، اعترفنا « بالحاجة الى اتخاذ اجراءات عاجلة لتوفير الدعم السياسى اللازم لنجاح التدابير الرامية الى تحقيق أهداف الاعتماد السريع على الذات والتنمية الذاتية للدعم والنمو الاقتصادى » ، واعلنا ما يلى :

١ — اننا نلتزم ، بصورة منفردة وجماعية ، بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا ، بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتكامل اقتصادياتنا بهدف تحقيق قدر متزايد من الاكتفاء الذاتى والدعم الذاتى .

٢ — ونلتزم بصورة منفردة وجماعية ، بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا ، بتعزيز التكامل الاقتصادى

(تابع) منظمة الوحدة الأفريقية، خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا ١٩٨٠-٢٠٠٠

المصدر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٨٣، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط ١٩٨٥، ص ٦٤-٧٤

والقوى الخارجية التي تسمى إلى التأثير على السياسات الاقتصادية للدول الإفريقية واتجاهاتها .
٧ - أن الضعف الهيكلي للزراعة الإفريقية بشكل عام أمر معروف : انخفاض الانتاج والانتاجية ، اوساليب الزراعة البدائية . وبالطبع يؤدي ذلك إلى عدم كفاية النمو الزراعي ، وبخاصة الانتاج الغذائي في مواجهة النمو السريع في السكان ، الأمر الذي أدى إلى حالات نقص خطير في الغذاء وسوء التغذية في القارة .

٨ - أننا نرى بكل أسى أن قارتنا لا تزال الأقل من بين جميع القارات نمواً : إذ يبلغ إجمالي الناتج المحلي لبلداننا ٢٧ بالمائة من الدخل العالمي للفرد ويبلغ ١٦٦ دولاراً أمريكياً .

٩ - ونرغب بقلق اعتداد اقتصاد قارتنا المفرط على تصدير المواد الأولية الأساسية والمعادن . وقد جعلت هذه الظاهرة الاقتصاديات الإفريقية حساسة بدرجة كبيرة للتطورات الخارجية ذات الآثار الضارة على مصالح القارة .

١٠ - وهكذا ، فإن متوسط المعدل السنوي خلال فترة العشرين عاماً من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ في أنحاء القارة لم يتجاوز ٨ بالمائة وهو رقم يخفى حقائق متباينة تتراوح ما بين معدل نمو يبلغ ٧ بالمائة للدول المصدرة للبتروöl و ٢٩ بالمائة للبلدان الأقل نمواً . ومع ذلك ، فإنه إذا كان من المقرر تصديق التنبؤات الاقتصادية العالمية فيما يتعلق بالمعدن القادم، فإن الأداء الشامل الضعيف للاقتصاد الإفريقي خلال العشرين عاماً الماضية قد يبدو عصراً ذهبياً إذا قورن بمعدل النمو في المستقبل .

١١ - وقد أدى بنا هذا الوضع في هذه الدورة الاستثنائية المكرسة للمشاكل الاقتصادية لإفريقيا إلى إعادة التقييم المطلق والصريح مع ذلك ، للوضع الحالي وآفاق المستقبل بالنسبة للأحوال الاقتصادية الإفريقية . واذ نقوم بهذا ، لا ننسى القيود السياسية التي فرضتها السيطرة والاستغلال الاستعماري العنصري على تنمية قارتنا ونطلع إلى الأمام آمليين أن تتوفر لإفريقيا التي صمدت لفظائع الإمبريالية والعنصرية والفصل العنصري القدرة على انتشال نفسها من الضائقة الاقتصادية التي تجد نفسها فيها .

١٢ - أن استقلال زيمبابوي بعد أعوام من النضال المسلح لشعب زيمبابوي تحت قيادة الجبهة الوطنية وبتأييد نعال من منظمة الوحدة الإفريقية يمثل الفصل الختامي في التحرر السياسي الشامل للقارة . وقد واكب هذا الحدث محاولات يائسة متجددة من جانب نظام بريتوريا لوقف تد التاريخ وأداة الوضع الراهن في ناميبيا وجنوب إفريقيا نفسها . أن « الكوكبة » التي تزعم جنوب إفريقيا انشاءها من دول إفريقيا

الرابية إلى تحقيق تحول اجتماعي اقتصادي سريع لدولنا .

٥ - نعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذه الالتزامات مستوًدى إلى خلق اقتصاد إفريقي مترابط ودينامي على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ، ومن ثم تهدد الطريق لإنشاء سوق إفريقية مشتركة في وقت لاحق تؤدي إلى قيام اتحاد اقتصادي إفريقي .

٦ - واذ نقرر إيلاء اهتمام خاص لمناقشة القضايا الاقتصادية في كل دورة سنوية لجمعية القادة، ندعو هنا الأمين العام أن يقوم سنوياً ، بالتعاون مع الأمين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، بوضع برامج وتدابير محددة للتعاون الاقتصادي على المستويات دون الإقليمية ، والإقليمية والقارية في إفريقيا .

٤ - وحتى يمكننا النظر في اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ إعلان منروfia ، نقرر عقد هذه الدورة الاستثنائية في لاجوس (نيجيريا) تخصص للمشاكل الاقتصادية لقارتنا .

٥ - ونحن مقتنعون لسدى تقييم هذه المشاكل بأن تخلف إفريقيا ليس أمراً حتمياً . وفي الواقع ، يبدو هناك تناقض عظيم يتبادر إلى ذهن المرء موارد القارة الطبيعية والبشرية الهائلة . فقارتنا ، بالإضافة إلى عدد سكانها الكبير الذي يشكل احتياطياً ضخماً من الموارد البشرية ، تملك ٩٧ بالمائة من احتياطيات العالم من الكروم ، و ٨٥ بالمائة من الاحتياطى العالمى من البلاتين و ٦٤ بالمائة من الاحتياطى العالمى من المنجنيز و ٢٥ بالمائة من الاحتياطى العالمى من اليورانيوم و ١٣ بالمائة من الاحتياطى العالمى من النحاس ، ناهيك عن البوكسيت والنيكل والرصاص ، و ٢٠ بالمائة من الطاقة الكهربائية المسائية في العالم ، و ٢٠ بالمائة من تجارة النفط العالمية (إذا استبعدنا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) ، و ٧٠ بالمائة من الانتاج العالمى من الكاكاو ، وثلاث الانتاج العالمى من البن ، و ٥٠ بالمائة من انتاج النخيل ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر .

٦ - ومع ذلك ، ورغم كل الجهود المبذولة من جانب القادة الأفارقة ، فإن إفريقيا لا تزال هي أقل القارات نمواً . إذ تضم ٢٠ من ٣١ من البلدان الأقل نمواً في العالم . وإفريقيا معرضة للآثار المفجعة للكوارث الطبيعية والأمراض المستوطنة الأشد ضراوة وهي ضحية للاستغلال من جانب المستوطنين الذي ينشأ عن الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري . وفي الواقع، فإن إفريقيا كانت تستغل بصفة مباشرة خلال الحكم الاستعماري وخلال العقود الماضية ، وقد استمر هذا الاستغلال من خلال الاستعمار الجديد

(تابع) منظمة الوحدة الأفريقية، خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا ١٩٨٠-٢٠٠٠

المصدر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٨٢، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط ١٩٨٥، ص ٧٦٤-٨٤٤

١٥ - وعلى أساس هذه الخطوط التوجيهية نقرر ، نحن رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في لاجوس بالدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لمشاكل أفريقيا الاقتصادية ، اعتماد خطة العمل التالية وكذلك وثيقة لاجوس الختامية . ونحن إذ نقوم بهذا نمنى الجهد الضخم المتطلب منا بمسئولية منفردة وجماعية لتحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا في هذه الوثائق . ونحن على ثقة بأن لدينا التصميم على التغلب على العوائق التي قد تقف في طريقنا وبأن منظماتنا وإمانتها العابة ستتفكران من الحصول على مساعدة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية .

الفصل الأول الغذاء والزراعة

١٦ - لقد شهد الوضع الغذائي والزراعي في أفريقيا تدهورا حادا على مدى العقدين الماضيين ، في الوقت الذي تواجه فيه القارة الأفريقية نموا سريعا في عدد لسكان والتحضر ، وانخفاض معدل انتاج واستهلاك الغذاء بالنسبة للفرد عن متطلبات التغذية .

١٧ - إن العجز في الانتاج الغذائي المصحوب بمستويات عالية من الخسائر في المحاصيل بعد الحصاد، والقحط المتكرر قد أدت جميعها إلى التزايد السريع للاعتماد على واردات الغذاء مما نتج عنه استنزاف موارد النقد الأجنبي وخلق قيود رئيسية خطيرة في تمويل تنمية الاقتصادات الأفريقية . وتكمن جذور مشكلة الغذاء في أفريقيا في أن الدول الأعضاء لم تمنح عادة الأولوية الضرورية للزراعة ، سواء في تخصيص الموارد أو في منح الاهتمام الكافي للسياسات الخاصة بتعزيز الانتاجية وتحسين الحياة الريفية .

١٨ - إن المتطلب الأساسي لتحسين الوضع الغذائي في أفريقيا يتمثل في إرادة سياسية قوية لتوجيه قدر متزايد من الموارد إلى الزراعة ، وإعادة تشكيل النظم الاجتماعية بصورة أساسية ، وتطبيق سياسات تدفع بصغار المزارعين وأعضاء التعاونيات الزراعية لتحقيق مستويات انتاجية أعلى ، وإنشاء أجهزة فعالة لوضع برامج ملائمة وتنفيذ هذه البرامج . إلا أنه لا ينبغي بحث التنمية الزراعية في عزلة بل ينبغي أن تتكامل ضمن عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويتمتع التشديد أيضا على الجانب الآخر ، وبخاصة على مشكلة تحسين أحوال الحياة الريفية .

١٩ - ومن الضروري من أجل قيام ثورة زراعية فعالة في أفريقيا إشراك الشباب ووقف النزوح الريفي إلى المدن . وينبغي ألا تؤكد السياسات على الحاجة إلى تحسين أحوال المعيشة في المزارع فحسب ، بل وعلى زيادة الدخول الحقيقية للزراعة أيضا كوسيلة

الجنوبية هي جزء من هذا المخطط الشيطاني الذي من شأنه اخضاع دول مستقلة لنفس السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية لنظام الفصل العنصري مثل البانتوستان . وسنواصل السعى بعزم لتحرير المعازل الأخيرة للاستغلال والعنصرية والفصل العنصري .

١٣ - إن التصميم نفسه الذي خلص تارتنا فعليا من السيطرة السياسية يعد امرا لازما لتحررنا الاقتصادي . وينبغي أن يشجعنا نجاحنا في استغلال وحدتنا السياسية على استغلال القوة الكاملة في وحدتنا الاقتصادية . ولهذا فإننا نقرر ، في سياق منظمنا توحيد جهودنا في الميدان الاقتصادي . ولهذا الغرض ، يتعين أن يوضع في الاعتبار بعض الخطوط التوجيهية الأساسية وهي :

١٤ -

١ - لا بد من استخدام موارد أفريقيا الهائلة أساسا للوفاء باحتياجات شعوبها بتحقيق أهدافها .

٢ - لا بد من تغيير اعتماد أفريقيا الكامل تقريبا على تصدير المسود الأولية . وبدلا من ذلك ، يتعين تأسيس تنمية أفريقيا ونموها على مزيج من موارد أفريقيا الطبيعية الكبيرة وقدراتها التنظيمية والإدارية والتقنية وأسواقها (التي يعاد تشكيلها وتوسيعها) لتسكون في خدمة سكانها . ولهذا ، يتعين قيام أفريقيا بوضع استراتيجيتها الخاصة للتنمية وأن تعمل بعزم على تنفيذها .

٣ - لا بد من قيام أفريقيا بتنمية مبددا الاعتماد على الذات . ولا يعني ذلك أن تعزل القارة نفسها كلية عن المساهمات الخارجية . وعلى أية حال ، ينبغي لهذه المساهمات الخارجية أن تقتصر على تكملة جهودنا الخاصة : ولا يجب أن تكون العصب الرئيسي لتنميتنا .

٤ - ونتيجة للحاجة إلى زيادة الاعتماد على الذات، يتعين على أفريقيا تعبئة كل مواردها البشرية والمادية من أجل تنميتها .

٥ - ويجب على كل دولة من دولنا متابعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة التي من شأنها تعبئة قوى البلد كافة وضمان الانقسام العادل للجهود المبذولة في التنمية والثمار الناتجة منها .

٦ - ويتمتع متابعة الجهود الرامية إلى التكامل الاقتصادي الأفريقي بعزيمة متجددة لإيجاد إطار على مستوى القارة للتعاون الاقتصادي اللازم بدرجة شديدة من أجل التنمية القائمة على أساس الاعتماد الجماعي على الذات .

Abstract

The Research Deals with The Role of The Organization of Africa Unity in developing Arab-African Relations in the period from 1963 to 2002 AD, and the research sheds light on the efforts of the Organization of Africa Unity to enhance cooperation and integration between countries Arab and African in fields of politics, economics and culture, The research also addresses the challenges faced the organization seeks to achieve its goals and positions on Arab-African and Arab-Asian issues and provides a comprehensive analysis the efforts made by the organization and an evaluation of its successes and failures throughout that stage, The research consists of an introduction and three chapters divided into several axes, The first chapters talks about the emergence of the Organization of Africa Unity, its goals, principles, and organizational structure. The second chapter deals with Arab-African relations and their development within the framework of Organization of Africa Unity through various historical stages. The third chapter also addresses the positions of the Organization of Africa Unity on Arab issues. The conclusion of the research includes the findings of the research and an evaluation of the role of the African Organization.

Keywords: Organization of Africa Unity, Arab-African Relations, cooperation issues, politics, economy, culture, Africa, The Arab World.

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Arts and Humanities
Department of History



**The Organization of Africa Unity and its Role in
Developing Arab-African Relations
AD 2002-1963**

**A dissertation submitted in fulfilment of the requirements for the
degree of master in modern History**

By:

Ahed Ahmed Nezar Al Dabbagh

Supervisor:

Prof: Muhammad Al Hajji